



**Extraordinary General Assembly Meeting (which
include the Increase of the capital) 2026**



Extraordinary General Assembly Meeting (which include the Increase of the capital)

#	Item
1	Reviewing and discussing the financial statements for the fiscal year ended 31st December 2025
2	Reviewing and discussing the Board of Directors report for the fiscal year ended 31st December 2025
3	Voting on the Auditor's Report for the company for the financial year ending 31st December 2025, after its discussion
4	Voting on releasing the Board of Directors Members from their liabilities for the fiscal year ended 31st December 2025
5	Voting on the appointment of the company's auditor from among the candidates, based on the Audit Committee's recommendation, to examine, review, and audit annual financial statements for the fiscal year ending December 31, 2026, and reviewing the interim financial statements for the period ending June 30 (first half) of the fiscal year 2027, and to determine their fees
6	Voting on the payment of SAR (511,253) as remunerations to the Members of the Board of Directors for the fiscal year ended 31st December 2025
7	<p>Vote on the Board of Directors' recommendation regarding the following Increase the company's capital from (16,875,000) SAR, comprising (1,687,500) shares to (29,531,250) SAR, comprising (2,953,125) shares, with an increase value of (12,656,250) SAR, equivalent to (1,265,625) shares to increase the company share capital by 75% through the issuance of bonus shares. Capitalizing the full share premium balance of SAR 12,497,965 and partial statutory reserve balance of SAR (158,285). Three (3) Bonus shares will be granted to each shareholders who owns four (4) shares</p> <ul style="list-style-type: none">- By increasing the capital, the company aims to strengthen the company's capital base and enhance its financial position- In the event of approval of this item, the eligibility date for bonus shares shall be the date of the Extraordinary General Assembly Meeting for shareholders who own shares and are registered in the company's shareholders register with the Securities Depository Center (Edaa) at the end of the second trading day following the eligibility data- Amendment of Article (6) of the bylaws, related to (capital) (attached)- Amendment of Article (7) of the bylaws, related to (share subscription) (attached)
8	Voting on delegating the Ordinary General Assembly's authorization powers stipulated in Paragraph (1) of Article (27) of the Companies Law to the Board of Directors, for one year from the General Assembly approval date or until the end of the term of the delegated Board of Directors, whichever is earlier, pursuant to the conditions stipulated by the Implementing Regulations of Companies Law for Listed Joint Stock Companies
9	Voting on the amendment of Article (14) of the bylaws, related to (The Management of the Company) (attached)
10	Voting on the amendment of Article (21) of the bylaws, related to (Council Meeting and Decisions) (attached)
11	Voting on the Board of Directors' recommendation to approve the Employee Share Program, and to authorize the Board of Directors with full powers (attached)
12	Voting on the duration for retaining treasury shares, totaling (136,353) shares, for a period of ten (10) years



نموذج التوكيل



Proxy Form

Dear Honourable Shareholders,

The Proxy form is not available, as the Extraordinary General Assembly will be conducted via modern technology means using Tadawulaty system.

In the event of any inquiries, please contact the Company's Investor Relations through the E-mail:

ir@drc.net.sa

Thank you

نموذج التوكيل

السادة المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

نموذج التوكيل غير متاح حيث سيتم الاكتفاء بعقد الجمعية العامة الغير العادية عن بُعد عبر وسائل التقنية الحديثة باستخدام منظومة تداولاتي.

في حال وجود أي استفسار نأمل التواصل مع علاقات المستثمرين البريد الإلكتروني:

ir@drc.net.sa

تقبلوا منا بالغ التحية والتقدير



**القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية
في 31 ديسمبر لعام 2025م**

شركة الأبحاث الرقمية
(شركة مساهمة سعودية)

القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
مع تقرير المراجع المستقل

صفحة	المحتويات
٥ - ١	تقرير المراجع المستقل عن مراجعة القوائم المالية
٦	قائمة المركز المالي
٧	قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر
٨	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
٩	قائمة التدفقات النقدية
٤٤ - ١٠	إيضاحات حول القوائم المالية



تقرير المراجع المستقل

إلى السادة مساهمي شركة الأبحاث الرقمية
شركة مساهمة سعودية
الرياض، المملكة العربية السعودية
التقرير حول مراجعة القوائم المالية

(٥/١)

الرأي

في رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لشركة الأبحاث الرقمية ("الشركة")، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية للشركة والتي تشمل ما يلي:

- قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛
- قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛ و
- الإيضاحات حول القوائم المالية والتي تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وقينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

الأمر الرئيسي للمراجعة

إن الأمور الرئيسية للمراجعة هي الأمور التي، وفقاً لتقديرنا المهني، كانت لها أهمية كبيرة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول إلى هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة مساهمي شركة الأبحاث الرقمية
شركة مساهمة سعودية
الرياض، المملكة العربية السعودية
التقرير عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

(٥/٢)

الأمر الرئيسي للمراجعة (تتمة)

الأمر الرئيسي للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمر الرئيسي للمراجعة
الإعتراف بالإيرادات	لقد قمنا بإجراءات المراجعة التالية:
بلغت إيرادات الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، مبلغ ٤٧,٢٩ مليون ريال (٢٠٢٤: ٦٣,٠٥ مليون ريال).	قمنا بفهم لعملية الاعتراف بالإيرادات وقمنا بتحديثه، بما في ذلك تسجيل مصادر الإيرادات المختلفة؛
تقوم الإدارة بالإعتراف بالإيرادات بمرور الوقت من خدمات أبحاث السوق والاستشارات بالإضافة إلى خدمات تحليل البيانات عند الوفاء بالتزامات الأداء وفقاً لشروط اتفاقيات العملاء. ويتطلب ذلك تقييماً مناسباً للعقود ذات الصلة لتحديد ما إذا كانت معايير الإقرار بالبيانات قد تم إستيفائها وفقاً لمبادئ المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء"	قمنا بفهم عملية الضوابط الرئيسية المحيطة بعملية الاعتراف بالإيرادات واختبرنا تصميم وتنفيذ الضوابط الرئيسية ذات الصلة حولها بما في ذلك الاعتراف بالإيرادات في ظل تدفقات الإيرادات المختلفة؛
يعتبر الاعتراف بالإيرادات أمر رئيسي للمراجعة نظراً لوجود مخاطر مرتبطة بمبلغ الإيرادات المتعلقة بالضوابط والأحكام التي تعتمد بشكل أساسي على افتراضات الإدارة الجوهرية عند الاعتراف بالإيرادات.	قمنا بمراجعة عقود خدمات تحليل البيانات وخدمات أبحاث السوق والاستشارات على أساس عينة لتحديد التزامات الأداء للشركة بموجب هذه العقود وتقييم ما إذا كانت التزامات الأداء هذه يتم الوفاء بها على مدى فترة زمنية أو في نقطة زمنية محددة؛
راجع السياسة المحاسبية الهامة في إيضاح رقم ٤-١٧ لسياسة الاعتراف بالإيرادات، والإيضاح رقم ٢٦ لمزيد من المعلومات.	بالنسبة لعينة من المعاملات، قمنا بإجراء اختبار التفاصيل للتحقق من أن الإيرادات المسجلة من خدمات أبحاث السوق والاستشارات وخدمات تحليل البيانات لا يتم الاعتراف بها إلا عند الوفاء بالتزامات الأداء وفقاً لشروط العقود، وأنها موجودة ودقيقة من خلال التحقق من المستندات الداعمة، بما في ذلك عقود العملاء والفواتير وتقارير تقدم المشروع؛
	قمنا بإعادة احتساب الإيرادات على أساس عينة مختارة باستخدام طريقة المخرجات، ومقارنتها بالاحتساب الذي أجرته الإدارة للتحقق من دقته واتساقه مع شروط العقود ومعايير الاعتراف بالإيراد.
	قمنا بإجراء اختبارات القطع على عينة من معاملات الإيرادات للتحقق مما إذا كان قد تم الاعتراف بالإيراد في السنة المالية الصحيحة.
	قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات العلاقة بالقوائم المالية.

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة مساهمي شركة الأبحاث الرقمية
شركة مساهمة سعودية
الرياض، المملكة العربية السعودية
التقرير عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

(٥/٣)

أمر آخر

تمت مراجعة القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ من قبل مراجع آخر، والذي أبدى رأي غير معدل في تقريره الصادر بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٢٥.

معلومات أخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٥، بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع عنها. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الإستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحَرَّفَةً بشكل جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. عند قراءة التقرير السنوي للشركة، وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري فيه فإننا مطالبون بالتقرير عن ذلك الأمر للمكلفون بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل "وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي" المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية، وإستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة مساهمي شركة الأبحاث الرقمية
شركة مساهمة سعودية
الرياض، المملكة العربية السعودية
التقرير عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

(٥/٤)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهرية عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرية الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدها الإدارة.
- التوصل إلى إستنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة إستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.



تقرير المراجع المستقل

إلى السادة مساهمي شركة الأبحاث الرقمية
شركة مساهمة سعودية
الرياض، المملكة العربية السعودية
التقرير عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

(٥/٥)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة من الأمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، ونبغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

من بين الأمور التي نتواصل مع المكلفين بالحوكمة عنها، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت لها أهمية كبيرة خلال عملية مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية ولذلك هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن بي كي اف البسام
محاسبون ومراجعون قانونيون

أحمد عبدالمجيد مهندس

محاسب قانوني

ترخيص رقم (٤٧٧)

الرياض، المملكة العربية السعودية

١٠ شوال ١٤٤٧هـ

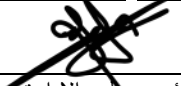
الموافق: ٢٩ مارس ٢٠٢٦


شركة بي كي اف البسام
محاسبون ومراجعون قانونيون

C. R. 1010385804

PKF Al Bassam
chartered accountants

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	إيضاح	
			الموجودات
			الموجودات غير المتداولة
٣,٠٧٤,١٦٤	٢,٣٢٢,١٧٤	٦	ممتلكات ومعدات
١٨٢,٨٠٦	٤٨٦,٦٣٦	٧	موجودات غير ملموسة
٦,٩٤٣,١٧٥	٦,٢٩٤,٩٠٣	١-٨	أصول حق الاستخدام
١٤٣,٥٠٠	٢,٩٨٩,٦٩٨	٩	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ
١٠,٣٤٣,٦٤٥	١٢,٠٩٣,٤١١		مجموع الموجودات غير المتداولة
			الموجودات المتداولة
٧,٩٤١,٢٩٨	٦,٢٩٣,٩١١	١-١٠	موجودات العقود
٦,٧١٩,٥٩٨	٥,٨٩٥,٨٥٤	١١	مصاريف مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى
-	٨٩١,٩٠٧	١٢	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
١٢,٨٦٠,٢٧٤	٨,٤٤٨,٣٦٩	١٣	ذمم مدينة
٢٦,٩٣٢,٣٧٤	٢١,٩٣٨,٤٥٠	١٤	نقد وما في حكمه
٥٤,٤٥٣,٥٤٤	٤٣,٤٦٨,٤٩١		مجموع الموجودات المتداولة
٦٤,٧٩٧,١٨٩	٥٥,٥٦١,٩٠٢		مجموع الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
١٦,٨٧٥,٠٠٠	١٦,٨٧٥,٠٠٠	١٦	رأس المال
١,٣٦٣,٥٣٠	١,٣٦٣,٥٣٠	١٧	مساهمة إضافية من المساهمين قبل طرح العام الأولي
٣٦٨,٤٢١	٣٦٨,٤٢١	١٨	احتياطي نظامي
(١,٣٦٣,٥٣٠)	(١,٣٦٣,٥٣٠)	١٩	أسهم الخزينة
١٢,٤٩٧,٩٦٥	١٢,٤٩٧,٩٦٥	٢٠	علاوة إصدار أسهم
٧,٥٩٩,٩١٥	١,٨٣١,٢٨٩		أرباح مبقاة
٣٧,٣٤١,٣٠١	٣١,٥٧٢,٦٧٥		مجموع حقوق الملكية
			المطلوبات
			المطلوبات غير المتداولة
٤,٩٥٩,٢١٤	٦,٨٠٣,٤١٨	٢١	إلتزامات المنافع المحددة للموظفين
٦,٦٦٤,٦٣٩	٤,٩٨٦,٤٩٦	٢-٨	إلتزامات عقود الإيجار: الجزء غير المتداول
١١,٦٢٣,٨٥٣	١١,٧٨٩,٩١٤		مجموع المطلوبات غير المتداولة
			المطلوبات المتداولة
١,٥٩٧,٧٠٧	١,٣٣٦,٦٩١	٢٢	قروض لأجل
١,٠٩٩,٥٦٠	١,٨٤٢,٠٩٩	٢-٨	إلتزامات عقود الإيجار - الجزء المتداول
١١,٢٧٨,٦٧٤	٧,٠١٠,٤١٩	٢٣	ذمم دائنة ومصاريف مستحقة ومطلوبات أخرى
٨٦٤,٢٠٠	١,١٧٧,٠١٦	٢-١٠	مطلوبات عقود
٩٩١,٨٩٤	٨٣٣,٠٨٨	٢٤	الزكاة المستحقة
١٥,٨٣٢,٠٣٥	١٢,١٩٩,٣١٣		مجموع المطلوبات المتداولة
٢٧,٤٥٥,٨٨٨	٢٣,٩٨٩,٢٢٧		مجموع المطلوبات
٦٤,٧٩٧,١٨٩	٥٥,٥٦١,٩٠٢		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات


رئيس مجلس الإدارة
(فهد عبدالله سليمان السعوي)


الرئيس التنفيذي
(وليد خالد السليمان)


المدير المالي
(محمد أرسلان قمر)

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	إيضاح	
٦٣,٠٥٤,٠٢٧	٤٧,٢٩٠,١٧٣	٢٦	إيرادات
(٤١,٩٨١,٨٩٩)	(٣٧,٥٦٠,٦٧٢)	٢٧	تكلفة الإيرادات
٢١,٠٧٢,١٢٨	٩,٧٢٩,٥٠١		مجمّل الربح
(١,١٩٠,٦١٨)	(٦٩٧,٨٧٢)	٢٨	مصاريّف بيعية وتسويقية
(١١,٩٤٧,٠٥٨)	(١٢,٢١٩,٥٨٣)	٢٩	مصاريّف عمومية وإدارية
٨,٠١٩	(٨٧٦,٣٧٢)	١٣	(المحمّل) / رد مخصّص الخسائر الإنتمانية المتوقعة
-	(١٢٩,٨٠٢)	١٢	خسارة القيمة العادلة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	٢٣,٨٩٠	١٢	ربح من استبعاد الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٧,٩٤٢,٤٧١	(٤,١٧٠,٢٣٨)		(الخسارة) / الربح التشغيلي
(١,٤٩٥,٨١٦)	(١,٢٣٩,٥٤٨)	٣٠	تكلفة تمويل
٤٧٣,٦٣٢	٩٨٢,٠٨٠	٣١	إيرادات أخرى
٦,٩٢٠,٢٨٧	(٤,٤٢٧,٧٠٦)		(خسارة) / ربح السنة قبل الزكاة
(٩٩٠,٨١٦)	(٨٣٣,٠٨٨)	٢٤	زكاة
٥,٩٢٩,٤٧١	(٥,٢٦٠,٧٩٤)		صافي (الخسارة) / الربح للسنة
			الدخل الشامل الآخر
(٢٨٥,١٩٩)	(٥٠٧,٨٣٢)	٢١	البنود التي لن يتم إعادة تبويبها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة
(٢٨٥,١٩٩)	(٥٠٧,٨٣٢)		خسارة إعادة القياس لإلتزامات المنافع المحددة للموظفين
٥,٦٤٤,٢٧٢	(٥,٧٦٨,٦٢٦)		مجموع الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
			مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة
			(خسارة) / ربحية السهم
٤,٢٠	(٣,٣٩)	٣٢	(خسارة) / ربحية السهم لصادفي (خسارة) / ربح السنة (الأساسي والمخفض)

رئيس مجلس الإدارة
(فهد عبدالله سليمان السعوي)

الرئيس التنفيذي
(وليد خالد السليمان)

المدير المالي
(محمد أرسلان قمر)

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

رأس المال	الطرح العام الأولي	احتياطي نظامي	أسهم الخزينة	علاوة إصدار أسهم	أرباح مبقاة	مجموع حقوق الملكية	
							٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
١,٢٢٨,٠٧٠	-	٣٦٨,٤٢١	-	١١,٥٢٨,٤٥٢	٨,١٩٩,١٢١	٢١,٣٢٤,٠٦٤	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٤
-	-	-	-	-	٥,٩٢٩,٤٧١	٥,٩٢٩,٤٧١	صافي ربح السنة
-	-	-	-	-	(٢٨٥,١٩٩)	(٢٨٥,١٩٩)	الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
-	-	-	-	-	٥,٦٤٤,٢٧٢	٥,٦٤٤,٢٧٢	مجموع الدخل الشامل للسنة
							معاملات مع الشركاء:
١٣,٧٧١,٩٣٠	-	-	-	(١١,٥٢٨,٤٥٢)	(٢,٢٤٣,٤٧٨)	-	زيادة رأس المال من خلال علاوة إصدار أسهم والأرباح المبقاة (إيضاح ١٦ و ٢٠)
١,٨٧٥,٠٠٠	-	-	-	١٢,٤٩٧,٩٦٥	-	١٤,٣٧٢,٩٦٥	زيادة رأس المال من خلال الطرح العام الأولي (إيضاح ١٦)
-	١,٣٦٣,٥٣٠	-	(١,٣٦٣,٥٣٠)	-	-	-	أسهم الخزينة المقدمة من المساهمين قبل الطرح العام الأولي (إيضاح ١٩)
-	-	-	-	-	(٤,٠٠٠,٠٠٠)	(٤,٠٠٠,٠٠٠)	توزيعات أرباح (إيضاح ٣٧)
١٦,٨٧٥,٠٠٠	١,٣٦٣,٥٣٠	٣٦٨,٤٢١	(١,٣٦٣,٥٣٠)	١٢,٤٩٧,٩٦٥	٧,٥٩٩,٩١٥	٣٧,٣٤١,٣٠١	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
							٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
١٦,٨٧٥,٠٠٠	١,٣٦٣,٥٣٠	٣٦٨,٤٢١	(١,٣٦٣,٥٣٠)	١٢,٤٩٧,٩٦٥	٧,٥٩٩,٩١٥	٣٧,٣٤١,٣٠١	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٥
-	-	-	-	-	(٥,٢٦٠,٧٩٤)	(٥,٢٦٠,٧٩٤)	صافي خسارة السنة
-	-	-	-	-	(٥٠٧,٨٣٢)	(٥٠٧,٨٣٢)	الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
-	-	-	-	-	(٥,٧٦٨,٦٢٦)	(٥,٧٦٨,٦٢٦)	مجموع الخسارة الشاملة للسنة
١٦,٨٧٥,٠٠٠	١,٣٦٣,٥٣٠	٣٦٨,٤٢١	(١,٣٦٣,٥٣٠)	١٢,٤٩٧,٩٦٥	١,٨٣١,٢٨٩	٣١,٥٧٢,٦٧٥	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
							المدير المالي (محمد أرسلان قمر)
							الرئيس التنفيذي (وليد خالد السليمان)
							رئيس مجلس الإدارة (فهد عبدالله سليمان السعوي)

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٦,٩٢٠,٢٨٧	(٤,٤٢٧,٧٠٦)	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		(خسارة) / ربح السنة قبل الزكاة
		تعديلات:
٤٦٧,٩٨١	٩٢١,٦٠٤	إستهلاك ممتلكات ومعدات
١,٣٨٠,٧٧٢	٩٨٧,٩٠١	إستهلاك أصول حق الإستخدام
٨٦,٨٦٤	١٠٠,٦٩٩	إطفاء موجودات غير ملموسة
(٨,٠١٩)	٨٧٦,٣٧٢	مخصص / (رد) الخسارة الإئتمانية المتوقعة
١,٤٩٥,٨١٦	١,٢٣٩,٥٤٨	تكلفة تمويل
١,٠٥٢,١٤٩	١,٢١٩,٠٢٥	مخصص إلتزامات المنافع المحددة للموظفين
١,١١٢	-	ربح إلغاء الإعراف بأصول حق الإستخدام وإلتزامات عقود الإيجار
-	١٢٩,٨٠٢	خسارة القيمة العادلة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	(٢٣,٨٩٠)	ربح إستبعاد الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
		موجودات العقود
٢,٧٨٩,٦٧١	١,٦٤٧,٣٨٧	مصاريف مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى
١,١٦٦,٤١٨	٨٢٣,٧٤٤	ذمم مدينة
(٢,٧٩١,٤٤٨)	٣,٥٣٥,٥٣٣	ذمم دائنة ومصاريف مستحقة ومطلوبات أخرى
٣,٨٩٣,٣١٤	(٤,٢٦٨,٢٥٥)	مطلوبات عقود
(٢,٠٦٠,٣١٦)	٣١٢,٨١٦	النقد الناتج من العمليات
١٤,٣٩٤,٦٠١	٣,٠٧٤,٥٨٠	المدفوع من إلتزامات المنافع المحددة للموظفين
(٢٦٦,١٩٤)	(١٤٦,٤٩٥)	زكاة مدفوعة
(٥٩٥,٦٦٠)	(٩٩١,٨٩٤)	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
١٣,٥٣٢,٧٤٧	١,٩٣٦,١٩١	
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(١٧٣,١١٥)	(١٦٩,٦١٤)	إضافات إلى ممتلكات ومعدات
(١٤٣,٥٠٠)	(٣,٠٨٠,٢٠٠)	إضافات إلى الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ
(١٥,٠٠٠)	(١١٩,٣٣١)	إضافات إلى موجودات غير ملموسة
-	(١,٢٢١,٤٩٨)	إضافات إلى إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	٢٢٣,٦٧٩	المتحصل من إستبعاد إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(٣٣١,٦١٥)	(٤,٣٦٦,٩٦٤)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
١٤,٣٧٢,٩٦٥	-	المتحصل من رأس المال المصدر
٨,٤٧٧,٩٩٤	-	المتحصل من قروض
(٨,١٦٩,٣٠٠)	(٣٧٠,٣١٥)	المتسدد من قروض
(٧١٠,٢٤٧)	(٢٨١,٠٢٢)	تكلفة تمويل مدفوعة
(٤,٠٠٠,٠٠٠)	-	توزيعات أرباح مدفوعة
(١,٨٣١,٠٢٣)	(١,٩١١,٨١٤)	إلتزامات عقود الإيجار المدفوعة
٨,١٤٠,٣٨٩	(٢,٥٦٣,١٥١)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التمويلية
٢١,٣٤١,٥٢١	(٤,٩٩٣,٩٢٤)	صافي التغير في نقد وما في حكمه
٥,٥٩٠,٨٥٣	٢٦,٩٣٢,٣٧٤	نقد وما في حكمه في بداية السنة
٢٦,٩٣٢,٣٧٤	٢١,٩٣٨,٤٥٠	نقد وما في حكمه في نهاية السنة

معلومات اضافية للتدفقات النقدية (إيضاح ٣٣-١)

رئيس مجلس الإدارة
(فهد عبدالله سليمان السعوي)

الرئيس التنفيذي
(وليد خالد السليمان)

المدير المالي
(محمد أرسلان قمر)

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

١ التنظيم والأنشطة

إن شركة الأبحاث الرقمية هي شركة مساهمة سعودية، "الشركة" مسجلة في الرياض بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٤١٦٨٥٢ والرقم الوطني الموحد ٧٠٠١٨٦٨٧١٥ بتاريخ ١١ شعبان ١٤٣٥هـ (الموافق ٩ يونيو ٢٠١٤).

يقع المقر الرئيسي للشركة في الرياض، مطار الملك خالد الدولي، ص.ب. ١٢٣٤، الرمز البريدي ١٣٤١٣، المملكة العربية السعودية.

تتكون أنشطة الشركة بشكل أساسي من أبحاث السوق وخدمات الاستشارات وخدمات تحليل البيانات.

في ٢١ صفر ١٤٤٦هـ (الموافق ٢٥ أغسطس ٢٠٢٤م)، وافقت مجموعة تداول السعودية على طلب الشركة للإدراج برأس مال قدره ١٦,٨٧٥,٠٠٠ ﷲ في السوق الموازية ("نمو") من خلال الطرح العام الأولي. في ٨ ربيع الأول ١٤٤٦هـ (الموافق ١١ سبتمبر ٢٠٢٤م)، وافقت هيئة السوق المالية على طلب الشركة لتسجيل وطرح ٣٣٧,٥٠٠ سهم تمثل ٢٠% من رأس مال الشركة بعد الطرح العام الأولي في سوق نمو. تم الإنهاء من الطرح العام الأولي للشركة، وبناء عليه أعلنت تداول السعودية بدء إدراج وتداول أسهم الشركة في ١١ ديسمبر ٢٠٢٤ (الموافق ١٠ جمادى الآخرة ١٤٤٦هـ).

٢ أسس الإعداد

قائمة الإلتزام

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي اعتمدها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الحالات التي تتطلب فيها المعايير الدولية للتقرير المالي أساساً آخر للقياس كما تم الإفصاح عنها في السياسات المحاسبية المطبقة بالإيضاح رقم (٤) حول القوائم المالية.

العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية للشركة بالريال السعودي (ﷲ) وهو العملة الوظيفية للشركة وعملة العرض. تم تقريب جميع القيم لأقرب ﷲ إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

٣ المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات

٣-١ يوجد تعديل جديد على المعايير، كما هو موضح أدناه، وقد أصبح سارياً خلال هذا العام، إلا أنه لم يكن له تأثير جوهري على القوائم المالية للشركة.

التعديلات على المعايير	الوصف	ساري المفعول من الفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد	ملخص التعديلات	تقييم الإدارة
معيير المحاسبة الدولي رقم ٢١	صعوبة التحويل	١ يناير ٢٠٢٥	تتضمن التعديلات على إرشادات لتحديد متى تكون العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف عندما لا يمكن ذلك. أثر جوهري على المركز المالي أو الأداء المالي أو التدفقات النقدية للشركة خلال الفترة الحالية.	قامت الإدارة بتقييم أثر تبني هذه التعديلات وخلصت إلى أنها لم يكن لها أثر جوهري على المركز المالي أو التدفقات النقدية للشركة خلال الفترة الحالية.
			تقدم التعديلات إفصاحات جديدة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على تقييم تأثير استخدام سعر الصرف المقدر.	

٣ المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات (تتمة)

٣-٢ صدرت المعايير والتعديلات التالية لكنها لم تصبح سارية بعد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ولم تقم الشركة بالتطبيق المبكر لها.

التعديلات على المعايير	الوصف	ساري المفعول من الفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد	ملخص التعديلات	تقييم الإدارة
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ و المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٧	تصنيف وقياس الأدوات المالية	١ يناير ٢٠٢٦	توضح التعديلات متطلبات الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالأصول المالية والالتزامات المالية، بما في ذلك المعالجة المحاسبية لتاريخ التسوية في بعض أنظمة الدفع الإلكتروني. كما توفر إرشادات إضافية لتقييم خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية، بما في ذلك التدفقات النقدية الاحتمالية المرتبطة بخصائص الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). كذلك تستحدث التعديلات متطلبات إفصاح جديدة ومحدثة ضمن والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٧	أجرت الإدارة تقييماً أولياً ولا تتوقع أن يترتب على تطبيق هذه التعديلات أي أثر جوهري على القوائم المالية للشركة، نظراً لأن أدوات الشركة المالية وترتيبات التسوية القائمة ليست متوقعاً أن تتأثر بشكل جوهري.
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ و المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٧	العقود المرجعية للكهرباء المعتمدة على الظروف الطبيعية	١ يناير ٢٠٢٦	تُعدّل هذه التعديلات متطلبات الاستخدام الخاص وأحكام المحاسبة عن التحوط وفق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ بالنسبة للعقود التي تجعل المنشآت عرضة لتقلبات في أسعار الكهرباء الناتجة عن ظروف طبيعية خارجة عن السيطرة، مثل الأحوال الجوية. كما تستحدث التعديلات متطلبات إفصاح موجهة ضمن المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٧.	استناداً إلى طبيعة عمليات الشركة وترتيباتها التعاقدية، لا تتوقع الإدارة أن يترتب على تطبيق هذه التعديلات عند التطبيق الأولي أي أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

٣ المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات (تتمة)

٢-٣ صدرت المعايير والتعديلات التالية لكنها لم تصبح سارية بعد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ولم تقم الشركة بالتطبيق المبكر لها. (تتمة)

تقييم الإدارة	ملخص التعديلات	ساري المفعول من الفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد	الوصف	التعديلات على المعايير
	تقوم الإدارة حالياً بتقييم أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٨. وعلى الرغم من أن المعيار من المتوقع أن يؤدي إلى تغييرات في عرض القوائم المالية وإفصاحاتها، ويتطلب عرض مجاميع فرعية جديدة، بما في ذلك الربح أو الخسارة التشغيلية والربح أو الخسارة قبل التمويل وضرائب الدخل. كما يعزز المعيار الإرشادات المتعلقة بالتجميع والفصل، ويدخل متطلبات إفصاح خاصة بمقاييس الأداء المعروفة من قبل الإدارة، وبلغى خيارات التصنيف المتعلقة بالفوائد وتوزيعات الأرباح في قائمة التدفقات النقدية.	١ يناير ٢٠٢٧	المعيار الدولي للتقرير المالي العرض والإفصاح في القوائم المالية	رقم ١٨
	ستقوم الإدارة بتقييم مدى قابلية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٩ في تاريخ اعتماده. ومن المتوقع أن يقتصر أثر هذا المعيار على متطلبات الإفصاح فقط، ولا يتوقع أن يكون له أي تأثير جوهري على المركز المالي أو الأداء المالي أو التدفقات النقدية للشركة.	١ يناير ٢٠٢٧	الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة	رقم ١٩

السياسات المحاسبية الهامة

٤

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المطبقة من قبل الشركة:

٤-١ قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم إستلامه لبيع أصل أو المدفوع لتحويل إلتزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. عند تقدير القيمة العادلة لأصل أو الإلتزام، تأخذ الشركة في الاعتبار خصائص الأصل أو الإلتزام إذا أخذ المشاركون في السوق هذه الخصائص في الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و / أو الإفصاح في هذه القوائم المالية على هذا الأساس، باستثناء معاملات الإيجار التي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) " عقود الإيجار " والقياسات التي لها بعض أوجه التشابه مع القيمة العادلة ولكنها ليست قيمة عادلة، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق في معيار المحاسبة الدولي رقم (٢) "المخزون" أو القيمة الإستخدامية في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ "الانخفاض في قيمة الموجودات"، عند الحاجة.

عملية التقييم

عند قياس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات، تستخدم الشركة بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها قدر الإمكان. يتم تصنيف القيم العادلة إلى مستويات مختلفة في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة بناءً على المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم كما يلي:

- المستوى (١): الأسعار المدرجة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات. المدخلات غير الأسعار المدرجة ضمن المستوى ١ التي يمكن ملاحظتها للأصل أو الإلتزام إما بشكل مباشر (مثال: الأسعار) أو غير مباشر (مثال: مشتقة من الأسعار).
- المستوى (٢): المدخلات غير الأسعار المدرجة ضمن المستوى ١ التي يمكن ملاحظتها للأصل أو الإلتزام إما بشكل مباشر (مثال: الأسعار) أو غير مباشر (مثال: مشتقة من الأسعار).
- المستوى (٣): المدخلات للموجودات أو المطلوبات التي لا تستند على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها (المدخلات غير الملحوظة).

٤-٢ ترجمة العملات الأجنبية

المعاملات والأرصدة

يتم تسجيل المعاملات المقومة بالعملات الأجنبية مبدئياً من قبل منشآت الشركة بالعملية الوظيفية المستخدمة في تلك المنشآت وذلك وفقاً لمعدل الصرف الفوري السائد في التاريخ الذي تتأهل فيه المعاملة للإثبات لأول مرة. ويتم إعادة ترجمة الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية وفقاً لمعدل الصرف الفوري السائد في تاريخ التقرير المالي.

يتم ترجمة البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملية أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات الأصلية.

٤-٣ تصنيف الموجودات والمطلوبات إلى "متداولة" أو "غير متداولة"

تقوم الشركة بعرض الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي، كمتداولة / غير متداولة. تُعتبر الموجودات متداولة كالتالي:

- في حالة اقتنائه بشكل أساسي لأغراض المتاجرة،
- عندما يحين موعد استحقاقها خلال اثني عشر شهراً بعد السنة المالية، أو
- عندما لا يكون هناك حق غير مشروط لتأجيل أو تحصيل الأصل المالي لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير.

يتم تصنيف جميع الموجودات الأخرى كموجودات "غير متداولة".

تُعتبر المطلوبات متداولة كالتالي:

- عندما يتوقع سداده خلال دورة العمليات العادية،
- في حالة اقتنائه بشكل أساسي لأغراض المتاجرة،
- عندما يحين موعد استحقاقها خلال اثني عشر شهراً بعد السنة المالية، أو
- عندما لا يكون هناك حق غير مشروط لتأجيل سداد الإلتزامات لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد السنة المالية.

يتم تصنيف جميع المطلوبات الأخرى كـ "غير متداولة".

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٤-٤ ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الإستهلاك المتراكم.

تتضمن التكلفة التاريخية المصاريف العائدة مباشرة إلى الاستحواذ على البنود. تدرج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يتم إثباتها كأصل منفصل، حسب الضرورة، فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق إلى الشركة منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبنود ويكون بالإمكان قياس تكلفة هذا البند بشكل موثوق به.

يتم إثبات الإستهلاك من أجل شطب تكلفة الموجودات مخصصاً منها قيمها المتبقية، على مدى أعمارها الإنتاجية، باستخدام طريقة القسط الثابت. يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة، والقيم المتبقية وطريقة الإستهلاك في نهاية كل فترة تقرير مالي، ويعترف بأثر أي تغييرات يتم إدخالها على أساس تقديري مستقبلي.

تطبق الشركة نسب الإستهلاك السنوية التالية على ممتلكاتها ومعداتنا:

العمر الإنتاجي	البند
١٠ سنوات	التحسينات على المباني المستأجرة
٥ سنوات	الأثاث والمفروشات والديكورات
٥ سنوات	أجهزة التكييف
٤ سنوات	الأجهزة الكهربائية
٥ سنوات	أجهزة الحاسب الآلي

يتم إلغاء إثبات بند ممتلكات ومعدات عند الاستبعاد أو عندما لا يتوقع تدفق منافع اقتصادية مستقبلية من مواصلة استخدام الأصل. يتم تحديد أي أرباح أو خسائر ناتجة عن بيع أو استبعاد بند من بنود الممتلكات والمعدات على أنها الفرق بين صافي متحصلات المبيعات والقيمة الدفترية للأصل ويتم إثباتها في الربح أو الخسارة.

٤-٥ الإيجار

يتم إثبات عقود الإيجار باعتبارها أصول حق الاستخدام وباعتبارها مطلوبات مقابلة في تاريخ إتاحة الأصل المؤجر للاستخدام من قبل الشركة. كما يتم مبدئياً قياس الموجودات والمطلوبات الناشئة عن عقد إيجار على أساس القيمة الحالية.

(١) التزامات عقود الإيجار

يتم قياس التزامات عقود الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء، مخصومة باستخدام المعدل الضمني في عقد الإيجار. إذا كان هذا المعدل لا يمكن تحديده بسهولة، عندها تستخدم الشركة معدل الاقتراض الإضافي.

تتكون مدفوعات الإيجار المتضمنة في قياس التزامات عقود الإيجار مما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابتة (بما في ذلك بشكل رئيسي المدفوعات الثابتة) ناقصاً أي حوافز إيجار.
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل وتقاس مبدئياً باستخدام المؤشر أو المعدل كما في تاريخ البدء.
- المبالغ المتوقعة دفعها من قبل المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر ممارسة خيارات الشراء إذا كان المستأجر متأكداً بشكل معقول من ممارسة هذه الخيارات، و
- مدفوعات الغرامات الخاصة بإنهاء عقد الإيجار، إذا كانت مدة الإيجار تعكس ممارسة خيار إنهاء العقد.

تعرض المطلوبات الإيجارية كبند مستقل في قائمة المركز المالي. تقاس التزامات عقود الإيجار لاحقاً بزيادة القيمة الدفترية لتعكس الفائدة على التزام الإيجار (باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية) وخفض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار. كإجراء عملي، اختارت الشركة دمج مكونات التأجير وغير التأجير في مكون واحد لحساب القيمة الحالية لالتزامات التأجير وأصول حق الاستخدام المقابلة.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٤.٥ عقود الإيجار (تتمة)

(١) إلتزامات عقود الإيجار (تتمة)

تقوم الشركة بإعادة قياس المطالبات الإيجارية (وتقوم بتعديل مقابل أصول حق الاستخدام ذي الصلة) عندما:

- تتغير مدة الإيجار أو يحدث تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب قيمة متبقية مضمونة، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس المطالبات الإيجارية عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم الأولي (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب تغيير في سعر الفائدة المتغير، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- يتم تعديل عقد الإيجار، ولا يتم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس المطالبات الإيجارية عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدلات الخصم.

(٢) أصول حق الاستخدام

يتم قياس أصول حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة التي تتضمن التالي:

- مبلغ القياس المبدئي للمطالبات الإيجارية،
- أي مدفوعات إيجار يتم سدادها في أو قبل تاريخ بدء العقد ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة،
- أي تكاليف مباشرة مبدئية.
- تكاليف الترميم

لا يتم تضمين ودائع الضمان القابلة للاسترداد في القياس المبدئي لأصول حق الاستخدام. ومع ذلك، فإن الفرق بين القيمة الاسمية لودائع الضمان القابلة للاسترداد وقيمتها العادلة في بداية عقد الإيجار يمثل دفعة إيجار إضافية مدفوعة مقدماً وعليه تضاف إلى القيمة الدفترية المبدئية لأصول حق الاستخدام ويتم إضافتها إلى قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر على مدى فترة الإيجار كجزء من استهلاك ذلك الأصل.

يتم استهلاك أصول حق الاستخدام على مدى العمر الإنتاجي للأصل ومدة الإيجار على أساس القسط الثابت، أيهما أقصر. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بشكل دوري من خلال خسائر الإنخفاض في القيمة، إن وجدت، ويتم تعديلها مقابل بعض عمليات إعادة القياس لإلتزامات عقود الإيجار. تعرض أصول حق الاستخدام كبنود مستقل في قائمة المركز المالي.

مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تشكل حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التمديد، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. تتوفر خيارات التمديد في مدة عقد الإيجار فقط إذا كان عقد الإيجار مؤكداً إلى حد ما (أو لم يتم إنهاؤه). تتم مراجعة تقييم مدة عقد الإيجار في حالة حدوث حدث جوهري أو تغيير جوهري في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

عقود الإيجار قصيرة الأجل ومنخفضة القيمة

يتم إثبات المدفوعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وإيجارات الموجودات منخفضة القيمة على أساس القسط الثابت كمصروف في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار ذات فترة إيجار مدتها ١٢ شهراً أو أقل. وتشمل الموجودات منخفضة القيمة معدات تكنولوجيا المعلومات والقطع الصغيرة من معدات المكاتب والأثاث.

تم تعديل أصول حق الاستخدام والتزامات الإيجار المقابلة خلال العام نتيجة سهو يتعلّق بالمعالجة المحاسبية السابقة لمدة عقد الإيجار، وجدول الدفعات الإيجارية، والإهلاك المرتبط بأصول حق الاستخدام وتحسينات العقار المستأجر. وفقاً لإفادة الإدارة، فإن التعديلات المتعلقة بهذه الأمور، والتي أثّرت على قائمة المركز المالي وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التدفقات النقدية، تُعد غير جوهريّة، وقد تم إثباتها كتعديل خلال السنة الحالية (انظر الإيضاحين ٦ و ٨)

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تمة)

٤-٦ الموجودات غير الملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي يتم اقتناؤها بشكل منفرد ميدنياً بالتكلفة. إن تكلفة الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها في جميع الأعمال هي قيمتها العادلة في تاريخ الإستحواذ. بعد الاعتراف الأولي، يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم.

يتم تصنيف الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة إلى مُحدد أو غير مُحدد. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدود على مدى العمر الاقتصادي المقدر وتقييمها من حيث الانخفاض في القيمة عندما يكون هناك مؤشر على أن الموجودات غير الملموسة قد تتخضع قيمتها. تتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة الذي له عمر إنتاجي محدود على الأقل في نهاية كل فترة تقرير مالي. تُعتبر التغييرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتجسدة في الأصل تعديلاً لفترة أو طريقة الإطفاء، حسب الاقتضاء، ويُعامل ذلك كتغييرات في التقديرات المحاسبية. يتم الاعتراف بمصروف الإطفاء على الموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدد في قائمة الربح أو الخسارة.

يتم حساب الإطفاء من التاريخ الذي تصبح فيه الموجودات غير الملموسة متاحة للإستخدام المقصود. يتم الإحتساب بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدر للموجودات وكما يلي:

عدد السنوات	البند
٥	برمجيات

لتقييم ما إذا كانت الموجودات غير الملموسة التي تنشأ داخلياً تستوفي معايير الاعتراف، تصنف الشركة عملية إنشاء الموجودات إلى:

- (أ) مرحلة البحث؛ و
- (ب) مرحلة التطوير

لا يتم الاعتراف بأي موجودات غير ملموسة ناتجة عن البحث (أو عن مرحلة البحث في مشروع داخلي). يتم الاعتراف بالنفقات على مرحلة البحث كمصروف في الفترة التي يتم فيها تكبده.

يتم الاعتراف بالموجودات غير الملموسة الناشئة عن التطوير (أو عن مرحلة التطوير لمشروع داخلي) إذا، فقط إذا، استطاعت الشركة إثبات كل ما يلي:

- ١) الجدوى الفنية لإتمام الأصل غير الملموس بحيث يكون متاحاً للإستخدام أو البيع؛
- ٢) النية في إكمال الأصل غير الملموس واستخدامه أو بيعه؛
- ٣) القدرة على إستخدام أو بيع الأصل غير الملموس؛
- ٤) كيفية تحقيق الأصل غير الملموس لمنافع اقتصادية مستقبلية محتملة؛
- ٥) توافر الموارد التقنية والمالية وغيرها من الموارد الكافية لإتمام عملية التطوير وإستخدام أو بيع الأصل غير الملموس؛
- ٦) القدرة على قياس المصاريف المرتبطة بالموجودات غير الملموسة بشكل موثوق أثناء تطويرها.

تشمل تكلفة الموجودات غير الملموسة الناتج داخلياً جميع التكاليف المرتبطة مباشرة لإنشاء وإنتاج وإعداد الأصل ليكون قادراً على العمل بالطريقة التي تريدها للإدارة. تشمل التكاليف المرتبطة مباشرة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- (أ) تكاليف المواد والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في توليد الموجودات غير الملموسة؛
- (ب) تكاليف مزايا الموظفين (كما هو محدد في معيار المحاسبة الدولي ١٩) الناشئة عن توليد الموجودات غير الملموسة؛
- (ج) رسوم تسجيل الحق القانوني؛
- (د) مصاريف بيعية وإدارية وغيرها من النفقات العامة التي ترتبط مباشرة بتطوير الأصل؛ و
- (د) إطفاء براءات الاختراع والتراخيص المستخدمة لتوليد الموجودات غير الملموسة.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٧-٤ الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم الشركة في نهاية كل فترة تقرير بتقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال انخفاض قيمة الموجودات غير المالية.

يتم اختبار الموجودات غير المالية، بخلاف الشهرة، إن وجدت، للتأكد من وجود الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. لغرض قياس القيم القابلة للاسترداد، يتم تجميع الموجودات إلى أدنى مستوى لها بحيث تتواجد تدفقات نقدية منفصلة ومحددة (الوحدات المولدة للنقد). تتمثل القيمة القابلة للاسترداد في القيمة الأعلى من كل من القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف الاستبعاد والقيمة من الاستخدام، (التي تمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل ذي الصلة أو وحدة توليد النقد على النحو المحدد من قبل الإدارة). عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد قيمتها القابلة للاسترداد، يعتبر الأصل منخفض القيمة ويتم تخفيضه لقيمه القابلة للاسترداد. يتم إثبات خسارة الانخفاض في القيمة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في الفترة التي حدثت فيها.

تقوم الشركة في نهاية كل فترة تقرير بتقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة في الفترات السابقة لأصل، إن وجدت، قد لا تكون موجودة أو قد تكون قد انخفضت. لا يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً إلا إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل القابلة للاسترداد منذ إثبات آخر خسارة إنخفاض في القيمة. إذا ما تم لاحقاً عكس خسارة الانخفاض في القيمة، تتم عندئذ زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى التقدير المعدل لقيمه القابلة للاسترداد، على ألا تتجاوز القيمة الدفترية الزائدة القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها لو لم يتم إثبات خسارة إنخفاض في قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. ويتم إثبات هذا العكس في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. ولا يمكن عكس خسائر الانخفاض في القيمة على الشهرة.

٨-٤ الأدوات المالية

(أ) الإثبات والقياس المبني للأدوات المالية

تقوم الشركة بإثبات الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً عندما تصبح طرفاً في الشروط التعاقدية للأدوات المالية.

يتم إجراء القياس المبني للذمم المدينة التي لا تحتوي على مكونات تمويل هامة، بسعر المعاملة وهو مبلغ المقابل الذي تتوقع الإدارة الحصول عليه مقابل نقل البضائع أو الخدمات المتفق عليها إلى العميل، بعد استبعاد المبالغ المحصلة نيابة عن الغير.

باستثناء الذمم المدينة التي لا تحتوي على مكونات تمويل هامة، يتم إجراء القياس المبني للأدوات المالية بالقيمة العادلة زائداً أو ناقصاً وذلك في حالة الموجودات أو المطلوبات المالية غير المثبتة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويتم إثبات تكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى اقتناء أو إصدار الموجودات أو المطلوبات المالية. وذلك في حالة الموجودات أو المطلوبات المالية غير المثبتة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويتم إثبات تكاليف المعاملة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كمصروف في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بإجراء تقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وآلية عمل تلك السياسات من الناحية العملية. وعلى وجه الخصوص، لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو الاحتفاظ بسجل تسعير محدد للفائدة أو مطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة الشركة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري الأعمال – على سبيل المثال؛ ما إذا كانت التعويضات ترتكز على القيمة العادلة للموجودات التي تتم إدارتها أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها؛ و
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للشركة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٤-٨ الأدوات المالية (تتمة)

أ) الإثبات والقياس المبني للأدوات المالية (تتمة)

تقييم نموذج الأعمال (تتمة)

يعتمد تقييم نموذج الأعمال على تصورات متوقعة بشكل معقول دون وضع تصورات "أسوأ حالة" أو "حالة الضغط" في الاعتبار. إذا تحققت التدفقات النقدية بعد الإعراف الأولي بشكل مختلف عن توقعات المجموعة الأصلية، فإن الشركة لا تغير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج للأعمال، ولكنها تستخدم هذه المعلومات للمضي قدماً عند تقييم الأصل المالي المكون حديثاً أو المشتراه حديثاً.

ب) الموجودات المالية - التصنيف والقياس اللاحق

يتم قياس الموجودات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. هناك نوعان من المعايير المستخدمة لتحديد كيفية تصنيف الموجودات المالية وقياسها:

(١) نموذج أعمال الشركة لإدارة الموجودات المالية. و

(٢) خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

قرر كبار موظفي الإدارة أن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية للشركة ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا كانت تؤدي الأحكام التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات أصل الدين والفائدة على مبلغ أصل الدين القائم. خلاف ذلك، يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة، ولم تختار الشركة عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية فقط بين فئات القياس، وذلك فقط عند تغير نموذج أعمال الشركة لإدارة تلك الموجودات، والذي من المتوقع أن يكون أمراً غير شائع.

تقوم الشركة بإلغاء إثبات الأصل المالي عند انقضاء الحقوق للتدفقات النقدية من الأصل المالي أو عندما تقوم الشركة بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل المالي بشكل جوهري ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

ج) الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية

تقوم الشركة بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجوداتها المسجلة بالتكلفة المطفأة على أساس النظرة المستقبلية.

بموجب متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩)، تقوم الشركة بتطبيق طريقة مبسطة للذمم المدينة وموجودات العقود. تستخدم الشركة مصفوفة مخصصات في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الذمم المدينة والمحتجزات المدينة وموجودات العقود بغرض تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وتطبيق بعض معدلات التخصيص على فترات الأعمار ذات العلاقة.

د) سياسة الشطب

تقوم الشركة بشطب أصل مالي عند وجود معلومات تشير إلى أن المدين يواجه صعوبة مالية حادة، ولا يوجد أي احتمال واقعي لاستردادها، قد تظل الموجودات المالية التي تم شطبها خاضعة لإجراءات التحصيل وفقاً لإجراءات الاسترداد المتبعة في الشركة، مع الأخذ في الاعتبار الرأي القانوني عند الإنقضاء. ويتم الإعراف بأي مبالغ محصلة لاحقاً في الربح أو الخسارة.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٤-٨ الأدوات المالية (تتمة)

(د) سياسة الشطب (تتمة)

تثبت الشركة الربح أو الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة في الربح أو الخسارة لجميع الأدوات المالية مع إجراء تعديل مقابل على القيمة الدفترية خلال حساب مخصص الخسارة.

(هـ) المطلوبات المالية - التصنيف والقياس اللاحق

ويتم بعد ذلك قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. معدل الفائدة الفعلية هو المعدل الذي يخصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للمطلوبات المالية، أو عند الاقتضاء، فترة أقصر، من صافي القيمة الدفترية عند الإعراف المبدي.

تقوم الشركة بإلغاء إثبات الالتزام المالي (أو جزء منه) من قائمة المركز المالي فقط عند إطفائه، أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المالي المذكور في العقد أو عند إلغائه أو انقضائه.

(و) نقد وما في حكمه

لأغراض قائمتي المركز المالي والتدفقات النقدية، يتألف النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والودائع المحتفظ بها لدى البنوك، وكلها متاحة للاستخدام من قبل الشركة ما لم يذكر غير ذلك ولديها آجال استحقاق مدتها ثلاثة أشهر أو أقل وتخضع لمخاطر ضئيلة من التغيرات في القيم.

(ز) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في قائمة المركز المالي عندما يكون هناك حق قابل للتنفيذ قانونياً في مقاصة المبالغ المعترف بها وعند وجود النية لتسوية المعاملات على أساس صافي المبلغ أو لتحصيل الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

٤-٩ قروض

تُحتسب قروض مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة المتكبدة، وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة. وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة. يتم إثبات أي فرق بين المتحصلات (بعد خصم تكاليف المعاملة) والقيمة المستردة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر على مدى فترة الاقتراضات باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إثبات الرسوم المدفوعة على تسهيلات القروض كتكاليف معاملات للاقتراض إلى الحد الذي يكون عنده من المحتمل أن يتم سحب بعض أو كل التسهيلات. وفي هذه الحالة، يتم تأجيل الرسوم حتى يتم سحب التسهيلات.

تُستبعد القروض من قائمة المركز المالي عند انقضاء الالتزام المحدد في العقد أو الوفاء به أو إلغائه. ويتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إنهاؤه أو تحويله إلى طرف آخر والمقابل المدفوع، بما فيه الموجودات غير النقدية المحولة أو المطلوبات المحملة، في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر كإيرادات أخرى أو تكاليف تمويل.

يتم تصنيف القروض كمطلوبات متداولة ما لم يكن لديهم حق غير مشروط بتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن ١٢ شهراً بعد فترة التقرير.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٤-١٠ مخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يكون لدى الشركة التزام قائم (نظامي أو ضمني) ناتج عن حدث سابق، وهناك احتمال وجود حاجة للشركة لتسوية الالتزام، وإمكانية تقدير مبلغ الالتزام بشكل يعتمد عليه.

إن المبلغ المعترف به كمخصص يتم احتسابه حسب أفضل التوقعات للمقابل المطلوب لسداد الالتزام كما بنهاية فترة التقرير بعد الأخذ بعين الاعتبار المخاطر والأمور غير المؤكدة المحيطة بالالتزام. وعند قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، تعد قيمته الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود جوهرياً. عند استخدام الخصم، يتم إثبات الزيادة في المخصص نتيجة مرور الوقت كتكاليف تمويل.

عندما يكون من المتوقع استرداد بعض أو كامل المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسوية المخصص من طرف آخر، يتم إثبات الذمم المدينة كأصل عندما يكون استلامه مؤكداً افتراضياً وتكون هناك إمكانية لقياس مبالغ الذمم المدينة بشكل موثوق به.

٤-١١ الارتباطات المحتملة

لا يتم إثبات المطلوبات المحتملة في القوائم المالية. ويتم الإفصاح عنها ما لم تكن إمكانية تدفق الموارد التي تمثل منافع اقتصادية بعيدة. يتم إثبات المطلوبات المحتملة في قائمة المركز المالي ضمن الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى. لا يتم إثبات الأصل المحتمل في القوائم المالية ولكن يتم الإفصاح عنه عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية مرجحاً.

٤-١٢ توزيعات أرباح

يتم عمل مخصص لمبالغ توزيعات الأرباح المعلنة، والتي تم الموافقة عليها بشكل مناسب ولم تعد تخضع لتقدير المنشأة، في أو قبل نهاية فترة القوائم المالية ولكن لم يتم توزيعها بعد كما في نهاية التقرير المالي. يتم تسجيل توزيعات الأرباح في القوائم المالية في السنة التي يتم فيها الإعلان عنها والموافقة عليها من قبل مساهمي الشركة.

٤-١٣ التقارير القطاعية

إن القطاع التشغيلي هو مجموعة من الموجودات أو العمليات أو المنشآت التي:

- ١) تعمل في أنشطة الأعمال التي من الممكن أن تؤدي إلى تحقيق إيراد وتكبد مصروفات بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي من مكونات الشركة.
- ٢) يتم تحليل نتائج عملياتها باستمرار بواسطة مراقب الشركة من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد وتقييم الأداء؛ و
- ٣) كما يكون لها معلومات مالية متاحة بشكل منفصل.

تتضمن نتائج القطاعات التي يتم الإبلاغ عنها إلى صانع القرار التشغيلي الرئيسي البنود المنسوبة مباشرة إلى القطاع بالإضافة إلى تلك التي يمكن تخصيصها على أساس معقول.

٤-١٤ منافع الموظفين

تقوم الشركة بإثبات الالتزام عندما يقدم الموظف خدمة مقابل منافع الموظفين ليتم سدادها في المستقبل ومصروف حيث تستهلك الشركة المنافع الاقتصادية الناتجة عن الخدمة المقدمة من الموظف مقابل منافع الموظفين. تتكون منافع الموظفين من منافع موظفين قصيرة الأجل ومنافع ما بعد الخدمة ومنافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى ومنافع نهاية الخدمة.

منافع الموظفين قصيرة الأجل

يتم إثبات الالتزام المتعلق مقابل المنافع المستحقة للموظفين فيما يتعلق بالأجور والمرتببات والإجازات السنوية وتذاكر الطيران والإجازات المرضية التي يتوقع تسويتها بالكامل في غضون اثني عشر شهراً بعد نهاية الفترة التي يقدم فيها الموظفون الخدمة ذات الصلة. يتم تسجيل الالتزام بمبلغ غير مخصوم من المنافع المتوقع دفعها مقابل هذه الخدمة.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٤-٤ ١ منافع الموظفين (تتمة)

التزامات المنافع المحددة للموظفين

يتم تحديد مخصص تعويضات نهاية الخدمة باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة، مع إجراء التقييمات الاكتوارية بنهاية كل فترة تقرير مالي. يتم إثبات عمليات إعادة القياس التي تتألف من الأرباح والخسائر الاكتوارية فوراً في قائمة المركز المالي مع رسوم أو ائتمان مثبت في الدخل الشامل الآخر في الفترة التي تحدث فيها. تثبت عمليات إعادة القياس المثبتة في الدخل الشامل الآخر فوراً في الأرباح المبقاة ولا يتم إعادة تصنيفها إلى أرباح أو خسائر الفترات اللاحقة. تثبت التغييرات في القيمة الحالية للالتزام المنافع المحددة الناتجة عن تعديلات أو تقليصات الخطة فوراً في الأرباح أو الخسائر كتكاليف خدمة سابقة. يتم احتساب الفائدة بتطبيق معدل الخصم في بداية الفترة على صافي التزام أو أصل المنافع المحددة.

يتم تصنيف تكاليف المنافع المحددة على النحو التالي:

- تكاليف الخدمات (التي تشمل تكاليف الخدمة الحالية وتكاليف الخدمة السابقة والأرباح والخسائر من عمليات التقليل والتسوية).
- مصروف الفائدة؛ و
- إعادة القياس

تقدم الشركة أول عنصرين من تكاليف المنافع المحددة في الربح أو الخسارة في البنود ذات الصلة.

منافع التقاعد

يتم إدراج منافع التقاعد التي تم دفعها لخطط المساهمات المحددة الممولة فيما يتعلق بالموظفين السعوديين كمصاريف عند تكبدها.

٤-١٥ الزكاة

تخضع الشركة لأنظمة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المملكة العربية السعودية. يتم الإسترادك للزكاة وفقاً لمبدأ الإسترادك. تحسب الزكاة على أساس الوعاء الزكوي أو صافي الربح المعدل، أيهما أكبر. يتم تسجيل الفروقات في التقديرات عند استلام الربط النهائي وعندها يتم تسوية المخصص.

٤-١٦ ضريبة القيمة المضافة وضريبة الإسترادك

تخضع الشركة لضريبة القيمة المضافة وفقاً لنظام ضريبة القيمة المضافة المعمول به في المملكة العربية السعودية. يتم تحديد مبلغ الضريبة عن طريق تطبيق معدل الضريبة على قيمة العرض، وهو ما يمثل الفرق بين ضريبة المخرجات وضريبة المدخلات. تقوم الشركة بتسجيل الإيرادات والمشتريات/الخدمات بعد خصم ضريبة القيمة المضافة لجميع الفترات المعروضة في قائمة الربح أو الخسارة.

تقوم الشركة بإسترادك ضرائب عن معاملات محددة مع أطراف غير مقيمة في المملكة العربية السعودية، كما يتطلب نظام ضريبة الدخل السعودي.

٤-١٧ إيرادات

تستمد الشركة الإيرادات بشكل رئيسي من تقديم الخدمات ويتم قياسها بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق. يتم الاعتراف بالإيرادات عندما تفي الشركة بالتزاماتها التعاقدية مع العملاء بمبلغ يعكس المقابل المادي الذي تتوقعه الشركة مقابل الخدمات. وعلى وجه التحديد، يقدم المعيار نموذجاً من خمس خطوات للاعتراف بالإيرادات:

الخطوة ١. تحديد العقد مع العميل العقد هو اتفاقية تعقد بين طرفين أو أكثر تؤسس حقوقاً والتزامات وتحدد المعايير التي يجب الوفاء بها لكل عقد.

الخطوة ٢. - تحديد التزامات الأداء في العقد: ان التزام الأداء هو وعد في العقد مع العميل بتقديم الخدمات للعميل.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٤-١٧ الإيرادات (تتمة)

الخطوة ٣. تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو مبلغ العوض الذي تتوقع الشركة استلامه مقابل نقل الخدمات المتعهد بها إلى العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن الغير.

الخطوة ٤. تخصيص سعر المعاملة الالتزامات الأداء في العقد: في العقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء واحد، ستخصص الشركة سعر المعاملة لكل التزام أداء بمبلغ يحدد مقدار التعويض الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل الوفاء بكل التزام أداء.

الخطوة ٥. إثبات الإيرادات عندما أو حين تفي المنشأة بالتزام أداء. تفي الشركة بالتزام الأداء وتثبت الإيرادات على مدى زمني، إذا تم استيفاء أحد الضوابط التالية:

- (أ) أداء الشركة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمنشأة، وللشركة حق واجب النفاذ في دفعه مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه؛ أو
(ب) أداء الشركة ينشئ أو يحسن الأصل الذي يسيطر عليه العميل في نفس الوقت؛ أو
(ج) يستلم العميل المنافع المقدمة من أداء المنشأة ويستهلكها في نفس الوقت حالما تقوم الشركة بالأداء.

فيما يلي كيفية تسجيل الإيرادات لجميع أنواع الخدمات:

- أبحاث السوق والخدمات الاستشارية: الإيرادات المعترف بها بمرور الوقت
- خدمات تحليل البيانات: الإيرادات المعترف بها بمرور الوقت

تلتزم الشركة بأداء معين وتعترف بالإيرادات بمرور الوقت من خلال طريقة المخرجات بناءً على تقييم النتائج المحققة أو المعالم التي تم الوصول إليها، حيث يستلم العميل ويستهلك في الوقت نفسه الفوائد التي يوفرها أداء الشركة أثناء تنفيذ الأداء.

موجودات ومطلوبات العقود

عندما يقوم أحد أطراف العقد بتنفيذ التزاماته، يتطلب من الشركة أن تقوم بإدراج العقد في قائمة المركز المالي كموجودات عقود أو مطلوبات عقود، وذلك بناءً على العلاقة بين أداء الشركة وسداد العميل. تمثل موجودات العقود حق الشركة في الحصول على مقابل مادي مقابل الخدمات التي قدمها للعميل. أما مطلوبات العقود فتمثل التزام الشركة بتقديم الخدمات للعميل، والتي حصلت الشركة مقابلها على مقابل مادي (أو المطلوب) من العميل.

٤-١٨ تكلفة الإيرادات

تشمل تكلفة الإيرادات التكاليف المرتبطة مباشرة بتوليد الإيرادات، والتي تشمل التكاليف المباشرة وغير المباشرة مثل تكاليف الموظفين التشغيليين، والاستهلاك، وجمع البيانات، وتكاليف البحث والاستشارات، وغيرها من المصاريف التشغيلية المباشرة.

٤-١٩ مصاريف

يتم تصنيف جميع المصاريف الأخرى كمصاريف عمومية وإدارية ومصاريف بيعية وتسويقية. توزع المصاريف المشتركة بين المصاريف العمومية والإدارية وتكلفة الإيرادات. يتم توزيع المصاريف المشتركة على أساس ثابت.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تمة)

٤-٢٠ إيرادات أخرى

يتم الاعتراف بالإيرادات الأخرى على أساس الاستحقاق.

٤-٢١ ربحية السهم

تعرض الشركة ربحية السهم الأساسية والمخفضة لأسهمها العادية. يتم احتساب ربحية السهم الأساسية بتقسيم ربح الفترة العائد للمساهمين العاديين بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة. يتم تحديد ربحية السهم المخفضة بتعديل ربح الفترة العائد إلى حملة الأسهم العادية للشركة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة لتأثيرات جميع الأسهم العادية المحتملة المخفضة. نظرًا لأن الشركة ليس لديها مثل هذه الأسهم العادية المحتملة المخفضة، فإن حساب و عرض ربحية السهم الأساسية والمخفضة للشركة سيكونان متطابقين.

٤-٢٢ تكاليف التمويل

يتم الاعتراف بجميع تكاليف التمويل كمصروف في الفترة التي يتم تكديدها فيها. تتكون تكاليف التمويل من الفائدة على التسهيلات والرسوم البنكية، واستهلاك الفائدة على التزامات نهاية الخدمة، والفائدة المطفأة للالتزامات عقود الإيجار.

٥ الأحكام الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

في تطبيق السياسات المحاسبية للشركة، والمبينة في إيضاح ٤، يتعين على إدارة الشركة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات حول القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي يصعب الحصول عليها من مصادر أخرى. إن هذه التقديرات والافتراضات ذات العلاقة قائمة على خبرة تاريخية وعوامل أخرى تعتبر هامة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بشكل مستمر. يتم الاعتراف بالتغيرات على التقديرات المحاسبية في السنة التي تم فيها تعديل التقدير إذا كان التغيير يخص هذه السنة فقط أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كل من الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

٥-١ أحكام جوهرية في تطبيق السياسات المحاسبية

فيما يلي الأحكام الهامة التي لها تأثير جوهري على المبالغ المسجلة في القوائم المالية.

أ) الاعتراف بالإيرادات

تقوم الشركة بتقييم كل عقودها مع العملاء لتحديد ما إذا كانت التزامات الأداء قد تم الوفاء بها بمرور الوقت أو في نقطة زمنية محددة لتحديد الطريقة المناسبة للاعتراف بالإيرادات بناءً على اتفاقيات الخدمة مع العملاء والأحكام واللوائح والقوانين ذات الصلة. في حالة العقود المبرمة مع العملاء لتقديم الخدمات، تعتقد الإدارة أنه يجب الاعتراف بالإيرادات على مدى فترة زمنية. تلتزم الشركة بتنفيذ التزام أداء محدد، وتقوم بالاعتراف بالإيراد على مدى الزمن باستخدام طريقة المخرجات استناداً إلى تقييم النتائج المحققة أو مراحل الإنجاز التي تم الوصول إليها، بحيث يحصل العميل في الوقت نفسه على المنافع الناتجة عن أداء الشركة ويستهلكها أثناء تنفيذ التزام الأداء. وفي الحالات التي لا يتم فيها استيفاء معايير الاعتراف بالإيراد على مدى الزمن، يتم الاعتراف بالإيراد في نقطة زمنية محددة.

ب) مبدأ الإستمرارية

قامت إدارة الشركة بإجراء تقييم لقدرتها على الإستمرار كمنشأة مستمرة وهي على قناعة بأن لديها الموارد اللازمة لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة قد تثير شكوكاً حول قدرة الشركة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية. لذلك، استمر إعداد القوائم المالية للشركة على أساس مبدأ الإستمرارية.

٥-٢ المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير المالي والتي قد تنطوي على مخاطر جوهرية ينتج عنها تعديل جوهري على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية:

٥ الأحكام الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

٥-٢ المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

أ) الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة

تقوم إدارة الشركة بتقدير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة بغرض احتساب الإستهلاك والإطفاء على التوالي. يتم تحديد هذه التقديرات أخذاً بالاعتبار الاستخدام المتوقع للأصل أو الانتهاء الفعلي للأعمار الإنتاجية. تستند القيم المتبقية إلى الخبرة والمعلومات التي يمكن ملاحظتها عند توفرها. تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (٤) من هذه القوائم المالية.

ب) الإنخفاض في قيمة الذمم المدينة وذمم الاحتفاظ وموجودات العقود

تستخدم الشركة مصفوفة معينة لاحتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة وموجودات العقود والمحتجزات المدينة. تستند نسب المخصص إلى الأيام منذ الاستحقاق لمجموعات من قطاعات العملاء المختلفة التي لها أنماط خسارة مماثلة. يتم في الأصل تحديد مصفوفة المخصص على أساس معدلات التعثر السابقة التي تم ملاحظتها. وستقوم الشركة بمعايرة المصفوفة لتعديل خبرة خسائر الائتمان السابقة وفقاً للمعلومات المستقبلية. على سبيل المثال، إذا كان من المتوقع أن تتغير توقعات الظروف الاقتصادية (أي إجمالي الناتج المحلي والتضخم) على مدار السنة القادمة، مما قد يؤدي إلى زيادة عدد حالات التعثر في السداد، فإنه يتم تعديل معدلات التعثر التاريخية. وفي تاريخ كل تقرير مالي، يتم تحديث نسب التعثر في السداد ويتم تحليل التغيرات في التقديرات المستقبلية. إن عملية تقويم العلاقة المتداخلة بين معدلات التعثر السابقة التي تم ملاحظتها، وتوقعات الظروف الاقتصادية والخسائر الائتمانية المتوقعة تمثل تقديراً هاماً. إن مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة يعتبر حساساً تجاه التغيرات في الظروف وتوقعات الظروف الاقتصادية. قد لا تعكس خبرة الخسارة الائتمانية التاريخية للشركة وتوقعاتها للظروف الاقتصادية أيضاً التعثر الفعلي للعميل في المستقبل (إيضاح ١٣).

ج) التزامات المنافع المحددة للموظفين

تحديد التزامات المنافع المحددة للموظفين باستخدام تقييم اكتواري يتطلب إجراء تقديرات لمختلف المدخلات، مثل معدلات الخصم ومعدل زيادة الرواتب ومعدلات الوفيات ومعدل دوران العمالة. ويمكن أن تؤثر التغيرات في الافتراضات الرئيسية تأثيراً جوهرياً على التزامات المنافع المتوقعة و / أو تكاليف المنافع المحددة للموظفين الدورية المتكبدة. (إيضاح ٢١).

د) الإرتباطات المحتملة

بحكم طبيعتها، فإنه لن يتم تسوية الإرتباطات المحتملة إلا عند وقوع أو عدم وقوع حدث أو أحداث مستقبلية. إن تقييم مثل هذه الإرتباطات المحتملة ينطوي بشكل جوهري على ممارسة الأحكام والتقديرات الهامة للأحداث المستقبلية. (إيضاح ٣٥).

هـ) الزكاة المستحقة

تتعلق الزكاة الحالية المستحقة على الشركة بمبلغ ٠,٨٣ مليون ر) بتقييم الإدارة لمبلغ الزكاة المستحقة على الربوط الزكوية غير النهائية حيث لا يزال يتعين على الشركة الاتفاق مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك على مبالغ الإلتزامات النهائية. وبسبب عدم التأكد المرتبط بهذه البنود الزكوية، فمن المحتمل أن تختلف النتيجة النهائية بشكل كبير عند إصدار الربوط الزكوية غير النهائية من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في فترات مستقبلية. تم الإفصاح عن وضع الربوط الزكوية في إيضاح رقم (٢٤).

و) خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار

تتضمن خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود. إن معظم خيارات التمديد والإنهاء المحفوظ بها قابلة للممارسة من قبل كل من الشركة والمؤجر.

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تشكل حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التمديد، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. تتوفر خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير جوهري في الظروف يؤثر على هذا التقييم ويكون ضمن سيطرة المستأجر.

ز) الإنخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم إدارة الشركة بمراجعة دورية للقيمة الدفترية للموجودات غير المالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال انخفاض قيمة هذه الموجودات. إذا كان هناك أي مؤشر، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصول لتحديد حجم خسائر الإنخفاض في القيمة. إذا تم تقدير مبلغ الموجودات القابلة للاسترداد بأقل من قيمتها الدفترية، فإن القيمة الدفترية للأصل تنخفض إلى قيمته القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة على الفور في قائمة الربح أو الخسارة.

٦ **ممتلكات ومعدات**

المجموع	أجهزة الحاسب الآلي	الأجهزة الكهربائية	أجهزة التكييف	الأثاث والمفروشات والديكورات	التحسينات على المباني المستأجرة	
						التكلفة
٦,٢٥٦,٩٩٢	١,٣٢١,١٥١	٥٠٧,١٠٤	١٠٥,٢٤٠	١,٠٦٨,٤٣٤	٣,٢٥٥,٠٦٣	١ يناير ٢٠٢٥
١٦٩,٦١٤	١٤٦,١٨٧	١٩,٣٩٧	-	٤,٠٣٠	-	إضافات خلال السنة
٦,٤٢٦,٦٠٦	١,٤٦٧,٣٣٨	٥٢٦,٥٠١	١٠٥,٢٤٠	١,٠٧٢,٤٦٤	٣,٢٥٥,٠٦٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
						الإستهلاك المتراكم
٣,١٨٢,٨٢٨	٨٤٥,٨٤٨	٤٧٠,٧١٢	١٠٥,٢٤٠	١,٠٣٢,٣٣٢	٧٢٨,٦٩٦	١ يناير ٢٠٢٥
٥٤٨,٢٣٩	١٧٣,١٧٠	٢٢,٢٦٩	-	٢٧,٢٩٤	٣٢٥,٥٠٦	المحمل للسنة
٣٧٣,٣٦٥	-	-	-	-	٣٧٣,٣٦٥	تعديل خلال السنة (إيضاح ٥-٤)
٤,١٠٤,٤٣٢	١,٠١٩,٠١٨	٤٩٢,٩٨١	١٠٥,٢٤٠	١,٠٥٩,٦٢٦	١,٤٢٧,٥٦٧	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
						صافي القيمة الدفترية
٢,٣٢٢,١٧٤	٤٤٨,٣٢٠	٣٣,٥٢٠	-	١٢,٨٣٨	١,٨٢٧,٤٩٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٦. ممتلكات ومعدات (تتمة)

التحسينات على المباني المستأجرة	الأثاث والمفروشات والديكورات	أجهزة التكييف	الأجهزة الكهربائية	أجهزة الحاسب الآلي	المجموع
التكلفة					
٣,٢٥٥,٠٦٣	١,٠٦٨,٤٣٤	١٠٥,٢٤٠	٤٩١,٠٧٢	١,١٦٤,٠٦٨	٦,٠٨٣,٨٧٧
-	-	-	١٦,٠٣٢	١٥٧,٠٨٣	١٧٣,١١٥
٣,٢٥٥,٠٦٣	١,٠٦٨,٤٣٤	١٠٥,٢٤٠	٥٠٧,١٠٤	١,٣٢١,١٥١	٦,٢٥٦,٩٩٢
الإستهلاك المتراكم					
٥١٤,٠٨٧	٩٦٨,٨٦٠	١٠٤,٠٣٦	٤٣٨,٧٦٩	٦٨٩,٠٩٥	٢,٧١٤,٨٤٧
٢١٤,٦٠٩	٦٣,٤٧٢	١,٢٠٤	٣١,٩٤٣	١٥٦,٧٥٣	٤٦٧,٩٨١
٧٢٨,٦٩٦	١,٠٣٢,٣٣٢	١٠٥,٢٤٠	٤٧٠,٧١٢	٨٤٥,٨٤٨	٣,١٨٢,٨٢٨
صافي القيمة الدفترية					
٢,٥٢٦,٣٦٧	٣٦,١٠٢	-	٣٦,٣٩٢	٤٧٥,٣٠٣	٣,٠٧٤,١٦٤

إستهلاك ممتلكات ومعدات تم توزيعه كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٣٨٠,٥٢٦	٧٢٦,٥٠٥
٨٧,٤٥٥	١٩٥,٠٩٩
٤٦٧,٩٨١	٩٢١,٦٠٤

تكلفة الإيرادات (إيضاح ٢٧)
مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح ٢٩)

تحسينات على المباني المستأجرة بصافي قيمة دفترية تبلغ ١,٨٣ مليون إل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢,٥٣ مليون إل) تمت على المكاتب.

٧. موجودات غير ملموسة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
		التكلفة
٥٣٦,٦٣٧	٥٥١,٦٣٧	الرصيد في بداية السنة
١٥,٠٠٠	١١٩,٣٣١	إضافات خلال السنة
-	٢٨٥,١٩٨	المحول من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ (إيضاح ٩)
٥٥١,٦٣٧	٩٥٦,١٦٦	الرصيد في نهاية السنة
		الإطفاء المتراكم
٢٨١,٩٦٧	٣٦٨,٨٣١	الرصيد في بداية السنة
٨٦,٨٦٤	١٠٠,٦٩٩	المحمل للسنة
٣٦٨,٨٣١	٤٦٩,٥٣٠	الرصيد في نهاية السنة
١٨٢,٨٠٦	٤٨٦,٦٣٦	صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة

يتم توزيع إطفاء موجودات غير ملموسة كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٧٠,٦٢٨	٧٩,٢٦٥	تكلفة الإيرادات (إيضاح ٢٧)
١٦,٢٣٦	٢١,٤٣٤	مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح ٢٩)
٨٦,٨٦٤	١٠٠,٦٩٩	

٨. أصول حق الاستخدام والتزامات عقود الإيجار

٨-١ أصول حق الاستخدام

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٨,٣٤٨,١٣٠	٦,٩٤٣,١٧٥	الرصيد في بداية السنة
-	٣٩٠,٨٢٥	إضافات خلال السنة
-	٤٠٥,١٠٠	تعديل خلال السنة (إيضاح ٤-٥)
(١,٣٨٠,٧٧٢)	(١,٤٤٤,١٩٧)	الإستهلاك المحمل للسنة
(٢٤,١٨٣)	-	إلغاء الاعتراف خلال السنة
٦,٩٤٣,١٧٥	٦,٢٩٤,٩٠٣	صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة

٨. أصول حق الإستخدام والتزامات عقود الإيجار (تتمة)

٨-١ أصول حق الإستخدام (تتمة)

تم توزيع إستهلاك أصول حق الإستخدام كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١,١٢٢,٦٨٤	٧٨٣,٧٤٦	تكلفة الإيرادات (إيضاح ٢٧)
٢٥٨,٠٨٨	٢٠٤,١٥٥	مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح ٢٩)
-	٥١,١٩٦	رسملة على الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ (إيضاح ٩)
١,٣٨٠,٧٧٢	١,٠٣٩,٠٩٧	

٨-٢ إلتزامات عقود الإيجار

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٨,٩٩٧,٦٥٩	٧,٧٦٤,١٩٩	الرصيد في بداية السنة
-	٣٩٠,٨٢٥	إضافة خلال السنة
٦٢٠,٦٣٤	٥٣٩,١٩٢	مصاريف تمويلية (إيضاح ٣٠)
-	٤٦,١٩٣	تعديل خلال السنة (إيضاح ٥-٤)
(٢٣,٠٧١)	-	إلغاء الاعتراف خلال السنة
(١,٨٣١,٠٢٣)	(١,٩١١,٨١٤)	المدفوع خلال السنة
٧,٧٦٤,١٩٩	٦,٨٢٨,٥٩٥	الرصيد في نهاية السنة
٦,٦٦٤,٦٣٩	٤,٩٨٦,٤٩٦	الجزء غير المتداول
١,٠٩٩,٥٦٠	١,٨٤٢,٠٩٩	الجزء المتداول
٧,٧٦٤,١٩٩	٦,٨٢٨,٥٩٥	

تم خصم الحد الأدنى من مدفوعات الإيجار المستقبلية، باستخدام معدل فائدة فعلي بنسبة ٧,٣٩٪ سنوياً (٢٠٢٤: يتراوح بين ٥,٢٪ إلى ٧,٣٩٪ سنوياً)، إلى قيمته الحالية.

لدى الشركة أيضاً عقود إيجار محددة بشروط إيجار مدتها ١٢ شهراً أو أقل وعقود إيجار ذات قيمة منخفضة. تطبق الشركة استثناءات إثبات "الإيجار قصير الأجل" و "إيجار الأصول منخفضة القيمة" على هذه الإيجارات. بالنسبة لعقود الإيجار هذه، تعترف الشركة بمدفوعات الإيجار كمصروفات تشغيل على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار ما لم يكن هناك أساس منتظم آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه إستهلاك المنافع الاقتصادية من الأصل المؤجر. لا يوجد لدى الشركة أي عقود إيجار تحتوي على شروط دفع إيجار متغيرة.

تتكون أصول حق الاستخدام بشكل أساسي من المباني المكتبية التي تم الحصول عليها من خلال ترتيبات الإيجار.

تم الإفصاح عن الاستحقاق التعاقدى المتبقي للشركة لمطلوبات عقود الإيجار في إيضاح ٣٤. لا تواجه الشركة مخاطر سيولة كبيرة فيما يتعلق بالمطلوبات الإيجارية، والتي يتم مراقبتها لتحديد أنها قد تمت تسويتها وفقاً لاتفاقيات الإيجار ذات الصلة.

٩. أعمال رأسمالية قيد التنفيذ

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
-	١٤٣,٥٠٠	الرصيد في بداية السنة
١٤٣,٥٠٠	٣,١٣١,٣٩٦	إضافات خلال السنة
-	(٢٨٥,١٩٨)	المحول إلى موجودات غير ملموسة خلال السنة (إيضاح ٧)
١٤٣,٥٠٠	٢,٩٨٩,٦٩٨	الرصيد في نهاية السنة

تقوم الشركة حالياً بتطوير بعض التطبيقات البرمجية (أي منتجات الحلول)، وقد قامت برسمة التكاليف المرتبطة بتطوير هذه الموجودات غير الملموسة. وتشمل الإضافات رسمة بمبلغ ٠,٠٥ مليون ﷲ يمثل إستهلاك أصول حق الإستخدام.

١٠. موجودات ومطلوبات العقود

١٠-١ موجودات العقود

فيما يلي الحركة على موجودات العقود:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١٠,٧٣٠,٩٦٩	٧,٩٤١,٢٩٨	الرصيد في بداية السنة
٦٠,٤٨٢,٣٤٠	٤٦,١٣٣,٢٤٣	الإيرادات المعترف بها خلال السنة
(٦٣,٢٧٢,٠١١)	(٤٧,٧٨٠,٦٣٠)	إيرادات مفوترة خلال السنة
٧,٩٤١,٢٩٨	٦,٢٩٣,٩١١	الرصيد في نهاية السنة

١٠-٢ مطلوبات العقود

فيما يلي الحركة على مطلوبات العقود:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٢,٩٢٤,٥١٦	٨٦٤,٢٠٠	الرصيد في بداية السنة
(٢,٥٧١,٦٨٧)	(١,١٥٦,٩٣٠)	الإيرادات المعترف بها خلال السنة
٥١١,٣٧١	١,٤٦٩,٧٤٦	دفعات مقدّمة مستلمة خلال السنة
٨٦٤,٢٠٠	١,١٧٧,٠١٦	الرصيد في نهاية السنة

بلغ سعر المعاملة المخصص لالتزامات الأداء غير المحققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٢٩,٦٩ مليون ﷲ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٤٧,٤٩ مليون ﷲ) والتي تتكون بالكامل من إيرادات الخدمات المقدمة للعملاء.

تتوقع الإدارة أن يتم الاعتراف بكامل مطلوبات العقود كإيرادات في السنة المالية القادمة.

تم خلال العام الاعتراف بإيرادات بمبلغ ٠,٨٦ مليون ﷲ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢,٥٧ مليون ﷲ) تتعلق بالتزامات عقود تم إثباتها في العام السابق. ويعود هذا المبلغ بالكامل إلى إيرادات من الخدمات المقدمة للعملاء.

١١. مصاريف مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٥,١٤٢,٩٦٧	٤,٣٠١,٨١٤	هامش نقدي على خطابات الضمان
١,٢٦٠,٤٩٩	١,٠٧٨,٧٩٣	مصاريف مدفوعة مقدماً
-	٢٠٧,٣٩٩	دفعات مقدمة إلى الموردين
١٨٢,٠٣٥	١٥٨,٣٩٣	تأمينات مستردة
-	٤٥,٤٨٧	إيرادات مستحقة
١٣٤,٠٩٧	١٠٣,٩٦٨	دفعات مقدمة إلى الموظفين
<u>٦,٧١٩,٥٩٨</u>	<u>٥,٨٩٥,٨٥٤</u>	

١٢. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

توضح الحركة في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أدناه:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
-	-	الرصيد في بداية السنة
-	١,٢٢١,٤٩٨	إضافات خلال السنة
-	(١٢٩,٨٠٢)	التغيرات في القيمة العادلة
-	(١٩٩,٧٨٩)	إستبعادات خلال السنة
-	٨٩١,٩٠٧	الرصيد في نهاية السنة

يتم قياس هذه الأدوات المالية بشكل إلزامي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩).

يتم تحديد القيم العادلة لهذه الإستثمارات في الأسهم بناءً على سعر السوق المدرج المتاح في السوق المالية السعودية، وهو مدخل من المستوى ١ وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٣ لقياس القيمة العادلة.

المبالغ المعترف بها في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة هي كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
-	٢٣,٨٩٠	ربح من استبعاد الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	(١٢٩,٨٠٢)	خسارة القيمة العادلة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	(١٠٥,٩١٢)	

تمثل خسارة القيمة العادلة على الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، خسارة غير محققة نتجت عن تغيرات في أسعار السوق لهذه الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

١٣. ذمم مدينة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١٢,٨٩٠,١٠٥	٩,٢٩٥,٩١٨	ذمم مدينة
١٥٨,٤٥٥	٢١٧,١٠٩	محتجزات مدينة
١٣,٠٤٨,٥٦٠	٩,٥١٣,٠٢٧	
(١٨٨,٢٨٦)	(١,٠٦٤,٦٥٨)	مخصص خسارة الائتمان المتوقعة للذمم المدينة
١٢,٨٦٠,٢٧٤	٨,٤٤٨,٣٦٩	

تطبق الشركة طريقة مبسطة لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وترى الإدارة أن مخصص الخسائر الائتمانية يغطي مخاطر التخلف عن السداد بشكل كافٍ. لا تمتلك الشركة أي ضمانات مقابل هذه الذمم المدينة، إلا أن جزءاً كبيراً منها مستحق من عملاء جهات حكومية (إيضاح ١٣-١).

١٣-١ تقسيم الذمم المدينة حسب العميل:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١٢,٣٩٢,٢١٣	٨,٠٧٠,٠١٨	الجهات الحكومية
٤٩٧,٨٩٢	١,٢٢٥,٩٠٠	كيانات خاصة
١٢,٨٩٠,١٠٥	٩,٢٩٥,٩١٨	

١٣-٢ تتمثل الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة فيما يلي؛

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١٩٦,٣٠٥	١٨٨,٢٨٦	الرصيد في بداية السنة
(٨,٠١٩)	٨٧٦,٣٧٢	مخصص محمل / (رد) خلال السنة
١٨٨,٢٨٦	١,٠٦٤,٦٥٨	الرصيد في نهاية السنة

يوضح الجدول التالي الحركة في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والمعرّف بها للذمم المدينة التجارية وفقاً للنهج المبسط المنصوص عليه في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩).

٢٠٢٥	الحالي	٩٠-٠	١٨٠-٩١	٢٧٠-١٨١	٣٦٠-٢٧١	< ٣٦٥	المجموع
٢١٧,١٠٩	٦,٤٠٦,٧٥٠	٨٨٣,٦٦٠	٥٧٦,١٥٠	-	١,٤٢٩,٣٥٨	٩,٥١٣,٠٢٧	إجمالي الذمم المدينة
-	٣,٨٦١	٢,٨٣٠	٣١,٣٢٧	-	١,٠٢٦,٦٤٠	١,٠٦٤,٦٥٨	يخصم: مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة
٢١٧,١٠٩	٦,٤٠٢,٨٨٩	٨٨٠,٨٣٠	٥٤٤,٨٢٣	-	٤٠٢,٧١٨	٨,٤٤٨,٣٦٩	صافي الذمم المدينة
	%٠,٠٦	%٠,٣٢	%٥,٤٤	%٠	%٧١,٨٣		معدل الخسارة المتوسط (%)

٢٠٢٤	الحالي	٩٠-٠	١٨٠-٩١	٢٧٠-١٨١	٣٦٠-٢٧١	< ٣٦٥	المجموع
٢,٤١٩,٩٤٥	٤,٨٢٨,٩٩٠	٥,٧٩٩,٦٢٥	-	-	-	١٣,٠٤٨,٥٦٠	إجمالي الذمم المدينة
-	٣٧٦	١٨٧,٩١٠	-	-	-	١٨٨,٢٨٦	يخصم: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢,٤١٩,٩٤٥	٤,٨٢٨,٦١٤	٥,٦١١,٧١٥	-	-	-	١٢,٨٦٠,٢٧٤	صافي الذمم المدينة
	%٠,٠١	%٣,٢٤	%٠	%٠	%٠		معدل الخسارة المتوسط (%)

١٤. نقد وما في حكمه

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٢٦,٩٣٢,٣٧٤	٥,٨٦٥,٣٠٩
-	١٦,٠٧٣,١٤١
٢٦,٩٣٢,٣٧٤	٢١,٩٣٨,٤٥٠

نقد لدى البنوك
ودائع قصيرة الأجل (إيضاح ١٤-١)

١٤-١ تحفظت بودائع المضاربة الإسلامية حتى تواريخ استحقاقها لدى أحد البنوك المحلية. ويتم تحديد معدل العائد المتغير على هذه الودائع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، استناداً إلى معدلات السوق السائدة

١٥. المعاملات مع جهات ذات علاقة

تمثل الجهات ذات العلاقة المساهمين الأساسيين ومجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للشركة وذويهم. تتم الموافقة على أسعار وشروط معاملات الجهات ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة الشركة وتشكل جزءاً من سير العمل العادي للشركة. لم تكن هناك معاملات جوهرية مع الجهة ذات العلاقة خلال السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٢٠٢٤.

تعيينات مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين

موظفو الإدارة الرئيسيين هم الأفراد الذين لديهم سلطة ومسؤولية تخطيط وتوجيه والسيطرة على أنشطة الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر بما في ذلك الإدارة العليا ومجلس الإدارة (سواء كان تنفيذياً أو غير ذلك).

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٧,٢١٣,٠٥٠	٧,١٠٣,٦٧٤
٣٦٨,٢٢٨	٤٠٨,٨٤١
٨٢٩,٠٠٠	٤٩٠,٥٦٢
٨,٤١٠,٢٧٨	٨,٠٠٣,٠٧٧

مزايًا قصيرة الأجل
الفوائد بعد انتهاء الخدمة
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور الاجتماعات (إيضاح ٢٩)

١٦. رأس المال

بلغ رأس مال الشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ١٦,٨٧٥,٠٠٠ ﷲ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٦,٨٧٥,٠٠٠ ﷲ)، مكون من ١,٦٨٧,٥٠٠ سهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١,٦٨٧,٥٠٠ سهم) مدفوع بالكامل ومصدر بقيمة ١٠ ﷲ للسهم.

وافقت الجمعية العامة للشركة، المنعقدة في ١٦ رجب ١٤٤٥هـ (الموافق ٢٨ يناير ٢٠٢٤م)، على زيادة رأس المال بمقدار ١٢٢,٨٠٠ ريال (١٢,٢٨٠ سهماً بقيمة ١٠ ﷲ للسهم الواحد) من الأرباح المبقاة.

كما وافقت الجمعية العامة للشركة، المنعقدة في ١٣ شوال ١٤٤٥هـ (الموافق ٢٢ أبريل ٢٠٢٤م)، على زيادة رأس المال بمقدار ١٣,٦٤٩,١٣٠ ﷲ (١,٣٦٤,٩١٣ سهماً بقيمة ١٠ ﷲ للسهم الواحد) تمول من علاوة إصدار الأسهم البالغة ١١,٥٢٨,٤٥٢ ﷲ ومن الأرباح المبقاة البالغة ٢,١٢٠,٦٧٨ ﷲ، ليصبح رأس مال الشركة ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ﷲ بعد الزيادة.

بموجب اجتماع الجمعية العامة غير العادية الذي عُقد بتاريخ ١٨ ذو الحجة ١٤٤٥هـ (الموافق ٢٤ يونيو ٢٠٢٤م)، وافق المساهمون على زيادة رأس مال الشركة من ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ﷲ إلى ١٦,٨٧٥,٠٠٠ ﷲ من خلال إصدار ١٨٧,٥٠٠ سهماً إضافياً خلال الطرح العام الأولي، وقد تنازل المساهمون الحاليون عن حقهم في الاكتتاب في هذه الأسهم الإضافية. بلغ إجمالي المتحصلات المستلمة ١٥,٥٦٢,٥٠٠ ﷲ بواقع ٨٣ ﷲ للسهم الواحد لعدد ١٨٧,٥٠٠ سهم، منها ١,٨٧٥,٠٠٠ ﷲ تم تسجيلها كزيادة في رأس المال، والرصيد المتبقي وقدره ١٢,٤٩٧,٩٦٥ ﷲ تم تسجيله كعلاوة إصدار بعد خصم مصاريف الطرح البالغة ١,١٨٩,٥٣٥ ﷲ.

تم استكمال الإجراءات القانونية ذات العلاقة بزيادة رأس المال خلال سنة ٢٠٢٤.

١٧. مساهمة إضافية من المساهمين قبل الطرح العام الأولي

تمثل المساهمة الإضافية من المساهمين قبل الطرح العام الأولي مبلغ ١,٣٦٣,٥٣٠ ﷲ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١,٣٦٣,٥٣٠ ﷲ) ساهم بها مساهمو ما قبل الطرح العام الأولي كأسهم خزينة. (إيضاح ١٩)

١٨. إحتياطي نظامي

وفقاً لنظام الشركات الجديد في المملكة العربية السعودية والذي دخل حيز التنفيذ في ١٩ يناير ٢٠٢٣، لم تعد الشركة ملزمة بالاحتفاظ بإحتياطي نظامي ويمكن تحويل رصيد الإحتياطي إلى الأرباح المبقة. ويمكن للجمعية العامة تحديد النسبة التي سيتم توزيعها على الإحتياطي النظامي. وقد تم تعديل النظام الأساسي للشركة وفقاً لذلك خلال سنة ٢٠٢٥.

١٩. أسهم الخزينة

في اجتماع الجمعية العامة غير العادية الذي عقد بتاريخ ١٦ رجب ١٤٤٥ هـ (الموافق ٢٨ يناير ٢٠٢٤)، وقد وافق مساهمو الشركة على منح ١٢,٢٨٠ سهماً وتخصيصها كأسهم خزينة، وتم الموافقة على استخدام أسهم الخزينة على النحو التالي:

١) الوفاء بحق حاملي أدوات الدين القابلة للتحويل في تحويلها إلى أسهم وفقاً لشرط وأحكام تلك الأدوات؛

٢) معاملات مبادلة الأسهم للاستحواذ على أسهم أو حصص في شركة أو لشراء أصل؛

٣) تخصيصها لموظفي الشركة كجزء من خطة أسهم الموظفين؛ أو

٤) لأي غرض آخر يتم الموافقة عليه من قبل الجهة المختصة.

وأيضاً في اجتماع الجمعية العامة غير العادية الذي عُقد بتاريخ ١٣ شوال ١٤٤٥ هـ (الموافق ٢٢ أبريل ٢٠٢٤)، إعتد المساهمون تفويض مجلس إدارة الشركة بكامل الصلاحيات لإدارة أسهم الخزينة.

وأيضاً في اجتماع الجمعية العامة غير العادية الذي عُقد بتاريخ ١٨ ذو الحجة ١٤٤٥ هـ (الموافق ٢٤ يونيو ٢٠٢٤)، وافق المساهمون على منح ١٢٤,٠٧٣ سهماً وتخصيصها كأسهم خزينة، ليصبح إجمالي أسهم الخزينة التي تم تخصيصها ١٣٦,٣٥٣ سهماً بقيمة كل سهم ١٠ ﷻ.

٢٠. علاوة إصدار أسهم

في ٧ رمضان ١٤٤٢ هـ (الموافق ١٩ أبريل ٢٠٢١م)، قرر مساهمو الشركة زيادة رأس مال الشركة من ١,٠٠٠,٠٠٠ ﷻ إلى ١,٢٢٨,٠٧٠ ﷻ، وقاموا بإصدار ٢٢,٨٠٧ أسهم جديدة بقيمة اسمية ١٠ ﷻ للسهم الواحد. بلغ إجمالي المتحصلات المستلمة ١٢,٩٩٩,٩٩٠ ﷻ بقيمة ٥٧٠ ﷻ للسهم الواحد، تم تسجيل مبلغ ٢٢٨,٠٧٠ ﷻ كزيادة في رأس المال وتم تسجيل الرصيد المتبقي وقدره ١١,٥٢٨,٤٥٢ ﷻ كعلاوة إصدار أسهم بعد خصم المصاريف ذات الصلة والتي تبلغ ١,٢٤٣,٤٦٨ ﷻ. تم تحديد قيمة السهم الواحد بواقع ٥٧٠ ﷻ من خلال المتوسط المرجح للسهم المحتسب من قبل شركة منافع المالية المرخصة من هيئة السوق المالية بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٨م، من خلال منصة منافع لتمويل الأسهم الجماعية لزيادة رأس المال. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تم استخدام كامل الرصيد الافتتاحي البالغ ١١,٥٢٨,٤٥٢ ﷻ من علاوة الإصدار لزيادة رأس مال الشركة.

تم الانتهاء من طرح العام الأولي للشركة (إيضاح ١-د)، وبلغ إجمالي العائدات المستلمة ١٥,٥٦٢,٥٠٠ ﷻ بواقع ٨٣ ﷻ للسهم الواحد لعدد ١٨٧,٥٠٠ سهم، منها ١,٨٧٥,٠٠٠ ﷻ تم تسجيلها كزيادة في رأس المال، والرصيد المتبقي وقدره ١٢,٤٩٧,٩٦٥ ﷻ تم تسجيله كعلاوة إصدار بعد خصم مصاريف الطرح البالغة ١,١٨٩,٥٣٥ ﷻ.

٢١. إلتزامات المنافع المحددة للموظفين**١-٢١ خطة المساهمة المحددة**

تقدم الشركة مساهمات لخطة منافع التقاعد المحددة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بموظفيها السعوديين. بلغ مجموع مبلغ المصاريف خلال السنة فيما يتعلق بهذه الخطة ١,٤٨ مليون ﷻ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١,٢٢ مليون ﷻ).

٢١. التزامات المنافع المحددة للموظفين (تتمة)

٢-٢١ مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تدير الشركة خطة مزايا إنهاء الخدمة بما يتماشى مع متطلبات نظام العمل في المملكة العربية السعودية. تستند مدفوعات مكافأة نهاية الخدمة بموجب النظام إلى رواتب وبدلات الموظفين النهائية وسنوات خدمتهم التراكمية في تاريخ انتهاء الخدمة، على النحو المحدد في الشروط المنصوص عليها في نظام العمل في المملكة العربية السعودية.

تقوم الشركة بتقييم القيمة الحالية للالتزامات مزايا الموظفين المحددة عن طريق إجراء تقييم اكتواري باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقع. يستند هذا التقييم إلى مجموعة محددة من الافتراضات.

إن التزامات المنافع المحددة للموظفين عبارة عن خطط غير ممولة ويتم الوفاء بالتزامات دفع المزايا عند استحقاقها.

تتمثل الحركة على التزامات المنافع المحددة للموظفين كما في ٣١ ديسمبر فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٣,٧٢٣,١٢٥	٤,٩٥٩,٢١٤	رصيد التزامات المنافع المحددة للموظفين في بداية السنة
		المحمل على قائمة الربح أو الخسارة
١,٠٧٨,١١٤	١,٢١٩,٠٢٥	تكلفة الخدمة الحالية
(٢٥,٩٦٥)	-	ربح تقليص المنافع
١٦٤,٩٣٥	٢٦٣,٨٤٢	تكلفة تمويل (إيضاح ٣٠)
١,٢١٧,٠٨٤	١,٤٨٢,٨٦٧	المحمل على قائمة الدخل الشامل الأخرى
٢٨٥,١٩٩	٥٠٧,٨٣٢	خسارة اكتوارية من إعادة قياس التزامات المنافع المحددة للموظفين
(٢٦٦,١٩٤)	(١٤٦,٤٩٥)	المدفوع خلال السنة
٤,٩٥٩,٢١٤	٦,٨٠٣,٤١٨	رصيد التزامات المنافع المحددة للموظفين في نهاية السنة

الافتراضات الرئيسية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٥,٤٠%	٥,١٠%	معدل الخصم
٥,٠%	٥,٠%	معدل زيادة الراتب
متوسط	متوسط	معدل دوران الموظفين
٥,٥١	٧,٣١	متوسط المدة

تحليل الحساسية

يستند تحليل الحساسية الوارد أدناه إلى التغييرات المحتملة بشكل معقول في الافتراضات التي تحدث في نهاية فترة التقرير، مع بقاء جميع الافتراضات الأخرى ثابتة. وبناءً عليه، فإن التزامات خطة المنافع المحددة للموظفين هي كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٤,٧٠٠,٩٢٥	٦,٣٣٨,٧٤٧	زيادة في معدل الخصم بنسبة ١٪
٥,٢٤٧,٠٢٣	٧,٣٣٤,٠١٢	انخفاض في معدل الخصم بنسبة ١٪
٥,٢٧٠,٢٢١	٧,٣٦٤,٠١٢	زيادة في معدل الرواتب بنسبة ١٪
٤,٦٧٥,٢٠٧	٦,٣٠٣,٩٠٩	انخفاض في معدل الرواتب بنسبة ١٪

٢٢. قروض لأجل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
١,٥٩٧,٧٠٧	١,٣٣٦,٦٩١

قروض لأجل بموجب تسهيلات إسلامية

تتمثل الحركة على القروض لأجل كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
١,٢٨٩,٠١٣	١,٥٩٧,٧٠٧
٨,٤٧٧,٩٩٤	-
٤٢٤,٤٦٦	١١٤,٧٦٦
(٤٢٤,٤٦٦)	(٥,٤٦٧)
(٨,١٦٩,٣٠٠)	(٣٧٠,٣١٥)
١,٥٩٧,٧٠٧	١,٣٣٦,٦٩١

الرصيد في بداية السنة

المستلم خلال السنة

فائدة مستحقة

فائدة مسددة

سداد أصل المبلغ خلال السنة

الرصيد في نهاية السنة

تم توزيع القروض لأجل كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
١,٥٩٧,٧٠٧	١,٣٣٦,٦٩١

الجزء المتداول

قرض من بنك البلاد

في ١٢ رجب ١٤٤٥هـ (الموافق ٢٤ يناير ٢٠٢٤)، جددت الشركة الاتفاقية المؤرخة ٢٨ يوليو ٢٠٢٢ مع بنك البلاد لتسهيل تمويل لأجل يتكون من قروض لأجل وخطابات ضمان بقيمة إجمالية قدرها ٩,٩ مليون ﷻ ("التسهيل") حيث تكون القروض لأجل بسعر السوق السائد بناءً على سعر الفائدة بين البنوك السعودية (سايبور) مضافاً إليه هامش ربح. يوفر التسهيل قروضاً لأجل وخطابات ضمان لمدة ثلاث سنوات وهو مضمون بسند لأمر بمبلغ ٧,٨ مليون ﷻ ومضمون أيضاً ببرنامج الكفالة. كما في نهاية الفترة، كانت اتفاقية التسهيلات قيد التجديد. كما في ٣١ سبتمبر ٢٠٢٥، بلغ الرصيد القائم من قرض بنك البلاد مبلغ وقدره ١,٣٤ مليون ﷻ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١,٦٠ مليون ﷻ). تم الحصول على القرض بموجب تمويل المشاريع وسيتم سداؤه عند استلام التحصيلات من العميل، وفقاً لشروط العقد لكل عميل محدد. متوسط أسعار تكلفة التمويل الفعلية على القروض لأجل هو ٥,١٤% (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٦,١٠% سنوياً).

قرض من شركة لندو

في ٩ صفر ١٤٤٦هـ (الموافق ١٣ أغسطس ٢٠٢٤)، جددت الشركة الاتفاقية مع شركة لندو للحصول على تسهيلات تمويل قصيرة الأجل بقيمة إجمالية قدرها ٧,٥ مليون ﷻ ("التسهيلات") بالسعر السائد. يخضع هذا التسهيل لتمويل الذمم المدينة للشركة بنسبة تصل إلى ٨٠% من الفاتورة المعتمدة، على أن يتم السداد في غضون فترة أقصاها ستة أشهر من تاريخ الاستلام. يتم تغطية هذا التسهيل بسند لأمر بمبلغ ٧,٩٥ مليون ﷻ. وينتهي التسهيل في ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغ الرصيد القائم من قرض شركة لندو صفر.

قرض من بنك الرياض

في ١٥ صفر ١٤٤٦هـ (الموافق ١٩ أغسطس ٢٠٢٤)، وقعت الشركة اتفاقية مؤرخة ٧ رمضان ١٤٤٥هـ (الموافق ١٧ مارس ٢٠٢٤) مع بنك الرياض للحصول على تسهيلات تمويل المشاريع وخطابات الضمان بقيمة إجمالية قدرها ٤,٥ مليون ﷻ ("التسهيل") حيث يكون تمويل المشاريع بسعر السوق السائد بناءً على سعر الفائدة بين البنوك السعودية (سايبور) مضافاً إليه هامش ربح. يغطي التسهيل فترة ثلاث سنوات وهو مضمون بسند لأمر بمبلغ ٤,٦ مليون ﷻ ومضمون أيضاً ببرنامج الكفالة. ستتنتهي صلاحية التسهيل في ١٧ مارس ٢٠٢٧. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغ الرصيد القائم من قرض بنك الرياض مبلغاً قدره صفر. وسوف يتم الحصول على القرض ضمن تمويل المشاريع وسيتم سداؤه عند استلام التحصيلات من العميل، وفقاً لشروط العقد لكل عميل محدد.

٢٣. ذمم دائنة ومصاريف مستحقة ومطلوبات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٤,٤٣٨,٠٢٧	٢,٣٧٤,٣٦٦	مصاريف مستحقة
٣,٤٨٧,٩٧٣	١,٢٧٣,٥١٦	ذمم دائنة
٢,٥٦٦,١٠٣	١,٧٨٥,٦٣٢	ضريبة القيمة المضافة المستحقة
-	٨٣٠,٤٦٥	مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة واللجان المستحقة
٦٧٤,٧١٩	٧٣٧,٩٠٩	مستحقات جمع البيانات وإجراء الاستبيانات
١١١,٨٥٢	٨,٥٣١	ضريبة إسقاط
<u>١١,٢٧٨,٦٧٤</u>	<u>٧,٠١٠,٤١٩</u>	

٢٤. الزكاة المستحقة

تتمثل الحركة على الزكاة المستحقة كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٥٩٦,٧٣٨	٩٩١,٨٩٤	الرصيد في بداية السنة
٩٩٠,٨١٦	٨٣٣,٠٨٨	المكون خلال السنة
<u>(٥٩٥,٦٦٠)</u>	<u>(٩٩١,٨٩٤)</u>	المدفوع خلال السنة
<u>٩٩١,٨٩٤</u>	<u>٨٣٣,٠٨٨</u>	الرصيد في نهاية السنة

ربوط زكوية

قدمت الشركة إقراراتها الزكوية لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك عن سنة ٢٠٢٤ وسددت المستحقات وفقاً لذلك وحصلت على الشهادات المطلوبة. تعد شهادة الزكاة المتعلقة بإقرار عام ٢٠٢٤ سارية حتى تاريخ إصدار هذه القوائم المالية. قامت الشركة بسداد إلتزام زكوي إضافي متعلق بعام ٢٠١٩ قدره ٠,٠١ مليون إل. استلمت الشركة ربط زكوي نهائي لسنة ٢٠٢٠ دون أي التزام زكوي إضافي. تم الانتهاء من تقديم الربوط الزكوية حتى سنة ٢٠٢٠. لم يتم استلام أي ربوط زكوية للسنوات من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤.

٢٥. المعلومات القطاعية

تُدار وتُراقب وتُشغل أنشطة الشركة باعتبارها قطاعاً واحداً قابلاً للتقرير، باستثناء الإيرادات (انظر إيضاح ٢٦). وبناء عليه، لم يتم عرض معلومات منفصلة عن القطاعات في هذه القوائم المالية.

٢٦. إيرادات

١-٢٦ تصنيف الإيرادات حسب القطاعات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٥١,١٩٤,٦٩٢	٤١,٠١٢,٧٦٦	أبحاث السوق والخدمات الاستشارية
١١,٨٥٩,٣٣٥	٦,٢٧٧,٤٠٧	خدمات تحليل البيانات
٦٣,٠٥٤,٠٢٧	٤٧,٢٩٠,١٧٣	

٢-٢٦ توقيت الاعتراف بالإيرادات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٦٣,٠٥٤,٠٢٧	٤٧,٢٩٠,١٧٣	بمجرد مرور الوقت

٣-٢٦ الإيرادات حسب أنواع العملاء:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٦٠,٩٩٠,٦٧٤	٤٢,٢٣٤,٩٥٠	الجهات الحكومية
٢,٠٦٣,٣٥٣	٥,٠٥٥,٢٢٣	كيانات خاصة
٦٣,٠٥٤,٠٢٧	٤٧,٢٩٠,١٧٣	

٤-٢٦ المصدر الجغرافي للإيرادات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٦٢,٥٤٢,١٥٢	٤٦,٩٩٤,٦٢٣	الإيرادات من العملاء داخل المملكة العربية السعودية
٥١١,٨٧٥	٢٩٥,٥٥٠	الإيرادات من العملاء خارج المملكة العربية السعودية
٦٣,٠٥٤,٠٢٧	٤٧,٢٩٠,١٧٣	

٥-٢٦ بلغ إجمالي السعر المخصص لإلتزامات الأداء غير المحققة (أو تم استيفاؤها جزئياً) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٢٩,٦٩ مليون ﷲ وسيتم الوفاء به في المستقبل وفقاً لشروط العقد (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٤٧,٤٩ مليون ﷲ).

٦-٢٦ شكلت الإيرادات من عميل رئيسي واحد ما نسبته ٣١,٧% من إجمالي الإيرادات لسنة ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: شكل عميل واحد ما نسبته ٣٠,٨٤%) والذي يتعلق بأبحاث السوق والخدمات الاستشارية.

٢٧. تكلفة الإيرادات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٢٠,١٥٦,٧٢٤	١٨,١٨٨,٢٢١	رواتب ومزايا للموظفين
١٠,١٠٥,٢٠٥	١١,٠٣٠,٦١٧	مصاريف جمع البيانات واجراء الاستبيانات
٤,٥٨١,٢٣٢	٢,٦٢٩,٦٣٨	مصاريف استشارات البيانات
٣,٠٧٠,٣٣٧	١,٨٩٩,١٤٦	مصاريف البحث والإستشارات
١,٠٩٠,٣٨٣	١,١٦٦,٩٨٥	مصاريف التأمين الطبي
١,١٢٢,٦٨٤	٧٨٣,٧٤٦	إستهلاك أصول حق الإستخدام (إيضاح ٨)
٣٨٠,٥٢٦	٧٢٦,٥٠٥	إستهلاك ممتلكات ومعدات (إيضاح ٦)
٧٠,٦٢٨	٧٩,٢٦٥	إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح ٧)
١,٤٠٤,١٨٠	١,٠٥٦,٥٤٩	مصاريف مباشرة أخرى
٤١,٩٨١,٨٩٩	٣٧,٥٦٠,٦٧٢	

٢٨. مصاريف بيعية وتسويقية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١,٠٤٠,٦٧٢	٣٣٥,٨٦٢	مصاريف الإعلان والترويج
١٤٩,٩٤٦	٣٦٢,٠١٠	مصاريف تسويق أخرى
١,١٩٠,٦١٨	٦٩٧,٨٧٢	

٢٩. مصاريف عمومية وإدارية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٧,٨٧١,٢٤٠	٨,٠٢٢,٧٩٩	رواتب ومزايا للموظفين
٦٣٧,٢٦٩	٧٦٨,٣١٢	اتعاب مهنية وقانونية (إيضاح ٢٩-١)
٤٨٠,٥٢٩	٦٣٧,٥٦٦	تأمين طبي
٢٩٨,٣٥٩	٥٩٣,٦١٠	رخص برامج
٨٢٩,٠٠٠	٤٩٠,٥٦٢	مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة واللجان (إيضاح ١٥)
١٣٠,٠٠٠	٢٨٤,٤٢٥	مكافآت اللجان الأخرى
٢٥٨,٠٨٨	٢٠٤,١٥٥	إستهلاك أصول حق الإستخدام (إيضاح ٨)
٨٧,٤٥٥	١٩٥,٠٩٩	إستهلاك ممتلكات ومعدات (إيضاح ٦)
١٧٩,٧٩٦	١٨٣,٦٤٢	مصاريف التنظيف
٦٥٧,٨٠٦	١١٣,٥٨٥	رسوم حكومية
١٦,٢٣٦	٢١,٤٣٤	إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح ٧)
١٨٦,٣٢٨	٣,١٠٩	خدمات الموارد البشرية
٣١٤,٩٥٢	٧٠١,٢٨٥	أخرى
١١,٩٤٧,٠٥٨	١٢,٢١٩,٥٨٣	

٢٩-١ تتضمن الأتعاب القانونية والمهنية رسوم مراجعة القوائم المالية السنوية ومراجعة القوائم المالية الأولية الموجزة للشركة والتي بلغت ٠,٣ مليون ﷲ (٢٠٢٤: ٠,٢٥ مليون ﷲ).

٣٠. تكلفة تمويل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٦٢٠,٦٣٤	٥٨٥,٣٨٥	تكلفة تمويل على التزامات عقود الإيجار (إيضاح ٨)
٤٢٤,٤٦٦	١١٤,٧٦٦	تكلفة تمويل على القروض (إيضاح ٢٢)
١٦٤,٩٣٥	٢٦٣,٨٤٢	تكلفة تمويل عن التزامات المنافع المحددة للموظفين (إيضاح ٢١)
٢٨٥,٧٨١	٢٧٥,٥٥٥	مصاريف بنكية
١,٤٩٥,٨١٦	١,٢٣٩,٥٤٨	

٣١. إيرادات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٤٣٦,١٣٢	٤٣٧,١٨٠	الدعم الحكومي لتطوير الموارد البشرية
-	٥٤٤,٩٠٠	إيرادات الفائدة (إيضاح ٣١ - ١)
٣٧,٥٠٠	-	إيرادات أخرى
٤٧٣,٦٣٢	٩٨٢,٠٨٠	

١-٣١ تُحتفظ بودائع المضاربة الإسلامية حتى تواريخ استحقاقها لدى أحد البنوك المحلية. ويتم تحديد معدل العائد المتغير على هذه الودائع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، استناداً إلى معدلات السوق السائدة

٣٢. (خسارة) / ربحية السهم

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٥,٩٢٩,٤٧١	(٥,٢٦٠,٧٩٤)	صافي (خسارة) / ربح السنة
١,٤١٠,٧٨٤	١,٥٥١,١٤٧	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
٤,٢٠	(٣,٣٩)	(خسارة) / ربحية السهم الأساسية والمخفضة للسنة

تعرض الشركة ربحية السهم الأساسية والمخفضة (ربحية / خسارة السهم) لأسهمها العادية. يتم احتساب ربحية السهم الأساسية من خلال قسمة ربح / (خسارة) السنة العائد على مساهمي الشركة من حملة الأسهم العادية بشكل منفصل لكل من العمليات المستمرة والمتوقعة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. يتم تحديد ربحية السهم المخفضة بتعديل ربح السنة العائد إلى المساهمين العاديين بالشركة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة لتأثيرات جميع الأسهم العادية المحتملة المخفضة. نظراً لأن الشركة ليس لديها مثل هذه الأسهم العادية المحتملة المخفضة، فإن حساب وعرض ربحية السهم الأساسية والمخفضة للشركة سيكونان متماثلين.

٣٣. معلومات إضافية

١-٣٣ معلومات الدفقات النقدية التكميلية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
-	٣٩٠,٨٢٥	الجدول التكميلي للمعلومات غير النقدية:
-	٢٨٥,١٩٨	الاعتراف بأصول حق الاستخدام والتزامات عقود الإيجار
-	٥١,١٩٦	المحول من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ إلى موجودات غير ملموسة
-	-	إستهلاك أصول حق الاستخدام المرسلة في الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ

٣.٣. معلومات إضافية (تتمة)

٣.٣-٢ إن التغيير في المطلوبات الناشئة عن الأنشطة التمويلية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ موضح على النحو التالي:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	إضافات / تعديلات أخرى	فائدة مسددة	فائدة مستحقة	سداد أصل المبلغ	أصل المبلغ المستلم	كما في ١ يناير ٢٠٢٥	
١,٣٣٦,٦٩١	-	(٥,٤٦٧)	١١٤,٧٦٦	(٣٧٠,٣١٥)	-	١,٥٩٧,٧٠٧	قرض لأجل
٦,٨٢٨,٥٩٥	٤٣٧,٠١٨	(٥٣٩,١٩٢)	٥٣٩,١٩٢	(١,٣٧٢,٦٢٢)	-	٧,٧٦٤,١٩٩	إلتزامات عقود الإيجار
٨,١٦٥,٢٨٦	٤٣٧,٠١٨	(٥٤٤,٦٥٩)	٦٥٣,٩٥٨	(١,٧٤٢,٩٣٧)	-	٩,٣٦١,٩٠٦	

٣.٣-٣ إن التغيير في المطلوبات الناشئة عن الأنشطة التمويلية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ موضح على النحو التالي:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	إضافات / تعديلات أخرى	فائدة مدفوعة	فائدة مستحقة	سداد أصل المبلغ	أصل المبلغ المستلم	كما في ١ يناير ٢٠٢٤	
١,٥٩٧,٧٠٧	-	(٤٢٤,٤٦٦)	٤٢٤,٤٦٦	(٨,١٦٩,٣٠٠)	٨,٤٧٧,٩٩٤	١,٢٨٩,٠١٣	قروض لأجل
٧,٧٦٤,١٩٩	(٢٣,٠٧١)	(٦٢٠,٦٣٤)	٦٢٠,٦٣٤	(١,٢١٠,٣٨٩)	-	٨,٩٩٧,٦٥٩	إلتزامات عقود الإيجار
٩,٣٦١,٩٠٦	(٢٣,٠٧١)	(١,٠٤٥,١٠٠)	١,٠٤٥,١٠٠	(٩,٣٧٩,٦٨٩)	٨,٤٧٧,٩٩٤	١٠,٢٨٦,٦٧٢	

٣٤. إدارة المخاطر المالية

الأدوات المالية حسب الفئة

تم تصنيف الأدوات المالية على النحو التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
		الموجودات المالية
		(١) القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
		(٢) التكلفة المطفأة نقد وما في حكمه ذمم مدينة موجودات العقود موجودات أخرى
		مجموع الموجودات المالية
		المطلوبات المالية
		التكلفة المطفأة إلتزامات عقود الإيجار ذمم دائنة ومطلوبات أخرى قروض لأجل
		مجموع المطلوبات المالية
		المخاطر المالية وإدارة المخاطر

إن الشركة معرضة للمخاطر التالية من إستخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الإئتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر رأس المال
- مخاطر السوق

إدارة المخاطر المالية

يقع على عاتق إدارة الشركة المسؤولية الشاملة عن وضع هيكل إدارة المخاطر للشركة والإشراف عليه. تم وضع سياسات إدارة الشركة للمخاطر لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها الشركة ، ووضع حدود وضوابط مناسبة للمخاطر، ومراقبة المخاطر والإلتزام بهذه الحدود. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة بشكل منتظم لتعكس التغيرات في ظروف السوق وأنشطة الشركة. وتهدف الشركة من خلال عمليات التدريب ومعايير وإجراءات الإدارة إلى تطوير بيئة رقابية منضبطة وبناءة يستوعب فيها جميع الموظفين أدوارهم والتزاماتهم .

مخاطر الإئتمان

هي عبارة عن مخاطر الخسارة المالية للشركة إذا فشل عميل أو طرف مقابل للأداة المالية في الوفاء بالتزاماته التعاقدية. تنص سياسة الشركة على أن جميع العملاء الذين يرغبون في التعامل على أساس أجل يخضعون لفحص ائتماني. تتكون الأدوات المالية التي تخضع لمخاطر التركيز الإئتماني بشكل رئيسي من ذمم العملاء المدينة. تقوم الشركة بإيداع أرصدة بنكية لدى عدد من المؤسسات المالية ذات التصنيف الائتماني الجيد، ولديها سياسة تحديد حدود لأرصدها المودعة لدى كل مؤسسة مالية.

٣٤. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

المخاطر المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

مخاطر الائتمان المتعلقة بالذمم المدينة

يتم تقييم العملاء وفقاً لمعايير الشركة. ولا تعتقد الشركة بوجود مخاطر جوهرية تتعلق بعدم كفاءة هذه المؤسسات، كما أنها لا تعتبر نفسها عرضة لتركز مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين نظراً لتنوع قاعدة عملائها.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالنقد لدى البنوك، وموجودات العقود، والموجودات الأخرى

تتم إدارة مخاطر الائتمان من الأرصة لدى البنوك والمؤسسات المالية وفقاً لسياسة الشركة. يتم إيداع معظم السيولة النقدية لدى بنوك وطنية ذات تصنيفات ائتمانية جيدة. ولا تعتبر الشركة نفسها معرضة لتركز مخاطر ائتمانية فيما يتعلق بالبنوك نظراً لقوة وضعها المالي.

وقد أجرت الإدارة تقييماً وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (٩)، وبناءً على هذا التقييم، ترى الإدارة أنه لا داعي لتسجيل خسارة جوهرية في قيمة النقدية لدى البنوك، أو موجودات العقود، أو الموجودات المالية الأخرى.

تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة

تطبق الشركة النهج المبسط للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تستخدم عمر خسارة الائتمان المتوقعة لجميع الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وموجودات العقود.

إن المدخلات الرئيسية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في المتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر في السداد باستخدام النموذج الإحصائي (أي منحى التوزيع الطبيعي)
- الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم في المملكة العربية السعودية، كمتغير اقتصادي كلي لتعديل معدل الخسارة التاريخي

يتم تمثيل الحد الأقصى لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها الشركة بقيمة الموجودات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	الموجودات المالية
-	٨٩١,٩٠٧	الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٢٦,٩٣٢,٣٧٤	٢١,٩٣٨,٤٥٠	نقد وما في حكمه
١٢,٨٦٠,٢٧٤	٨,٤٤٨,٣٦٩	ذمم مدينة
٧,٩٤١,٢٩٨	٦,٢٩٣,٩١١	موجودات العقود
٥,٣٢٥,٠٠٢	٤,٥٠٥,٦٩٤	موجودات أخرى
٥٣,٠٥٨,٩٤٨	٤٢,٠٧٨,٣٣١	مجموع الموجودات المالية

مخاطر السيولة

يتمثل خطر السيولة الصعوبات التي تواجهها الشركة في الوفاء بالالتزامات المرتبطة بمطلوباتها المالية. يتمثل نهج الشركة في إدارة مخاطر السيولة في الحفاظ على النقد وما يعادله بكميات كافية وضمان توفر الأموال للوفاء بالالتزامات عند استحقاقها.

تقوم الإدارة بمراقبة مخاطر نقص السيولة باستخدام نماذج التنبؤ لتحديد آثار الأنشطة التشغيلية على إجمالي توافر السيولة، وتحافظ على نسبة السيولة النقدية المتاحة، مما يضمن سداد الديون عند استحقاقها.

يلخص الجدول التالي مواعيد استحقاق المطلوبات المالية للشركة على أساس الدفعات التعاقدية غير المخصصة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	القيمة الدفترية	عند الطلب أو أقل من ١ سنة	١ سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
المطلوبات					
ذمم دائنة ومطلوبات أخرى	٥,٢١٦,٢٥٦	٥,٢١٦,٢٥٦	-	-	٥,٢١٦,٢٥٦
إلتزامات عقود الإيجار	٦,٨٢٨,٥٩٥	١,٨٤٢,٠٩٩	٦,٢٦٥,٦٠٠	-	٨,١٠٧,٦٩٩
قرض لأجل	١,٣٣٦,٦٩١	١,٣٦٤,٩٤٩	-	-	١,٣٦٤,٩٤٩
المجموع	١٣,٣٨١,٥٤٢	٨,٤٢٣,٣٠٤	٦,٢٦٥,٦٠٠	-	١٤,٦٨٨,٩٠٤

٣٤. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

المخاطر المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	القيمة الدفترية	عند الطلب أو أقل من ١ سنة	١ سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
	٨,٦٠٠,٧١٩	٨,٦٠٠,٧١٩	-	-	٨,٦٠٠,٧١٩
	٧,٧٦٤,١٩٩	١,٩١١,٨١٤	٨,١٠٧,٦٩٩	-	١٠,٠١٩,٥١٣
	١,٥٩٧,٧٠٧	١,٧٤٥,٥٥٠	-	-	١,٧٤٥,٥٥٠
	١٧,٩٦٢,٦٢٥	١٢,٢٥٨,٠٨٣	٨,١٠٧,٦٩٩	-	٢٠,٣٦٥,٧٨٢

المطلوبات

ذمم دائنة ومطلوبات أخرى

التزامات عقود الإيجار

قروض لأجل

المجموع

إدارة مخاطر رأس المال

تهدف إدارة الشركة إلى الحفاظ على قاعدة رأسمالية فعالة بهدف الحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق ودعم التنمية المستقبلية لأعمالها. تتمثل أهداف إدارة رأس المال فيما يلي:

- (١) لحماية قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة حتى تتمكن من الاستمرار في توفير عوائد للمساهمين ومزايا لأصحاب المصلحة الآخرين؛
- (٢) لتوفير عائد مناسب للمساهمين؛ و
- (٣) للحفاظ على هيكل رأس مال أمثل لتقليل تكلفة رأس مال الشركة

تماشياً مع الشركات الأخرى في هذا القطاع، تراقب الشركة رأس المال على أساس نسبة المديونية. يتم احتساب هذه النسبة بقسمة صافي الدين على إجمالي حقوق الملكية حيث يشمل الدين جميع الأرصدة التي تحمل فوائد. فيما يلي نسب المديونية للشركة في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١,٥٩٧,٧٠٧	١,٣٣٦,٦٩١	قروض لأجل
٧,٧٦٤,١٩٩	٦,٨٢٨,٥٩٥	التزامات عقود الإيجار
(٢٦,٩٣٢,٣٧٤)	(٢١,٩٣٨,٤٥٠)	يخصم: النقد وما في حكمه
(١٧,٥٧٠,٤٦٨)	(١٣,٧٧٣,١٦٤)	صافي المديونية
٣٧,٣٤١,٣٠١	٣١,٥٧٢,٦٧٥	مجموع حقوق الملكية
*(%٤٧,٠٥)	*(%٤٣,٦٢)	صافي الدين إلى مجموع حقوق الملكية

* النقد وما في حكمه يتجاوز ديون الشركة.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر التي تنشأ من التغيرات في القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع من المخاطر، وهي: مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر العملة، ومخاطر الأسعار الأخرى مثل مخاطر أسعار السلع. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق ضمن حدود مقبولة، مع تحسين العائد. لا تشكل مخاطر أسعار السلع الأساسية خطراً كبيراً.

مخاطر معدل الفائدة

مخاطر معدل الفائدة هي المخاطر التي تنشأ من التغيرات في القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب تغيير في سعر الفائدة في السوق. تنشأ مخاطر معدل الفائدة للشركة بشكل رئيسي من القروض قصيرة الأجل التي تكون ذات سعر فائدة متغير يعتمد بشكل أساسي على سعر الفائدة بين البنوك في (سايبور) والتي تخضع لإعادة التسعير بشكل منتظم. تراقب الإدارة التغيرات في أسعار الفائدة في السوق وتأخذها في الاعتبار أثناء التفاوض على تسعير القروض مع الأطراف المقابلة. بالإضافة إلى ذلك، تعتقد الإدارة أن التعرض لمخاطر أسعار الفائدة في السوق ليس جوهرياً.

٣٤. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

المخاطر المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملة هي مخاطر التغير في القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن العملة الوظيفية والرئيسية للشركة هي الريال السعودي. تتم معاملات الشركة بشكل أساسي بالريال السعودي (إ.ر.) مع وجود مبالغ غير مهمة بالدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني، حيث الدولار الأمريكي مرتبط حاليًا بالريال السعودي (إ.ر.). تقوم الإدارة بمراقبة تقلبات أسعار صرف العملات وتعتقد أن مخاطر العملة ليست جوهرية.

٣٥. المطلوبات المحتملة

لدى الشركة التزامات محتملة ناشئة عن خطابات الضمان القائمة بمبلغ ١,١٢ مليون إ.ر. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٠,٦٧ مليون إ.ر.).

٣٦. الأحداث اللاحقة

وفقًا لتقييم الإدارة، لم تحدث أي أحداث أخرى بين تاريخ إعداد التقارير وتاريخ الموافقة على هذه القوائم المالية والتي من المتوقع أن يكون لها تأثير جوهرية على القوائم المالية المذكورة أعلاه.

٣٧. توزيعات الأرباح

بتاريخ ٢٤ رمضان ١٤٤٥ هـ (الموافق ٣ أبريل ٢٠٢٤)، أوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح بقيمة ٤ مليون إ.ر. على الجمعية العامة للموافقة عليها. في ٩ شوال ١٤٤٥ هـ (الموافق ١٥ أبريل ٢٠٢٤)، وافقت الجمعية العامة على توزيعات الأرباح المذكورة سابقاً. قامت الشركة بدفع توزيعات الأرباح خلال سنة ٢٠٢٤.

٣٨. الموافقة على القوائم المالية

تمت الموافقة على إصدار هذه القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ من قبل مجلس إدارة الشركة في ١٠ شوال ١٤٤٧ هـ الموافق ٢٩ مارس ٢٠٢٥.



**تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية
المنتهية في 31 ديسمبر لعام 2025م**

الجاهزية لما هو

قِدام

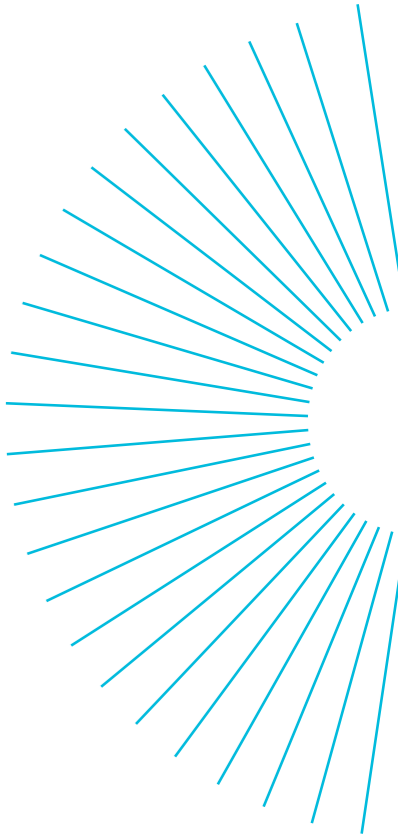
الجاهزية لما هو قادم

شهد عام 2025 أول عام لشركة DRC بعد إدراجها في السوق الموازية (نمو) في السوق السعودي. وقد عزز هذا الإنجاز التزامنا بالشفافية والحوكمة وخلق القيمة على المدى الطويل.

وبينما عكس العام تغيرات في هيكل الإيرادات ودورات المشاريع، فقد كان في جوهره عامًا لإعادة المواءمة الاستراتيجية وتعزيز البنية المؤسسية.

وخلال العام، حصلت DRC على عقود جديدة بقيمة 48.79 مليون ريال سعودي عبر 34 مشروعاً – بزيادة 60% على أساس سنوي في قيمة العقود الممنوحة. والأهم من ذلك أن تركيبة هذا المسار من المشاريع تعكس تحولاً مقصوداً نحو هيكل إيرادات أكثر تنوعاً وتوازناً.

لم تكن أولويتنا في عام 2025 التحول، بل كانت تقليل المخاطر، والتنفيذ المنضبط، وتعزيز الأسس التي تهيئ DRC للجاهزية لما هو قادم.



جدول المحتويات

03 حوكمة الشركات

1.3	الحوكمة والرقابة	56
2.3	مجلس الإدارة	62
3.3	لجنة المراجعة	65
4.3	لجنة الترشيحات والمكافآت	67
5.3	الإدارة التنفيذية	69
6.3	لجان مجلس الإدارة	72
7.3	اجتماعات مجلس الإدارة	74
8.3	سياسة المكافآت	78
9.3	معاملات الأطراف ذات العلاقة	84
10.3	المراجعة الداخلية	85
11.3	الامتثال	86
12.3	العقوبات والجزاءات	87

04 الأداء المالي

1.4	رسالة المدير المالي	90
2.4	تقرير المراجع المستقل	92
3.4	نظرة عامة على الأداء المالي	92
4.4	إجمالي الأصول، الالتزامات وحقوق الملكية	94
5.4	النتائج المالية	95
6.4	مديونية الشركة	96
7.4	بيان أدوات الدين والأوراق المالية	97
8.4	المدفوعات النظامية	97
9.4	أسهم الخزينة	97
10.4	الإقرارات	97

01 نظرة عامة

1.1	عن هذا التقرير	18
2.1	نظرة عامة على عام 2025	20
3.1	نبذة عن DRC	22
4.1	لمحة سريعة عن DRC	24
5.1	مسيرة شركة DRC	26
6.1	نموذج الخدمة	28
7.1	القدرات التحليلية والمنتجات	29
8.1	الهيكل التنظيمي	30
9.1	الاستثمار في رأس المال البشري	32

02 الاستراتيجية والأعمال

1.2	رسالة رئيس مجلس الإدارة	36
2.2	رسالة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	38
3.2	الرؤية، الرسالة والقيم	40
4.2	استراتيجية الشركة	42
5.2	خطة معالجة الخسائر	44
6.2	خطة توسع DRC	46
7.2	الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)	48
8.2	المسؤولية الاجتماعية	49
9.2	إدارة المخاطر والحد منها	50

الآراء والتعليقات

نرحب بآرائكم وملاحظاتكم التي تسهم في تطوير وتحسين تقاريرنا. لا تترددوا في التواصل معنا عبر أي من القنوات المذكورة لمشاركة اقتراحاتكم أو استفساراتكم.

www.drc.net.sa

info@drc.net.sa



Explore the annual report on our website



النمو أقوى

و

عندما يكون منظماً

يُبنى النمو المستدام من خلال الهيكلية والتوازن والتنفيذ المنضبط. في عام 2025، عززت شركة الأبحاث الرقمية أسسها من خلال تنوع قاعدة عملائها، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز القدرات التكاملية في مجالات الأبحاث والتحليلات والخدمات الاستشارية.

إن مسار نمونا يتبع منهجية محكمة؛ صُمم لتقليل التقلبات، وتعزيز التوازن، وترسيخ الوضوح في كل خطوة نحو المستقبل.

يبدأ الأمر

بالانضباط

من التركيز إلى التنوع

مما يجعل الأداء أكثر مرونة

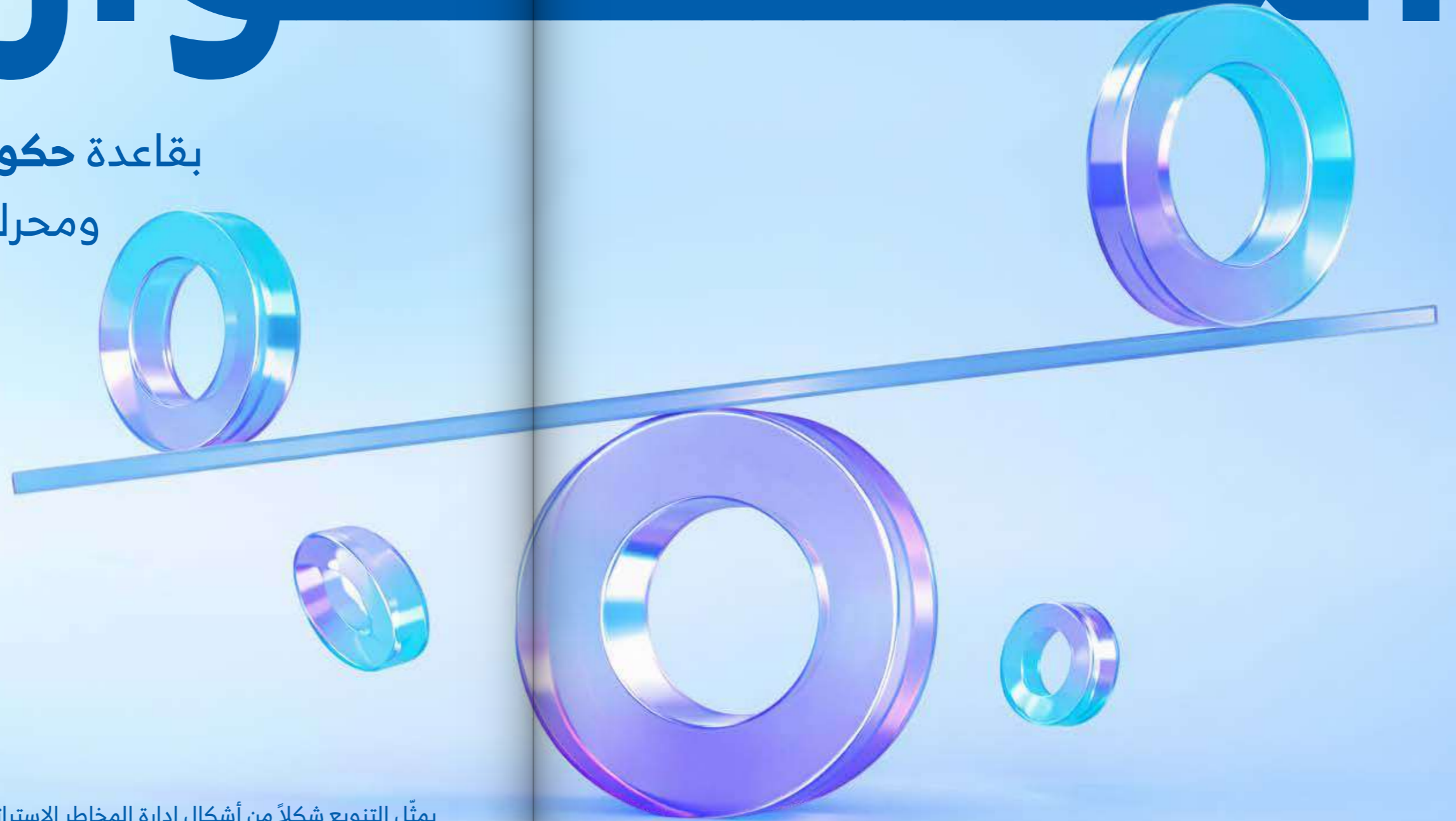
على مدى سنوات، شكّلت دورات المشاريع إيقاع إيراداتنا. وفي عام 2025، أعادت شركة الأبحاث الرقمية موازنة نموذج نموها بشكل مدروس من خلال توسيع مشاركات القطاع الخاص، وتنويع مصادر الإيرادات، وتعزيز القدرات التكاملية للخدمات. لم يكن الهدف تسريع النمو فحسب، بل بناء قدر أكبر من المرونة عبر إنشاء قاعدة أوسع وأكثر استقراراً لتحقيق أداء مستدام.

يتعزز عندما نحقق

التوازن

بقاعدة حكومية راسخة

ومحرك نمو واعد للقطاع الخاص



يمثل التنويع شكلاً من أشكال إدارة المخاطر الاستراتيجية. فعلى الرغم من أن الجهات الحكومية لا تزال تشكل أساساً قوياً للأعمال، فقد شهدت إيرادات القطاع الخاص نمواً ملموساً خلال العام، ما يشير إلى تحوّل إيجابي في الاتجاه. ويعزز هذا التوازن في المحفظة مرونة الشركة، ويفتح الوصول إلى قطاعات جديدة، ويقوّي المكانة التجارية طويلة المدى لـ شركة الأبحاث الرقمية.

يتسارع عندما تتكامل

القدرات

لتجتمع ضمن هيكل مؤسسي واحد



تعتمد قوة شركة الأبحاث الرقمية على التكامل بين الخبرات العملية والمنهجيات العلمية والتقنيات المتخصصة، مدعومةً بقيادة موحدة وشبكة تضم أكثر من 4,000 جامع بيانات من السعوديين والسعوديات المنتشرين في مختلف مناطق المملكة، بما في ذلك المناطق الريفية. وتوفر هذه القدرات الميدانية تغطية جغرافية واسعة لجمع البيانات، ورؤى موثوقة مدعومة بفهم عميق للسوق السعودي.

مستداماً يصبح

عندما يسترشد كل قرار
بالقيمة طويلة الأجل

في عام 2025، قمنا بتعزيز الأسس اللازمة لتحقيق أداء مستدام. ومن خلال إدارة التكاليف بانضباط، وتنويع محفظة الأعمال، وتنفيذ خطة منظمة لاستعادة الخسائر، نعمل على تمكين شركة الأبحاث الرقمية من استعادة الهوامش الربحية، وتقليل مخاطر التركيز، وتعزيز مسار نمو أكثر توازناً ومرونة.

وفي عام 2025، انتقلت

خطة التوسع

مع



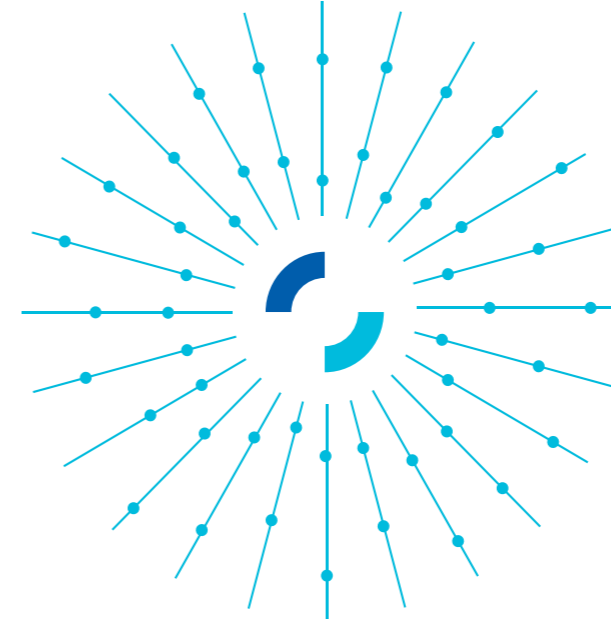
من التوجّه إلى التنفيذ، مما يضع شركة الأبحاث
الرقمية في موقع جاهز لما هو قادم

نظرة عامة

01

18	1.1	عن هذا التقرير
20	2.1	نظرة عامة على عام 2025
22	3.1	نبذة عن DRC
24	4.1	لمحة سريعة عن DRC
26	5.1	مسيرة شركة DRC
28	6.1	نموذج الخدمة
29	7.1	القدرات التحليلية والمنتجات
30	8.1	الهيكل التنظيمي
32	9.1	الاستثمار في رأس المال البشري

1.1 عن هذا التقرير



يوفر التقرير السنوي لشركة الأبحاث الرقمية ("DRC" أو "الشركة") نظرة شاملة على الأداء التشغيلي والاستراتيجي والحوكمي والمالي للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

يستعرض هذا التقرير عاماً من إعادة موازنة محفظة الأعمال عقب إدراج الشركة في السوق الموازية (نمو) في ديسمبر 2024. وخلال السنة المالية 2025، قامت شركة الأبحاث الرقمية بتعزيز استراتيجية التنوع، وتقوية هيكل الحوكمة، وتنفيذ إجراءات الانضباط المالي الهادفة إلى تمكين الشركة من تحقيق نمو مستدام طويل الأجل.

يغطي هذا التقرير الفترة من 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025 وفقاً لدورة إعداد التقارير المالية المعتمدة لدى شركة الأبحاث الرقمية. ويتم عرض جميع الأرقام المالية بالريال السعودي (ر.س) ما لم يُذكر خلاف ذلك.

1.1.1 الامتثال

تم إعداد هذا التقرير السنوي وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

كما تم إعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) المعتمدة في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى المعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA).

مثلت السنة المالية 2025 أول عام لشركة الأبحاث الرقمية كشركة مدرجة، وتميزت بإعادة موازنة منضبطة لمحفظة الأعمال، وتعزيز الحوكمة، وإرساء رقابة مالية منظمة، مما وضع الأساس لنمو مستدام طويل الأجل.

2.1.1 الجوائز والعضويات

شركة الأبحاث الرقمية حاصلة على عددٍ من الشهادات والاعتمادات والعضويات المؤسسية التي تؤكد التزامها بالجودة والمعايير المهنية والامتثال التنظيمي.

وتشمل هذه الشهادات والاعتمادات ما يلي:

- شهادة ISO 9001:2015 لأنظمة إدارة الجودة
- شهادة المحتوى المحلي (الدرجة: 65.14%)
- عضوية ESOMAR للشركات
- عضوية MSPA
- جائزة العمل من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في مسار التوطين للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

تعكس هذه الاعتمادات التزام شركة الأبحاث الرقمية بالمعايير الدولية لأبحاث السوق، ودعم تنمية الكوادر الوطنية، وتطبيق ممارسات حوكمة تشغيلية منظمة.

3.1.1 اللغة

يصدر هذا التقرير باللغتين العربية والإنجليزية. وفي حال وجود أي اختلاف بين النسختين، تكون النسخة العربية هي المعتمدة.

4.1.1 الاستفسارات

ترحب الشركة بالاستفسارات والملاحظات المتعلقة بهذا التقرير وإفصاحاته. ويمكن للمساهمين وأصحاب المصلحة التواصل مع إدارة علاقات المستثمرين عبر البريد الإلكتروني: IR@drc.net.sa



2.1 نظرة عامة على عام 2025

كان عاماً انتقالياً لتنويع المحفظة، وتعزيز الحوكمة بعد الإدراج في سوق "نمو"، وإدارة مالية منضبطة، ووضع أسس للنمو المستقبلي.

1.2.1 رأس المال البشري والحضور التشغيلي

تستمد شركة الأبحاث الرقمية قوتها وتنافسيتها من رأس مال بشري متكامل، يقوده نخبة من الكوادر في الإدارة التنفيذية ومدراء الإدارات الذين يمتلكون رؤية استراتيجية وخبرات تراكمية في إدارة المشاريع الكبرى.

وتعتمد الشركة في تقديم حلولها على شبكة متميزة من الخبراء والمستشارين المتخصصين في قطاعات سوقية متعددة، مما يضمن دقة التحليل وعمق الرؤى المقدمة للعملاء. ويدعم هذا الهيكل الاستشاري والفني فريق لوجستي وميداني من جامعي البيانات المدربين، مما يمنح الشركة تغطية جغرافية شاملة وحضوراً وطنياً قوياً في مختلف أنحاء المملكة العربية السعودية.

وتلتزم الشركة بالاستثمار المستمر في تنمية هذه الكوادر، وتعزيز برامج السعودة والتدريب المهني، باعتبار العنصر البشري هو المحرك الأساسي لجودة الأبحاث والتفاعل الفعّال مع العملاء في القطاعين العام والخاص.



تشمل أبرز التطورات التشغيلية وتطورات الحوكمة خلال السنة المالية 2025 ما يلي:

- تعود الخسارة بشكل أساسي إلى انخفاض الإيرادات من المشاريع الحكومية، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تباطؤ أنشطة المشاريع.
- تقوم الشركة بتنفيذ برنامج لرفع كفاءة رأس المال البشري يهدف إلى مواءمة مستويات التوظيف مع المتطلبات التشغيلية الحالية وحجم الأعمال. وتشمل هذه المبادرة مراجعة الهياكل التنظيمية، وتحديد الوظائف المتداخلة، وتعديل أعداد الموظفين عند الحاجة. ومن المتوقع أن تسهم هذه المبادرة التي بدأت فعلياً في تحقيق أثر مالي يتمثل في توفير نحو 7 ملايين ريال سعودي خلال السنة المالية 2026.
- تم تقليص حجم مجلس الإدارة لتعزيز عملية صنع القرار بشكل فعال وكفؤ، وتحسين التفاعل والمشاركة.
- ساهمت زيادة عدد المشاريع في كل من القطاعين الحكومي والخاص، مقارنة بالعام السابق، في زيادة التنويع، وتسريع الاعتراف بالإيرادات، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من المشاريع.
- تضاعفت الإيرادات من القطاع الخاص أكثر من الضعف على أساس سنوي، مما يدعم تسريع الاعتراف بالإيرادات، ويعزز تنويع مصادر الدخل، ويقلل من مخاطر تركيز الإيرادات والاعتماد الكبير على القطاع الحكومي.
- تنازل أعضاء مجلس الإدارة غير المستقلين طواعية عن مكافآتهم السنوية في ظل خسائر الشركة، مما يظهر مسؤوليتهم والتزامهم تجاه الشركة.

يجب النظر إلى هذه النتائج في سياق مبادرات الشركة المستمرة للتنويع وتحسين التكاليف، كما هو موضح بمزيد من التفصيل في قسم الأداء المالي من هذا التقرير.

كانت السنة المالية 2025 سنة إعادة توازن المحفظة لشركة DRG. انخفضت الإيرادات خلال العام ويرجع ذلك أساساً إلى تباطؤ نشاط المشاريع. كما أثر استكمال العقود الرئيسية المرحلة من السنوات السابقة، إلى جانب التقدم المرحلي للمشاريع الجديدة والمستمرة بما يتماشى مع المعالم التعاقدية، على توقيت الاعتراف بالإيرادات.

خلال العام، مضت الشركة قدماً في استراتيجية التنويع الخاصة بها. حيث تضاعفت مساهمة القطاع الخاص أكثر من الضعف مقارنة بالعام الماضي، وارتفعت مشاريع القطاع الخاص من أربعة إلى سبعة عشر مشروعاً. ويعكس هذا التقدم جهوداً متمعددة لتقليل مخاطر تركيز الإيرادات وتوسيع القاعدة التجارية للشركة.

تم تعزيز هيكل الحوكمة عقب إدراج الشركة في سوق "نمو". حيث تم تبسيط مجلس الإدارة لتعزيز الفعالية، وتم إنشاء لجنة للترشيحات والمكافآت. كما اعتمدت الجمعية العمومية سياسة رسمية للمكافآت، مما عزز الشفافية والرقابة.

ظلّ الانضباط المالي أولوية؛ حيث نفذت الشركة تدابير لتحسين التكاليف، وخفضت مديونيتها، وحافظت على إدارة رأس مال حكيمه مع الاستمرار في الاستثمار الهيكلي في تطوير المنتجات.

في حين تعكس السنة المالية 2025 تأثير مرحلة انتقال المحفظة، فإن التقدم الذي أحرزته الشركة في التنويع، وتعزيز إطار الحوكمة، والإدارة المالية المنضبطة، وإجراءات التعافي المنظمة، يوفر أساساً لتحسين الأداء ضمن استراتيجيتها لثلاث سنوات.

3.1 نبذة عن DRC

شهد عام 2025 تعزيز الأسس التي تقوم عليها DRC لتحقيق نمو متنوع ومستدام.

1.3.1 عام من إعادة التوازن الاستراتيجي

شكلت السنة المالية 2025 فترة إعادة تنظيم هيكلي مع تقدم شركة DRC في استراتيجية التنويع وتعزيز أسسها المؤسسية عقب إدراجها في السوق الموازية (نمو).

خلال العام، عززت DRC قدراتها التشغيلية والرقمية من خلال:

- تطوير الحلول الرقمية ومنتجات الذكاء الاصطناعي تحت مظلة "سند"، والتقدم نحو إطلاق المرحلة التجريبية.
- ستسهم منصة الاستطلاعات في أتمتة العمليات البحثية بما يضمن خفض التكاليف، مع الحفاظ على معايير إحصائية صارمة وتسريع إنتاج رؤى قابلة للتنفيذ تدعم متخذي القرار.
- تطوير نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) لتعزيز الكفاءة التشغيلية، ومراقبة الأداء، والتكامل.
- أتمتة العمليات الداخلية الأساسية دعماً لمبادرات التحول الرقمي الشاملة.
- الاستثمار المستمر في القدرات التحليلية والخبرات الاستشارية لتعزيز مكانة DRC كشركة متخصصة في الأبحاث والرؤى والاستشارات.
- تم تأسيس قسم الاستشارات في السنة المالية 2025 وبدأ عملياته، مع التركيز على توسيع خدمات الاستشارات الإدارية.

2.3.1 تنويع الإيرادات ومزيج العملاء

وسعت DRC نطاق حضورها التجاري عبر القطاعين الحكومي والخاص خلال السنة المالية 2025.

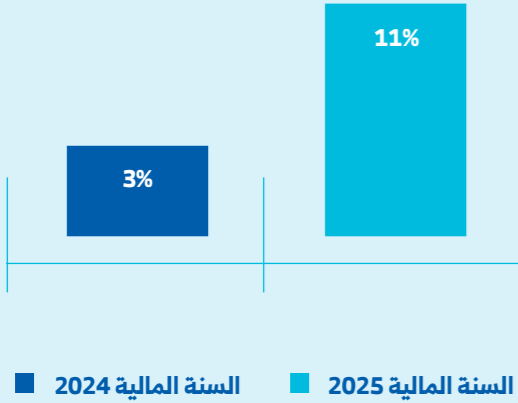
- ارتفع عدد مشاريع القطاع الخاص من 4 في السنة المالية 2024 إلى 17 في السنة المالية 2025.
- كما ارتفع عدد مشاريع القطاع الحكومي من 11 في السنة المالية 2024 إلى 17 في السنة المالية 2025.
- ارتفعت مساهمة القطاع الخاص من 3% إلى 11%، في حين انخفضت مساهمة القطاع الحكومي من 97% إلى 89%.
- وقد ساهم النمو في كلا القطاعين في تعزيز تنويع الإيرادات وتقليل الاعتماد على عدد محدود من المشاريع.

3.3.1 التعزيز المؤسسي

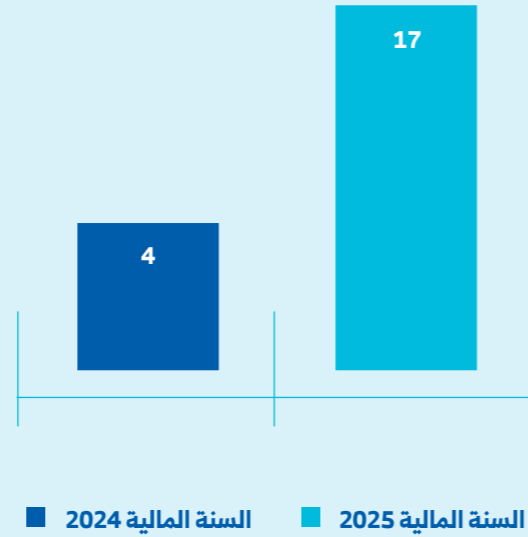
أسهم إدراج الشركة في رفع مستوى متطلبات الحوكمة والأداء.

- تنفيذ أطر عمل منظمة للتخطيط وإعداد التقارير.
 - اعتماد مراقبة الأداء بناءً على مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs).
 - تعزيز آليات المساءلة بين الأقسام المختلفة.
- تدعم هذه المبادرات التنفيذ المنضبط والمرونة المؤسسية على المدى الطويل.

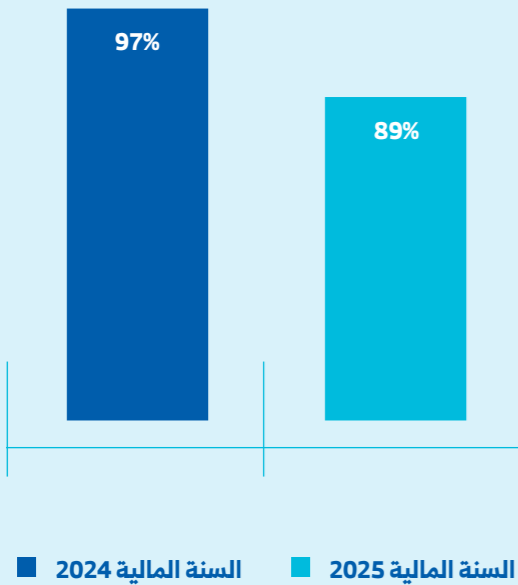
مساهمة القطاع الخاص في الإيرادات



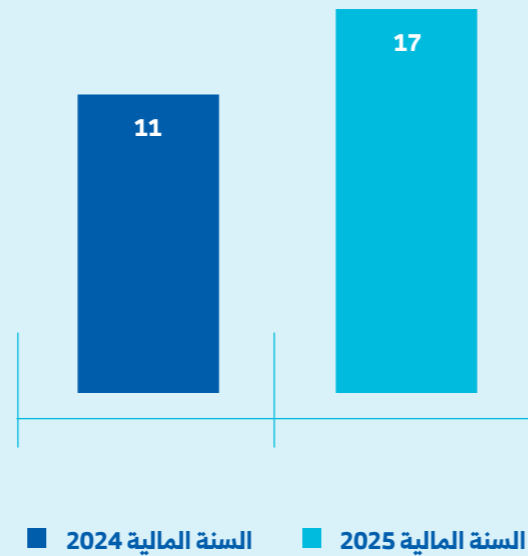
نمو مشاريع القطاع الخاص



مساهمة القطاع الحكومي في الإيرادات



نمو مشاريع القطاع الحكومي



4.1 لمحة سريعة عن DRC

1.4.1 شريك وطني في الأبحاث والتحليلات بجذور محلية عميقة

تأسست شركة DRC في عام 2014 ومقرها الرئيسي في الرياض، وهي شركة أبحاث وتحليل بيانات واستشارات شركة سعودية مدرجة، تخدم الجهات الحكومية والبرامج الوطنية والمنظمات العالمية في القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في جميع أنحاء المملكة.

كشركة سعودية، لا تكمن قوة DRC في القدرات التقنية فحسب، بل في الفهم الثقافي العميق للسوق الوطني. تجمع الشركة بين المعايير المنهجية الدولية والفهم المحلي الراسخ، مما يضمن أن تعكس التحليلات كلاً من الدقة الإحصائية والملاءمة السياقية.

تتميز شركة الأبحاث الرقمية بحضور تشغيلي شامل يغطي كافة مناطق المملكة، بما في ذلك المناطق الريفية والبعيدة. ويعتمد هذا الانتشار على بنية تحتية رقمية متطورة تضمن الوصول إلى مختلف الشرائح الديموغرافية والجغرافية بدقة عالية، مما يمنحنا قدرة فائقة على التنفيذ الميداني المدعوم بالحلول التقنية، وهو ما يضمن شمولية البيانات وتغطيتها الجغرافية الواسعة بما يتفوق على المعايير السائدة في السوق.

ينعكس النمو المؤسسي للشركة في:

- خدمة أكثر من 160 عميلاً في القطاعين العام والخاص.
- تنفيذ أكثر من 280 مشروعاً.
- تغطية ميدانية شاملة لـ 13 منطقة إدارية.
- الحصول على شهادة ISO 9001:2015 لنظم إدارة الجودة.
- التقدير والتميز في مبادرات السعودية.

تعزز هذه البنية التحتية المحلية القوية الموثوقة وسرعة الاستجابة وكفاءة التنفيذ، بما يدعم مكانة DRC كشريك وطني موثوق في مجال الأبحاث والتحليلات.

في عام اتسم بموازنة محفظة الأعمال، تظل نقاط القوة الهيكلية هذه أساسية للقيمة الاستراتيجية للشركة على المدى الطويل.

4,000+

جامع بيانات مدرّب

13 منطقة

تغطية شاملة لجميع أنحاء المملكة

160+ عميل

تمت خدمتهم في القطاعين العام والخاص

280+

مشروع تم تنفيذه

شهادة ISO 9001:2015 لنظام إدارة الجودة



جائزة العمل - مسار التوطين



2025

التنفيذ الاستراتيجي

أطلقت الشركة الاستراتيجية الثلاثية المعتمدة من مجلس الإدارة (2025-2027)، والتي تعطي الأولوية لتنويع الإيرادات، والانضباط المالي، والتميز التشغيلي، والقدرات التقنية المتقدمة، إلى جانب مواهمة الأداء المؤسسي.

2024

الإدراج في سوق نمو

تم إدراج الشركة بنجاح في السوق الموازية (نمو)، مما عزز ممارسات الحوكمة والإفصاح والانضباط في الأداء.

2021

جولة استثمارية وزيادة رأس المال

تم تنفيذ زيادة في رأس المال عبر منصة منافع لدعم تطوير التقنيات، وتأسيس إدارة تحليل البيانات والرؤى، وتعزيز القدرات المؤسسية.

2020

التحول المؤسسي

تحولت الشركة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة مساهمة مغلقة، مما عزز هيكل الحوكمة والبنية الرأسمالية.

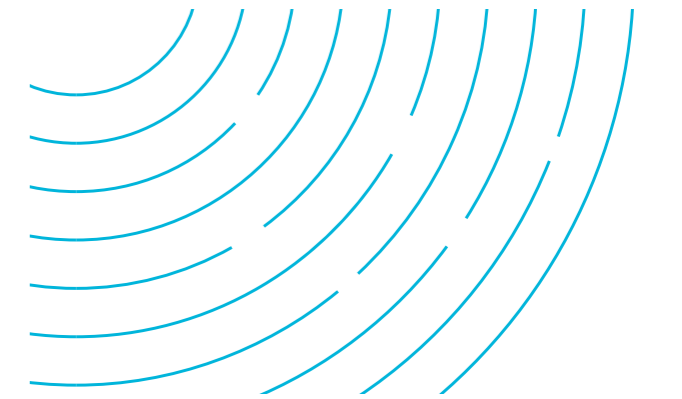
2014

التأسيس

تأسست الشركة في الرياض لتقديم أبحاث عالية الجودة ورؤى تحليلية داعمة لاتخاذ القرار تستند إلى فهم محلي عميق.

5.1 مسيرة شركة DRC

يعكس نمو DRC تطوراً مؤسسياً استناداً إلى قراءة مستمرة للسوق، ومواءمة التوجهات الوطنية، واقتناص الفرص النوعية التي يتيحها الاقتصاد الوطني.



6.1 نموذج الخدمة

هيكل منضبط متعدد المجالات يهدف إلى تعزيز دقة الرؤى، والتنفيذ الاستراتيجي، والتنافسية على المدى الطويل.



تعمل شركة الأبحاث الرقمية DRC من خلال هيكل خدمات متكامل يشمل ثلاثة مجالات رئيسية:

1.6.1 أبحاث السوق

تقدم DRC حلول أبحاث شاملة عبر العلامة التجارية، وتجربة العملاء، والدراسات السلوكية، والدراسات القطاعية، والدراسات الاستراتيجية باستخدام منهجيات معترف بها دولياً ومتكيفة مع سياق السوق السعودي.

2.6.1 تحليل البيانات والرؤى

توفر الشركة قدرات متقدمة في تحليل البيانات المتقدم وحلول الذكاء الاصطناعي، والنمذجة، والتصور البياني، وهندسة البيانات المصممة لتعزيز دقة الرؤى ودعم اتخاذ القرار المؤسسي.

3.6.1 الخدمات الاستشارية

تقدم DRC حلولاً استشارية شاملة مصممة لتعزيز أداء الأعمال، وتحسين العمليات، ودفع النمو الاستراتيجي. وتقدم الشركة خدمات استشارية في التخطيط الاستراتيجي، وإدارة الأداء، والاستشارات التجارية، والتطوير المؤسسي، والتحول القطاعي.

19.3 مليون

الإيرادات المحققة من المشاريع الجديدة في السنة المالية 2025

15.0 مليون

الإيرادات المحققة من المشاريع الجديدة في السنة المالية 2024

زيادة سنوية من المشاريع الجديدة

+28.7%

7.1 القدرات التحليلية والمنتجات

كجزء من خطتها التوسعية، تواصل DRC تطوير حلول وأدوات ومنصات تحليلية رقمية معززة بالذكاء الاصطناعي، لتطوير منهجيات الأبحاث وضمان استمرارية رضا العملاء.

1.7.1 حلول محفظة سند

تُعد محفظة سند (Sanad Suite) محفظة متكاملة من منتجات البيانات والتحليلات المصممة لتحويل البيانات المجزأة إلى رؤى قابلة للتنفيذ، مما يدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية. وتجمع المجموعة بين التحليلات المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، والواجهات سهلة الاستخدام لمساعدة المؤسسات على فهم ديناميكيات السوق، والأداء التشغيلي، والفرص الناشئة بشكل أفضل.

ومن خلال الدمج بين مصادر البيانات الداخلية والخارجية، تمكّن "سند" المؤسسات من تجاوز التقارير التقليدية نحو قدرات تحليلية أعمق تكشف عن الاتجاهات والفرص والمخاطر في الوقت الفعلي.

تجمع الحلول ضمن مجموعة "سند" بين التحليلات المتقدمة وقدرات الذكاء الاصطناعي والتقارير المنظمة لتقديم رؤى موثوقة تدعم اتخاذ قرارات مدروسة وتعزز الكفاءة التشغيلية. ويجري حالياً طرح هذه المنتجات تدريجياً من خلال مشاريع تجريبية مع عملاء مختارين قبل إطلاقها بشكل أوسع في السوق.

2.7.1 منصة الاستطلاعات

بدأت شركة الأبحاث الرقمية (DRC) تطوير منصتها الخاصة لتحويل عمليات استطلاع الرأي وجمع البيانات من الأساليب التقليدية إلى أتمتة شاملة من خلال المنصة؛ بما يسهم في تسريع اتخاذ القرار، ورفع الكفاءة التشغيلية، وضمان أعلى مستويات خصوصية البيانات وسريتها.



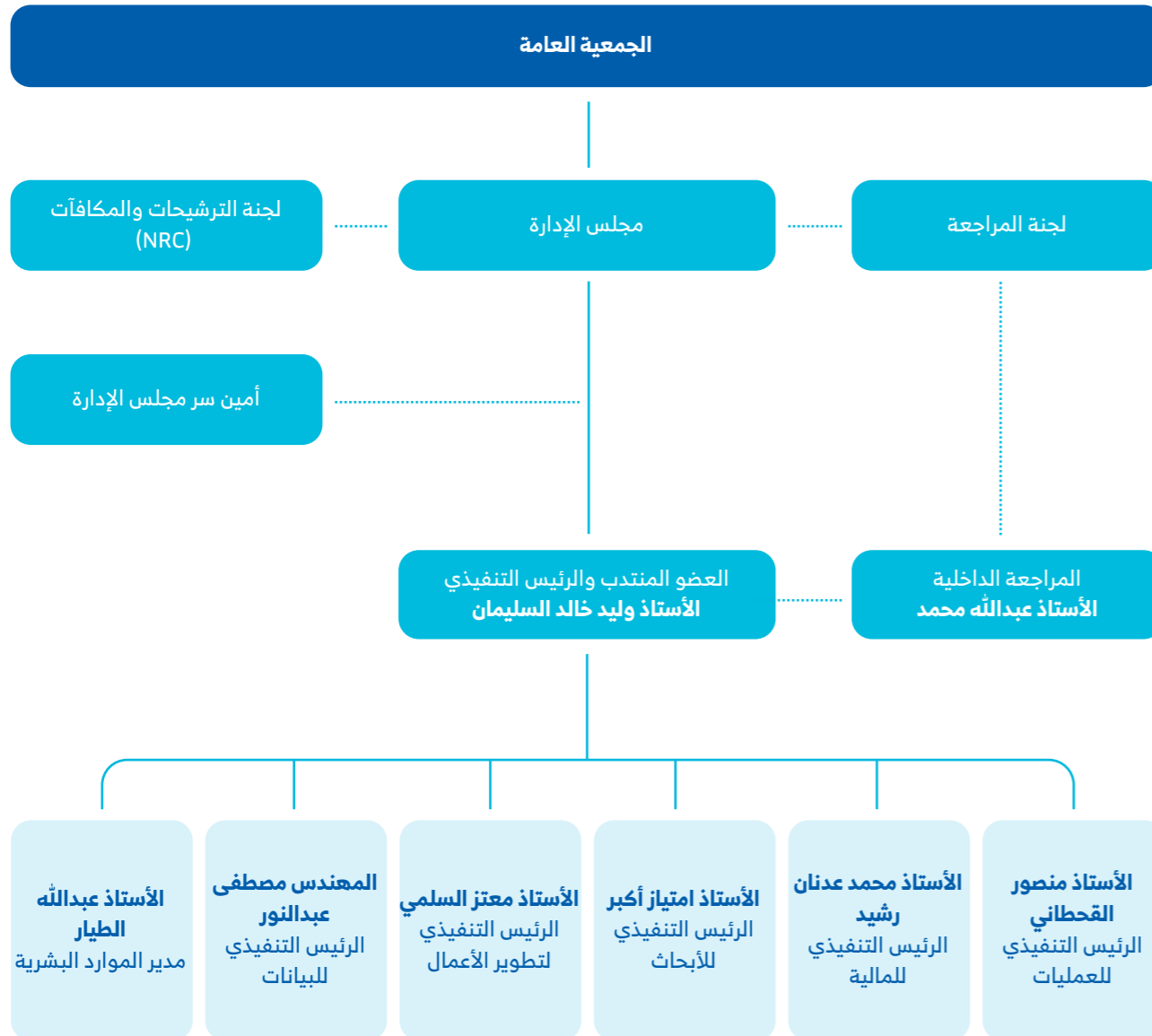
8.1 الهيكل التنظيمي

يضمن نموذج القيادة التنفيذية المتكامل ترجمة التوجه الاستراتيجي الصادر عن مجلس الإدارة إلى أداء تشغيلي منضبط عبر مجالات الأبحاث، والتحليلات، والاستشارات، والتقنية.

تعمل DRC، بصفتها شركة مدرجة، ضمن إطار معزز للحوكمة والأداء يتماشى مع معايير أسواق المال، ويعكس تركيز مجلس الإدارة على الانضباط المؤسسي والرقابة الفعالة كما ورد سابقاً في هذا التقرير.

يتم تحديد التوجه الاستراتيجي من قبل مجلس الإدارة، بينما تقوم فريق قيادة تنفيذية متكامل عملية التنفيذ، ويشمل ذلك مجالات الأبحاث، والتحليلات، والاستشارات، وتطوير الأعمال، والمالية، والعمليات، ورأس المال البشري.

ويضمن هذا الهيكل تنسيق اتخاذ القرار على مستوى الشركة مع وجود مساءلة واضحة على جميع المستويات.



9.1 الاستثمار في رأس المال البشري

من خلال الاستثمار في الكفاءات الوطنية وتعزيز القدرات التحليلية، تسهم DRC في تقوية القدرات المؤسسية ودعم التحول المبني على البيانات في مختلف أنحاء المملكة.

1.9.1 رأس المال البشري والقدرة المؤسسية

تمثل كوادرننا البشرية المحرك الأساسي لمسيرة النمو في DRC. ومن هذا المنطلق، نواصل التزامنا بالاستثمار في تطوير المواهب الوطنية عبر برامج تدريبية متكاملة ومعايير مهنية معتمدة؛ إيماناً منا بأن كفاءة فريقنا هي الركيزة التي نركز عليها لتقديم أبحاث عالية الجودة، وتحليلات دقيقة، تعزز من ثقة عملائنا.

يمتد استثمار الشركة في رأس المال البشري ليشمل جميع المستويات، من جامعي البيانات إلى الإدارة العليا، مما يعزز ثقافة تطوير القدرات في جميع أنحاء المؤسسة. وقد تم تقدير هذا التركيز الاستراتيجي من خلال "جائزة العمل" المقدمة من وزارة الموارد البشرية. كما تعزز DRC دورها كمؤسسة سعودية تساهم في تحقيق رؤية 2030.

يتم الحفاظ على التميز المؤسسي من خلال تمكين فرق العمل، والإدارة المنضبطة، ومسارات التطوير المنظمة.

2.9.1 المساهمة الوطنية

مع تقدم المملكة العربية السعودية في تحولها الاقتصادي وفق رؤية 2030، يزداد الطلب على دعم اتخاذ القرار الموثوق والقائم على الأدلة.

تدعم DRC القادة في القطاعين العام والخاص عبر منظومة متكاملة من القطاعات الحيوية، تشمل السياحة والترفيه، والإسكان، والتنمية الاقتصادية، والخدمات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات وتحول تجربة العملاء؛ بما يتماشى مع ركائزنا الاستراتيجية لتعزيز الأثر الاجتماعي والنمو الاقتصادي المستدام.

عبر ترسيخ عمق الأبحاث، وتطوير القدرات التحليلية، وتحقيق التكامل الاستشاري، تسهم DRC في بناء اقتصاد وطني أكثر مرونة ومعرفة وتنافسية.

الاستراتيجية والأعمال

02

36	رسالة رئيس مجلس الإدارة	1.2
38	رسالة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	2.2
40	الرؤية، الرسالة والقيم	3.2
42	استراتيجية الشركة	4.2
44	خطة معالجة الخسائر	5.2
46	خطة توسع DRC	6.2
48	الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)	7.2
49	المسؤولية الاجتماعية	8.2
50	إدارة المخاطر والحد منها	9.2

1.2 رسالة رئيس مجلس الإدارة

تميّز عام 2025 بمرحلة انتقالية وانضباط مؤسسي عزّز التزام DRC بالمرونة المؤسسية وخلق القيمة على المدى الطويل.



شكّل عام 2025 عاماً محورياً لشركة DRC بوصفها شركة مُدرجة في السوق المالية (نمو)، إذ أولت قيادة مجلس الإدارة خلال هذه المرحلة اهتماماً بالغاً بتعزيز منظومة الحوكمة، وترسيخ مبادئ الإدارة المنضبطة، ووضع استراتيجية متكاملة لتنوع مصادر الإيرادات وتحقيق استدامتها.

وعلى صعيد الأداء، جاءت إيرادات العام متمشية مع الجداول الزمنية المقررة لتنفيذ المشاريع، وذلك في أعقاب استكمال عدد من العقود الحكومية الكبرى. وفي الوقت ذاته، تحقق تقدم ملموس في الحد من تركّز الإيرادات، حيث ارتفعت مساهمة القطاع الخاص لتبلغ نحو 11% من إجمالي الإيرادات، مقارنةً بارتفاع نسبته 3% عن العام السابق. وعلى الرغم من أن هذا التحول لا يزال في مراحله الأولى، فإنه يُمثّل خطوةً جوهرية نحو تحقيق توازن أعمق وقاعدة إيرادات أكثر مرونة واستدامة.

وعلى مستوى تنفيذ الاستراتيجية، انطلق العام بتفعيل الخطة الاستراتيجية المعتمدة من مجلس الإدارة للفترة (2025-2027)، والمرتكزة على أربعة محاور متكاملة: النمو والاستدامة المالية، والريادة في تبني التقنيات الحديثة، والتميز المؤسسي وثقة العملاء، وإدارة التكاليف بانضباط عالٍ. وقد اتسمت هذه المرحلة بالتركيز على تعزيز كفاءة رأس المال، وتخصيص الموارد بحكمة وفق الأولويات الاستراتيجية، مع الحفاظ على منظومة رقابة صارمة للمخاطر.

كما شهدت الشركة تطوراً ملحوظاً في ممارسات الحوكمة، توافقت مع أفضل المعايير الدولية للشركات المُدرجة؛ حيث جرى تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة، لرفع مستوى فاعليته ومشاركته، وأنشئت لجنة مستقلة للترشيحات والمكافآت، واعتمدت سياسة رسمية للمكافآت صادقة عليها المساهمون في الجمعية العامة، مما عزّز قيم الشفافية والمساءلة والتوافق مع متطلبات أسواق رأس المال.

وفيما يتعلق بالمؤشرات المالية، أسهمت الإجراءات المنظمة لترشيد الإنفاق في خفض مستويات الدين، وتراجع التكاليف التمويلية. كما اتخذت تدابير فعّالة لتعزيز كفاءة رأس المال ودعم تعافي هوامش الربحية، وهو ما انعكس إيجاباً على المتانة المالية للشركة.

وبالنظر إلى المستقبل، يظل مجلس الإدارة راسخاً في توجهه نحو تنفيذ استراتيجية محكمة ومدروسة، وإدارة مالية مستدامة، وتنوع فرص الأعمال في مواقع الانتشار الجغرافي المختلفة؛ بما يُمكن الشركة من تحقيق تعافٍ منظم ونمو مستدام على المدى البعيد.

وختاماً، يتقدم مجلس الإدارة بخالص الشكر والتقدير لموظفينا المخلصين وشركائنا الكرام على ثقتهم الدائمة ودعمهم المتواصل.

فهد عبدالله سليمان السعوي
رئيس مجلس الإدارة

2.2 رسالة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

انسجاماً مع رؤية 2030، تظل
DRC ملتزمة بتقديم رؤى
تمكّن اتخاذ القرار المبني
على الأدلة في مختلف أنحاء
المملكة.



شكّل عام 2025 عاماً فارقاً جمع بين الانضباط في
التنفيذ وإعادة رسم ملامح المواءمة التشغيلية
للشركة.

فعلى صعيد الإيرادات، عكست النتائج اكتمال عدد
من العقود الحكومية الكبرى، وفي الوقت ذاته،
تحقق تقدم ملموس في توسيع مشاركة القطاع
الخاص؛ إذ ارتفع عدد مشاريعه بصورة لافتة، كما
ازدادت مساهمته في الإيرادات الإجمالية قياساً بالعام
السابق. وبينما لا يزال مسار التوسع في هذا القطاع
قائماً، فإن الزخم المتراكم يُعزز توازن الإيرادات ويدعم
مرونتها على المدى البعيد.

وعلى الصعيد التشغيلي، تواصل العمل على مهام
التطوير وإعادة الهيكلة عبر مبادرتين محوريّتين:
تعزيز بناء وحدة الاستشارات، وتوسيع نطاق تغطية
القطاعات. وقد أسهمت هذه المبادرات في تسريع
وتيرة تقديم العروض وتنويع نماذج التعاقد، مما رسّخ
الحضور التجاري للشركة في السوق وعزّز تنافسيتها.

وعلى صعيد إدارة رأس المال، بقي الانضباط في
التكاليف وكفاءة استخدام الموارد من الأولويات
الراسخة؛ حيث نُقّدت إجراءات منهجية لترشيد الإنفاق،
وإدارة السيولة بعناية، وخفض مستويات الدين. فضلاً
عن ذلك، جرى تطوير نظام متكامل لمتابعة مؤشرات
الأداء الرئيسية (KPIs) لدعم الهوامش وضمان مواءمة
الأداء التشغيلي مع المستهدفات الاستراتيجية
للشركة.

وفي مجال تعزيز القدرات، مضت الشركة في مسيرة
تطوير إمكاناتها التحليلية والتقنية لدعم تقديم
الخدمات بجودة عالية، وتقدمت مبادرات المنتجات
والبيانات بوصفها عوامل تمكين مكّلة لخدماتها
البحثية والاستشارية، مما يُرسّي تمييزاً استراتيجياً
واضحاً يصعب استنساخه.

وفيما يخص المستقبل، ستواصل الإدارة في عام 2026
العمل على توسيع مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز
الكفاءة التشغيلية، وتنفيذ المحاور الاستراتيجية
الثلاثية بمنهجية واضحة ومدروسة.

وسيبقى تركيزنا منصّباً على بناء مؤسسة مرنة وقادرة
على تحقيق أداء مستدام ومتميز.

وأقدم بخالص الشكر والامتنان لمجلس الإدارة على
توجيهاتهم القيّمة، ولمساهمينا وعملائنا وموظفينا
على ثقتهم وإسهاماتهم الدائمة.

وليد خالد أحمد السليمان
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

القيم المؤسسية



أطر وأدوات حديثة



بيئة عمل جاذبة وممكنة



بناء شراكات استراتيجية

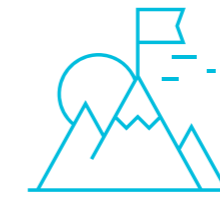


تطوير الأنظمة الداخلية



3.2 الرؤية

أن نكون المستشار الموثوق لتقديم حلول وخدمات عالية الجودة تدعم صناع القرار.



الرسالة

تقديم منظومة متكاملة من البيانات والخدمات والحلول المبتكرة لدعم القادة في رحلة اتخاذ القرار وإحداث أثر مستدام.

4.2 استراتيجية الشركة (السنة المالية 2025 - 2027)

1.4.2 مجالات التركيز الاستراتيجي

الاجتماعي والتنموي

التركيز على القطاعات والمواضيع المتعلقة بالأنشطة المجتمعية والتنمية البشرية، بما في ذلك الثقافة والسياحة والترفيه والرياضة والصحة وجودة الحياة وتمكين الأفراد ومهارات المستقبل وقياس الأثر الاجتماعي.

الاقتصادي والتجاري

التركيز على القطاعات الاقتصادية والأنشطة الموجهة نحو السوق، بما في ذلك الخدمات المالية والمصرفية، والأسواق الاستهلاكية، والعقارات والإسكان، والصناعة، وسلاسل الإمداد، والخدمات اللوجستية، وريادة الأعمال، وتحليل السوق، واتجاهات المستهلكين.

الحوكمة والتحول المؤسسي

التركيز على أولويات القطاع العام وتطوير المؤسسات، بما في ذلك الجهات الحكومية، والسياسات واتخاذ القرار، والتحول التنظيمي والإداري، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والرقمنة، والتعليم، والتوظيف، وتطوير المواهب، وإدارة الأداء.

في السنة المالية 2025، بدأت شركة DRC في تنفيذ استراتيجية الأعمال الثلاثية المعتمدة من مجلس الإدارة للفترة (2025-2027).

تم تصميم الاستراتيجية لضمان النمو المستدام، والتميز التنظيمي، وتعزيز ثقة العملاء. وهي مبنية على أربعة ركائز متكاملة تعمل بشكل جماعي على تعزيز التنوع، والانضباط المالي، والنضج المؤسسي.

الركيزة الأولى: النمو والاستدامة المالية

تهدف هذه الركيزة إلى دفع النمو السنوي في الإيرادات والربحية من خلال:

- تعزيز إيرادات القطاع الحكومي عبر تنويع التعاقدات عبر مشاريع حكومية متعددة قصيرة الأجل بدلاً من التركيز على عدد محدود من العقود طويلة الأجل.
- زيادة المساهمات من القطاع الخاص.
- تطوير منتجات وحلول جديدة.
- إرساء شراكات استراتيجية.
- تنفيذ استراتيجية مالية متكاملة.

الركيزة الثانية: الريادة التكنولوجية

يتم السعي لتحقيق الريادة التكنولوجية كقدرة مؤسسية تعزز التنافسية والكفاءة التشغيلية لتقصير الوقت اللازم للوصول إلى الرؤى ودعم عملية اتخاذ القرار.

تؤكد الاستراتيجية على:

- الاستفادة من التقنيات الناشئة.
- تعزيز البنية التحتية الرقمية.
- دمج الحلول المتقدمة عبر المنتجات والخدمات للحفاظ على التنافسية وتبسيط العمليات.

الركيزة الثالثة: التميز التنظيمي

تعتمد الاستدامة التنظيمية على قوة الحوكمة، والرشاقة التنظيمية، والمساءلة عن الأداء.

تركز هذه الركيزة على:

- تعزيز الحوكمة.
- تعزيز الرقابة التنظيمية.
- ترسيخ ثقافة التميز.
- رعاية وتطوير المواهب.

الركيزة الرابعة: ثقة العملاء

تظل ثقة العملاء حجر الزاوية في مكانة DRC. تدمج الاستراتيجية احتياجات العملاء في صميم المنتجات والخدمات، مدعومة بالجودة المستمرة، والاحترافية، والتميز في الخدمة.

2.4.2 الأثر الاستراتيجي المتوقع

تم تصميم الاستراتيجية لتقديم:

- قاعدة إيرادات أكثر توازناً وتنوعاً، مع زيادة مشاركة القطاع الخاص.
- تعزيز الربحية مدعومة بإطار مالي قوي وإدارة منضبطة للتكاليف.
- تنويع محفظة الأعمال من خلال منتجات وشراكات استراتيجية جديدة.
- كواهر بشرية ماهرة وممكنة مدعومة بالتطوير المستمر.
- مستويات أعلى من رضا العملاء وولائهم.
- تعزيز سمعة الشركة كمؤسسة سعودية موثوقة وجاهزة للمستقبل.

انتقلت استراتيجيتنا إلى حيز التنفيذ الفعلي في جميع أقسام الشركة، مع دمج مؤشرات الأداء ضمن منظومة التقارير الإدارية ومراجعات المجلس. ويتم قياس التقدم المحرز بناءً على مستهدفات مالية وتشغيلية ونوعية دقيقة، لضمان تنفيذ مهيكلي ومستمر وقابل للقياس.



5.2 خطة معالجة الخسائر

استجابةً للأداء المالي لعام 2025، أعدت الشركة خطة معالجة للخسائر، تركز على تحسين الكفاءة التشغيلية وتطوير الأداء التجاري مع تسريع وتيرة تنويع الإيرادات. تضع هذه الخطة مسارات عمل مستهدفة لترشيد التكاليف وتحسينها، وتنويع الروافد المالية، وتعزيز الربحية طويلة الأمد، مرتكزة في ذلك على ثلاث مبادرات أساسية.

1.5.2 تعزيز الكفاءة المالية

الإجراء

بدأت الشركة فعلياً في تنفيذ برنامج لتحسين استثمار رأس المال البشري، يسعى إلى ربط الموارد البشرية بالاحتياجات التشغيلية الفعلية وتدفعات العمل. وتتضمن هذه الخطوة تقييماً شاملاً للهيكل الإدارية، وإعادة ضبط حجم الفريق بما يحقق الكفاءة المطلوبة.

الهدف والنتائج المتوقعة

الهدف من هذا الإجراء هو تقليل التكاليف الإدارية الثابتة مع الحفاظ على الفعالية التشغيلية. وتتضمن العملية إعداد تقرير إداري مفصل من إدارة الموارد البشرية يغطي تعديلات عدد الموظفين، والوفورات الشهرية في الرواتب، ومتطلبات التوظيف المنقحة. ومن خلال تحسين الموارد البشرية، تتوقع الشركة تحقيق هيكل تكاليف أكثر مرونة يعكس بشكل أفضل حجم عملياتها الحالي.

الجدول الزمني للتنفيذ

بدأ التنفيذ في أواخر السنة المالية 2025 وسوف يستمر بشكل تدريجي طوال السنة المالية 2026.

الأثر المالي المتوقع

من المتوقع أن تؤدي مبادرة رفع كفاءة رأس المال البشري إلى تحقيق إجمالي وفورات في التكاليف تبلغ حوالي 7 مليون ريال سعودي خلال السنة المالية 2026، وذلك بشكل أساسي من خلال التخفيضات في المصاريف المتعلقة بالموظفين وتحسين مواءمة مستويات التوظيف مع المتطلبات التشغيلية. ومن المتوقع أن تتحقق الوفورات بشكل تدريجي على مدار العام مع تنفيذ تدابير إعادة الهيكلة.

الوفورات الربع سنوية المقدرة (بالملايين)

الربع 1	الربع 2	الربع 3	الربع 4	السنة المالية 2026
0.6	1.9	2.2	2.3	7.0

2.5.2 تعزيز الأداء التجاري

الإجراء

تعمل الشركة على تسريع نطاق توسعها في القطاع الخاص عبر تعزيز كفاءة مبيعاتها، وتكثيف حضورها التجاري مع عملاء هذا القطاع.

الهدف والنتائج المتوقعة

يتمثل الهدف الجوهرى في تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على المشاريع الحكومية؛ حيث تشمل هذه المبادرة مؤسسة وتفعيل وحدة المبيعات، وتوسيع نطاق التواصل مع العملاء، وزيادة حصة الشركة من مشاريع القطاع الخاص. ومن خلال هذه الجهود، تسعى الإدارة إلى رفع مساهمة إيرادات القطاع الخاص بشكل جوهري ضمن المزيج الإجمالي لإيرادات الشركة.

الجدول الزمني للتنفيذ

من المتوقع أن يتم التنشيط في الربع الأول من عام 2026، بما يتماشى مع الجدول الزمني لخطة معالجة الخسائر واستراتيجية التوسع التجاري الأوسع للشركة.

الأثر المالي المتوقع

نستهدف التوسع في القطاع الخاص و توليد نمو صحي في الإيرادات بأكثر من 100% مقارنة بعام 2025، مدفوعاً بشكل أساسي بالطلب المستدام على أبحاث السوق وخدمات تحليل البيانات. سيتم مراقبة التقدم المحرز مقابل آفاق النمو هذه من خلال الإيرادات الربع سنوية المتوقعة.

3.5.2 إطلاق المنتجات المبتكرة

الإجراء

تمضي الشركة قدماً نحو الإطلاق التجاري لمنتجاتها المبتكرة، وذلك ضمن استراتيجيتها الرامية إلى التوسع في الحلول الرقمية وتعزيز روافد الإيرادات المستدامة.

الهدف والنتائج المتوقعة

تهدف المبادرة إلى نقل منصات مختارة، تم ابتكارها وتطويرها بجهود الشركة الذاتية، من مرحلة التطوير والبناء التقني إلى مرحلة الإطلاق والتشغيل التجاري. ويتضمن ذلك استكمال كافة الجوانب التقنية، وإجراء اختبارات الجودة والكفاءة، وطرح هذه الحلول في السوق كجزء أصيل من محفظة منتجات الشركة. ومن المنتظر أن يساهم هذا التحول في إثراء خدماتنا، مع تقديم نماذج ربحية قابلة للتوسع تعتمد بشكل أساسي على نظام الاشتراكات، مما يتيح للشركة مصادر إيرادات متنوعة.

الجدول الزمني للتنفيذ

انطلقت أعمال التصميم والتطوير للمنتجات الجديدة في السنة المالية 2025، ومن المقرر بدء الإطلاق التجريبي مع العملاء في النصف الثاني من عام 2026. وستتبع هذه المرحلة صياغة استراتيجية دخول السوق، والتي ستحدد نماذج التسعير، والقطاعات المستهدفة، وحالات الاستخدام؛ تمهيداً للإطلاق التجاري الكامل لتمثل رافداً جديداً للدخل بحلول نهاية عام 2026.

6.2 خطة توسع DRC

خلال طرح الشركة العام الأولي وإدراجها في سوق "نمو"، أبلغت DRC المستثمرين بخطة توسع محددة.

وخلال السنة المالية 2025، أحرزت الشركة تقدماً في التنفيذ عبر مجالات خطة التوسع التالية:

1.6.2 منصة الاستطلاعات

بدأت شركة الأبحاث الرقمية تطوير منصة الاستطلاعات، والتي ستسهم في تحويل عمليات الاستطلاع وجمع البيانات من الاعتماد على الأساليب التقليدية إلى عمليات مؤتمتة عبر المنصة.

تحديث السنة المالية 2025: أحرزت الشركة تقدماً كبيراً في تطوير المنصة، ومن المتوقع إطلاق المنصة تدريجياً خلال النصف الثاني من هذا العام.

2.6.2 حلول الذكاء الاصطناعي التوليدي للمنشآت

كجزء من استراتيجيتها للتوسع المتخصص، تقوم شركة الأبحاث الرقمية بتطوير وتسويق حلول الذكاء الاصطناعي التوليدي لمساعدة الشركات في المملكة العربية السعودية على تبسيط عملياتها وتقليل تكاليف التوظيف والاستشارات.

ستقدم الشركة في البداية حلول ذكاء اصطناعي مخصصة لتلبية الاحتياجات الفريدة للشركات، مع التركيز على دعم الموارد البشرية، والخدمات القانونية، والمشتریات. ومن ثم ستتوسع لتشمل قطاعات أخرى.

تحديث السنة المالية 2025: أحرزت الشركة تقدماً في تطوير حلولها ومنتجاتها الرقمية تحت مظلة "سند" وهي تعمل حالياً على الإطلاق التجريبي للمنتجات.

3.6.2 الخدمات الاستشارية

كجزء من استراتيجيتها للتوسع المتخصص، تعمل شركة الأبحاث الرقمية على تطوير خدمات الاستشارات الإدارية. يتضمن ذلك التعاون مع العملاء لتحديد الحلول للمشكلات، وتعظيم أداء الأعمال، وتحسين عمليات الأعمال، وزيادة الإيرادات. وتغطي الخدمات مجموعة من المجالات تشمل إدارة الأعمال، والتسويق، واستراتيجية الأعمال، وسلسلة الإمداد، وإنتاجية الموظفين. ومن خلال الاستفادة من خبرتنا في أبحاث السوق وتحليل البيانات، وتطوير الموارد اللازمة الأخرى، نهدف إلى بناء حلول تدعمها التكنولوجيا لعملائنا. تحظى هذه الخدمات بطلب مرتفع من العملاء الحاليين والمحتملين.

تحديث السنة المالية 2025: تم تأسيس قسم الاستشارات خلال عام 2025، وبدأ مباشرة بممارسة أعماله. ويقدر حجم إيرادات المشاريع الاستشارية في عام 2025 قرابة 2 مليون ريال في حين يبلغ حجم المشاريع الجاري تنفيذها قرابة 6 مليون ريال.

4.6.2 تأسيس إدارة تطوير الأعمال

كجزء من استراتيجية شركة (DRC)، تم تأسيس إدارة تطوير الأعمال في الربع الرابع من السنة المالية 2024، ودخلت حيز التشغيل الكامل في السنة المالية 2025 لقيادة الاستراتيجية التجارية للشركة ودعم النمو المستدام على المدى الطويل. وقد استُحدثت هذه الإدارة لتعزيز قدرات تطوير الأعمال، مع التركيز بشكل خاص على توسيع نطاق العمل مع القطاع الخاص وتسريع تسويق المنتجات والحلول الرقمية. كما تلعب الإدارة دوراً محورياً في تحديد الفرص الجديدة، وبناء علاقة مستدامة مع العملاء، وزيادة حصة الشركة في السوق، ودعم نموذج إيرادات أكثر توازناً ومرونة.

وقد انعكس أثر تأسيس هذه الإدارة في نمو أعمال القطاع الخاص وزيادة العدد الإجمالي للمشاريع، مما يعكس تقدماً في تعزيز الأداء التجاري للشركة ومسار نموها.

تحديث السنة المالية 2025: الاستمرار في توسيع فرص القطاع الخاص ودفع عجلة التقدم في منتجات الشركة وحلولها الرقمية، والبدء بتفعيل قسم المبيعات لدعم تحقيق المستهدفات.

5.6.2 تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP)

كجزء من استراتيجيتها للتوسع، تهدف شركة الأبحاث الرقمية إلى تعزيز نظام تقنية المعلومات الخاص بها، وبالتالي الانتقال إلى تنفيذ نظام شامل لتخطيط موارد المؤسسات (ERP). ومن خلال هذا النظام، تخطط الشركة لتبسيط إعداد التقارير التشغيلية والمالية، وتعزيز التقارير والتحليلات، ودمج جميع أقسام الشركة، وأتمتة العمليات، وتتبع مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs).

تحديث السنة المالية 2025: قامت الشركة بترقية نظام ERP الخاص بها خلال عام 2025 لتعزيز الكفاءة التشغيلية والأداء العام. بالإضافة إلى ذلك، طورت مبادرات التحول الرقمي من خلال أتمتة العديد من العمليات الرئيسية.

8.2 المسؤولية الاجتماعية

تركز المسؤولية الاجتماعية لشركة DRC على تسخير خبراتها البحثية ومنهجياتها التحليلية لتحقيق أثر مستدام في محورين رئيسيين:

1.8.2 تدريب وتأهيل الكوادر البشرية الوطنية

تلتزم الشركة بدورها في تمكين الكفاءات السعودية عبر برامج نقل المعرفة الميدانية، التي تحوّل الممارسة المهنية إلى خبرات عملية للكوادر الشابة، مما يرفع من جاهزية رأس المال البشري الوطني بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

2.8.2 إثراء المعرفة عبر الدراسات التخصصية (غير الربحية)

تساهم DRC في زيادة الوعي المجتمعي من خلال إطلاق دراسات بحثية علمية تخدم القطاعات العام والخاص وغير الربحي. ويتجلى هذا الدور في تسخير أدوات قياس الأداء وأنظمة البيانات الخاصة بالشركة لتطوير مؤشرات وطنية ودراسات تخصصية في مجالات السياحة، والإسكان، والتنمية الاقتصادية، مما يدعم اتخاذ قرارات تخطيطية مستنيرة.



7.2 الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)

3.7.2 استدامة رأس المال البشري

ترتبط استدامة DRC ارتباطاً وثيقاً بتنمية الكوادر الوطنية.

تواصل الشركة الاستثمار في التدريب، وتطوير القيادات، ومبادرات التوطين. كما تدعم شبكة جمع البيانات الوطنية التابعة لها فرص التوظيف، والشمول الإقليمي، وبناء القدرات المؤسسية في مختلف مناطق المملكة.

وتعتمد الاستدامة طويلة المدى على أنظمة منضبطة، وكفاءات مؤهلة، وتنفيذ مسؤول.

تدمج DRC الاستدامة ضمن حوكمتها واستراتيجيتها وتنفيذها التشغيلي. وبصفتها شركة مدرجة في السوق السعودي تعمل داخل المملكة العربية السعودية وفي بيئة تنظيمية واقتصادية متطورة، تؤكد الشركة على المرونة المؤسسية، وإدارة المخاطر المنضبطة، وخلق القيمة على المدى الطويل.

تدمج الاستدامة ضمن استراتيجية شركة الأبحاث الرقمية (DRC) لثلاث سنوات (2025-2027)، والتي تركز على النمو المستدام، والتميز المؤسسي، وتعزيز ثقة العملاء. وينعكس إطار الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) من خلال الإشراف الحوكمي، والضوابط المؤسسية، والانضباط التشغيلي، وتنمية الكفاءات الوطنية.

1.7.2 إدارة الجودة

تحافظ DRC على شهادة ISO 9001:2015 لنظام إدارة الجودة لديها.

يعمل في قسم الجودة فريق متخصص بتطبيق معايير الجودة عبر خدمات البحوث والتحليلات والاستشارات، لضمان العمل المنهجي ودقة البيانات والامتثال واتساق تقديم الخدمات. كما تدعم ممارسات التحسين المستمر وإجراءات المساءلة في الأداء الكفاءة التشغيلية والانضباط المالي.

2.7.2 حوكمة البيانات وأمن المعلومات

تعمل الشركة وفق أطر محددة لحوكمة البيانات والأمن السيبراني مصممة لحماية معلومات العملاء والبيانات المملوكة.

كما يتم الحفاظ على ضوابط الوصول، وضمانات البنية التحتية، وآليات الامتثال التنظيمي بما يتوافق مع متطلبات الجهات التشريعية والتنظيمية في المملكة. ويتم تنفيذ التقنيات ضمن معايير حوكمة منظمة لضمان المساءلة والتحكم في المخاطر.

9.2 إدارة المخاطر والحد منها

تتولى الإدارة الإشراف على إطار إدارة المخاطر في الشركة، حيث يتم تقييم المخاطر التشغيلية والمالية بانتظام والحد منها من خلال ضوابط رقابية مناسبة. وقد تم الإفصاح عن عدة مخاطر في نشرة إصدار الاكتتاب العام الأولي للشركة. وفيما يلي ملخص للمخاطر الرئيسية، مصحوباً بأخر تحديثاتها:

المخاطر التشغيلية

فئة المخاطر	التفاصيل	كيفية الحد من المخاطر
مخاطر الكوادر الرئيسية المخاطر المرتبطة بالاعتماد على الكوادر الرئيسية والإدارة التنفيذية	تعتمد الشركة على خبرة الإدارة التنفيذية والموظفين الرئيسيين. وقد يؤدي فقدان أي من الكوادر الرئيسية أو عدم القدرة على استبدالهم بأفراد مؤهلين بتكلفة معقولة إلى التأثير سلباً على عمليات الشركة وأفاقها المستقبلية.	لدى الشركة الكفاءة التشغيلية والاحتفاظ بالمواهب وجذبها، تقدم الشركة حزم تعويضات ومزايا تنافسية، وتحافظ على بيئة عمل احترافية، وتطبق برامج للاحتفاظ بالموظفين، وتضمن خطط تعاقب وظيفي للإدارة العليا.
مخاطر السوق التنافسية المخاطر المرتبطة بالبيئة التنافسية	تعمل الشركة في بيئة تنافسية تتميز بالتغير التكنولوجي السريع، وتطور متطلبات العملاء، وضغوط التسعير، والتطوير المستمر للخدمات. كما قد تقوم الشركات المنافسة بتشكيل شراكات لتعزيز قدراتها وموقعها التنافسي مقارنة بالشركة.	تقوم الإدارة بالحد من هذه المخاطر من خلال ثلاثة إجراءات رئيسية: أ. مراقبة أداء الشركة للحفاظ على جودة الخدمة، وتعزيز تجربة العملاء، وتحسين كفاءة التكاليف، وتنويع قاعدة العملاء، إلى جانب الاستثمار في تطوير منتجات رقمية لأتمتة بعض العمليات وخفض التكاليف. ب. إجراء تحليلات تنافسية دورية تشمل متابعة استراتيجيات المنافسين وتسعيرهم وتطوير منتجاتهم. ج. مواءمة استراتيجية الشركة مع تطورات السوق.
مخاطر استمرارية الأعمال المخاطر المرتبطة باستدامة واستمرارية أعمال الشركة	يعتمد النمو المستدام والأداء المستقبلي للشركة على قدرتها على تنفيذ استراتيجية النمو، وتأمين مشاريع جديدة، ومواكبة التطورات في الخدمات والمنتجات والتقنيات، وتنويع مصادر الإيرادات، وإطلاق عروض جديدة، وإقامة شراكات استراتيجية، والحفاظ على الاستقرار المالي والإدارة الفعالة للتكاليف.	في السنة المالية 2025، أطلقت الشركة استراتيجية أعمال ثلاث سنوات تركز على زيادة الإيرادات والربحية من خلال تعزيز إيرادات القطاع الحكومي، وتوسيع مساهمة القطاع الخاص، وتطوير منتجات جديدة، وبناء شراكات استراتيجية، وتنفيذ استراتيجية مالية متكاملة.
مخاطر أنظمة المعلومات وتقنية المعلومات المخاطر المرتبطة بالأنظمة التشغيلية وتقنية المعلومات	تعتمد الشركة على أنظمة تقنية المعلومات لإدارة عملياتها، مما يعرضها لمخاطر مثل أعطال الأنظمة، واختراقات الأمن السيبراني، والفيروسات، والكوارث الطبيعية، وانقطاع الاتصالات، ونقص الكوادر المتخصصة، واحتمالية تسرب البيانات السرية.	تقوم الإدارة بالحد من هذه المخاطر من خلال تطبيق ضوابط مناسبة تشمل النسخ الاحتياطية المنتظمة للبيانات، وخطة التعافي من الكوارث، واستخدام الجدران النارية وبرامج مكافحة الفيروسات، بالإضافة إلى الالتزام الكامل بمعايير ومتطلبات الجهات الرقابية والتشريعية في المملكة.

فئة المخاطر	التفاصيل	كيفية الحد من المخاطر
مخاطر تركّز الإيرادات المخاطر المرتبطة بالاعتماد على العقود مع الجهات الحكومية وشبه الحكومية	يأتي جزء كبير من إيرادات الشركة من عقود مع جهات حكومية وشبه حكومية. وتخضع هذه العقود لمخاطر تتعلق بعمليات الموافقة، والظروف السياسية والاقتصادية، وعمليات المشتريات الحكومية التي قد تؤثر على عدد المشاريع وقيمتها وشروطها. كما تتضمن هذه العقود عادة متطلبات تعاقدية صارمة وقد تتأثر بقيود الميزانيات والمتطلبات التنظيمية وتغييرات السياسات وأولويات الإنفاق العام، مما قد يؤثر على نطاق المشاريع وتوقيتها ومدتها.	لدى هذه المخاطر، تعمل الشركة على تنويع مصادر إيراداتها من خلال توسيع مشاركات القطاع الخاص وتطوير حلول رقمية قائمة نماذج إيرادات متنوعة. وفي السنة المالية 2025، تضاعفت إيرادات القطاع الخاص أكثر من الضعف على أساس سنوي، بينما تقدم تطوير المنتجات تحت مظلة Sanad إلى مرحلة الإطلاق التجريبي، كما استمر العمل على منصة الاستطلاعات التابعة للشركة. وتتوقع الشركة تحقيق مزيد من النمو في إيرادات القطاع الخاص وإيرادات المنتجات.
مخاطر الحصول على العقود الحكومية المخاطر المرتبطة بعدم قدرة الشركة على الفوز بمشاريع مع الجهات الحكومية	يتم تأمين العقود بشكل رئيسي من خلال مناقصات حكومية، والتي تنطوي على مخاطر مثل افتراضات التسعير غير الدقيقة، والاستبعاد الفني، والوقت والتكلفة اللازمين لإعداد عروض المناقصات.	لدى هذه المخاطر وتحسين معدلات الفوز بالعطاءات، تقوم الإدارة بإجراء مراجعات شاملة للفرص المتاحة قبل وبعد المشاركة، وتحديد الفرص والتحديات والدروس المستفادة في المناقصات المستقبلية. كما تعمل الشركة على تعزيز كفاءة التكلفة عبر تطوير منصات ونماذج عمل مرنة لتعزيز التنافسية.
مخاطر تنفيذ المشاريع المخاطر المرتبطة بتنفيذ المشاريع	تتراوح مدة عقود الشركة عادة من أقل من سنة إلى ثلاث سنوات. وقد تؤدي التحديات التشغيلية، بما في ذلك نقص الأداء أو إخفاق متخصصي الشركة أو الموردين في تلبية المواصفات والمعايير المطلوبة، إلى التأثير على إكمال مراحل المشروع في الوقت المحدد، وقد ينتج عن ذلك تأخير المشاريع أو إلغاؤها. وفي مثل هذه الحالات قد لا تتمكن الشركة من استبدال المشاريع المفقودة بعقود مماثلة.	لدى هذه المخاطر، تضمن الإدارة جداول زمنية واقعية للمشاريع، وتخصيصاً مناسباً للموارد، ومتابعة دورية للأداء، عبر أقسام الشركة المتنوعة ومنها قسم الجودة وقسم إدارة المشاريع. بالإضافة إلى التركيز على المشاريع المتعددة القصيرة والمتوسطة الأجل.

9.2 إدارة المخاطر والحد منها

المخاطر المالية

مخاطر السوق

فئة المخاطر	التفاصيل	كيفية الحد من المخاطر
مخاطر الائتمان	تمثل مخاطر الائتمان احتمال تعرض الشركة لخسارة مالية نتيجة عدم قدرة العميل أو الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته التعاقدية. وتنشأ هذه المخاطر بشكل رئيسي من الأرصدة البنكية والذمم المدينة.	تتم إدارة مخاطر الائتمان المرتبطة بالأرصدة البنكية وفق سياسة الشركة، حيث يتم إيداع النقد بشكل أساسي لدى بنوك وطنية ذات تصنيفات ائتمانية قوية. كما يتم الحد من مخاطر الديون المدينة من خلال تطبيق إجراءات تقييم ائتماني للعملاء بما يتوافق مع معايير الشركة، إضافة إلى متابعة دورية للأرصدة المستحقة. وتساهم هذه الممارسات في الحد من مخاطر التركز الائتماني سواء فيما يتعلق بالبنوك أو المدينين.
مخاطر السيولة	مخاطر السيولة هي خطر أن تواجه الشركة صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. وتدير الشركة هذه المخاطر من خلال الاحتفاظ بمستويات كافية من النقد وما في حكمه لتلبية التزاماتها.	تراقب الإدارة مخاطر السيولة باستخدام نماذج التنبؤ لتقييم أثر الأنشطة التشغيلية على السيولة الإجمالية، وتحافظ على احتياطات نقدية كافية لضمان سداد الديون في الوقت المناسب.
مخاطر هيكل رأس المال	تشير مخاطر هيكل رأس المال إلى احتمال عدم توازن هيكل تمويل الشركة بين الديون وحقوق الملكية، بما قد يؤثر في قدرتها على دعم النمو، وتمويل أنشطتها التشغيلية، والحفاظ على الاستقرار المالي.	تراقب الشركة هيكل رأس المال بشكل دوري لضمان تحقيق توازن مناسب بين مصادر التمويل، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات الأعمال والظروف الاقتصادية. كما تسعى إلى الحفاظ على قاعدة رأسمالية مناسبة تدعم الاستقرار المالي والمرونة التشغيلية.
مخاطر التدفقات النقدية	تنشأ مخاطر التدفقات النقدية من التغيرات في القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب تقلبات أسعار السوق. وتشمل هذه المخاطر مخاطر أسعار الفائدة والعملات والسلع، إلا أن مخاطر السلع ليست كبيرة.	تراقب إدارة الشركة التغيرات في أسعار السوق بشكل دوري لإدارة أثر تقلبات أسعار الفائدة على التدفقات النقدية والالتزامات المالية.
مخاطر أسعار الفائدة:	يرتبط تعرض الشركة لمخاطر أسعار الفائدة بشكل رئيسي بالقروض قصيرة الأجل ذات الأسعار المتغيرة التي تعتمد أساساً على سايبور (SIBOR)، والتي تخضع لإعادة التسعير بشكل دوري.	تقوم الإدارة بمراقبة تقلبات أسعار صرف العملات، وترى أن مخاطر العملة غير جوهرية.
مخاطر العملة:	مخاطر العملة هي المخاطر الناتجة عن احتمال تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تُعد العملة الوظيفية وعملة العرض للشركة هي الريال السعودي. وتتم معاملات الشركة بشكل أساسي بالريال السعودي، مع معاملات غير جوهرية بالدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني، علماً بأن الدولار الأمريكي مرتبط حالياً بالريال السعودي.	

فئة المخاطر	التفاصيل	كيفية الحد من المخاطر
مخاطر الظروف الاقتصادية	المخاطر المرتبطة بالتضخم والنمو الاقتصادي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل والإنفاق الحكومي وطلب السوق وعرضه. وقد تؤثر الظروف الاقتصادية السلبية أو عدم الاستقرار السياسي في المملكة سلباً على الأداء المالي للشركة. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وعلى المستوى العالمي على ظروف السوق والعمليات.	يتأثر الأداء المستقبلي للشركة بالظروف الاقتصادية في المملكة، بما في ذلك عوامل مثل التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل والإنفاق الحكومي وطلب السوق وعرضه. وقد تؤثر الظروف الاقتصادية السلبية أو عدم الاستقرار السياسي في المملكة سلباً على الأداء المالي للشركة. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وعلى المستوى العالمي على ظروف السوق والعمليات.
مخاطر الامتثال التنظيمي	المخاطر المرتبطة بالقوانين والأنظمة المنظمة.	إن تطبيق قوانين وأنظمة جديدة، أو التغييرات في الأنظمة القائمة – بما في ذلك حوكمة الشركات والضرائب وأنظمة سوق المال – قد يؤثر سلباً على عمليات الشركة وأدائها ونموها المستقبلي.
		تعالج الإدارة هذه المخاطر من خلال نهج استباقي ومواءمة استراتيجية الشركة مع الظروف المتغيرة.

حوكمة الشركات

DRB

56	الحوكمة والرقابة	1.3
62	مجلس الإدارة	2.3
65	لجنة المراجعة	3.3
67	لجنة الترشيحات والمكافآت	4.3
69	الإدارة التنفيذية	5.3
72	لجان مجلس الإدارة	6.3
74	اجتماعات مجلس الإدارة	7.3
78	سياسة المكافآت	8.3
84	معاملات الأطراف ذات العلاقة	9.3
85	المراجعة الداخلية	10.3
86	الامتثال	11.3
87	العقوبات والجزاءات	12.3

1.3 الحوكمة والرقابة

بعد إدراجها في السوق الموازية (نمو)، تعمل شركة الأبحاث الرقمية ضمن إطار حوكمة يتماشى مع لوائح هيئة السوق المالية ومعايير حوكمة الشركات المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

تم تصميم هيكل الحوكمة لضمان المساءلة والشفافية والرقابة الفعالة على تنفيذ الاستراتيجية والأداء المالي وإدارة المخاطر.

1.1.3 مساهمو DRC

البند	التفاصيل
تاريخ الإدراج	11 ديسمبر 2024
سوق التداول	السوق المالية السعودية - السوق الموازية (نمو)
رمز السهم ورمز ISIN	DRC SA165H9KMAH8 9621
القطاع	الخدمات التجارية والمهنية
رأس المال المصرح به والمدفوع	16,875,000 ٺ
عدد الأسهم	1,687,500
القيمة الاسمية	10 ريالات للسهم
سعر السوق	28.96 ٺ كما في 31 ديسمبر 2025 (سعر الإغلاق)
القيمة السوقية	48.86 ٺ مليون كما في 31 ديسمبر 2025
المراجعون الخارجيون	شركة PKF البسام للمحاسبة القانونية

2.1.3 هيكل ملكية الشركة

هيكل ملكية الشركة كما في 31 ديسمبر 2025 كما يلي:

الاسم	المنصب	نسبة الملكية %
منصور عايض حسن القحطاني	تنفيذي أول	18.45%
وليد خالد أحمد السليمان	عضو مجلس الإدارة / تنفيذي أول	15.67%
عبدالعزیز سعود متعب السبهان	-	8.78%
أحمد محمد أحمد القرشي	-	5.87%
محمد أحمد عبد الله القرشي	-	5.86%
شركة الأبحاث الرقمية	-	8.08%
مساهمون محليون آخرون	-	31.34%
مساهمون أجانب	-	5.95%

3.1.3 طلبات سجل المساهمين

وفقاً للمادة 45 من لائحة حوكمة الشركات ومتطلبات الإدراج ذات الصلة، يجوز للشركة طلب نسخة من سجل المساهمين من مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) لأغراض تنظيمية وحوكومية.

وخلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، قدمت الشركة (10) طلبات للحصول على سجل المساهمين.

الرقم	تاريخ سجل المساهمين	سبب الطلب
1	2025/12/31	أخرى
2	2025/12/18	الجمعية العامة
3	2025/11/02	أخرى
4	2025/09/01	أخرى
5	2025/08/12	أخرى
6	2025/06/26	أخرى
7	2025/06/22	الجمعية العامة
8	2025/05/21	أخرى
9	2025/04/17	إجراء مؤسسي
10	2025/04/07	أخرى

1.3 الحوكمة والرقابة

4.1.3 الجمعية العامة

- خلال السنة المالية 2025، قامت الجمعيات العامة بمراجعة ومناقشة و/أو اعتماد الأعمال التالية:
- لائحة لجنة الترشيحات والمكافآت
- سياسة الترشيحات والمكافآت
- تعديل النظام الأساسي للشركة المتعلق بتخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة من تسعة أعضاء إلى خمسة أعضاء
- تعديل النظام الأساسي للشركة المتعلق بأهداف الشركة
- القوائم المالية للشركة للسنة المالية 2024
- التقرير السنوي لمجلس الإدارة للسنة المالية 2024
- تقرير مراجع الحسابات الخارجي للشركة للسنة المالية 2024
- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2024
- تعيين مراجع حسابات الشركة للأعمال المطلوبة المتعلقة بالربع الثالث 2024 والسنة المالية 2024 والربع الأول والثاني من 2025
- صرف مبلغ 829,000.00 كمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2024
- تفويض مجلس الإدارة بصلاحيات الجمعية العامة العادية المنصوص عليها في الفقرة (1) من المادة (27) من نظام الشركات وفقاً للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات
- تعديل النظام الأساسي للشركة المتعلق بنصاب اجتماع الجمعية العامة غير العادية
- تعديل النظام الأساسي للشركة المتعلق بالتصويت في اجتماعات الجمعية العامة
- تعديل النظام الأساسي للشركة المتعلق بأنواع الجمعيات واختصاصاتها

- تعديل النظام الأساسي للشركة المتعلق باستحقاق الأرباح
- إضافة مادة في النظام الأساسي للشركة تتعلق بلجان مجلس الإدارة
- تعديل لائحة لجنة المراجعة
- سياسة الإفصاح وتنظيم تعارض المصالح وسلوك المنافسة

5.1.3 علاقات المستثمرين

- تحافظ الشركة على إطار منظم لعلاقات المستثمرين لضمان الشفافية وتكافؤ الوصول إلى المعلومات والإفصاح في الوقت المناسب بما يتوافق مع لوائح هيئة السوق المالية.
- وتدعم وظيفة علاقات المستثمرين ما يلي:

- الإعلانات التنظيمية والإفصاحات المالية
- التواصل مع الجمعيات العامة
- استفسارات المساهمين
- التواصل المستمر مع المشاركين في السوق

6.1.3 سياسة توزيع الأرباح

يتم تحديد توزيعات الأرباح من قبل مجلس الإدارة وتقديمها إلى الجمعية العامة لاعتمادها وفقاً للنظام الأساسي للشركة والأنظمة المعمول بها.

عند تقييم مقترحات توزيع الأرباح، يأخذ مجلس الإدارة في الاعتبار:

- توفر التدفقات النقدية
- متطلبات الإنفاق الرأسمالي
- احتياجات رأس المال العامل
- الالتزامات التنظيمية

ويحقق هذا النهج توازناً بين عوائد المساهمين وأولويات إعادة الاستثمار.

7.1.3 الأرباح الموزعة والمقترحة

لم يتم توزيع أو اقتراح أي أرباح خلال السنة المالية 2025.



8.1.3 إعلانات الشركة على تداول

تم نشر الإعلانات التالية من قبل شركة الأبحاث الرقمية (DRC) على السوق المالية السعودية (تداول) خلال السنة المالية 2025:

- **14 يناير 2025** - تعلن شركة الأبحاث الرقمية (DRC) عن استلام خطاب ترسية مشروع من جهة حكومية.
- **16 يناير 2025** - إعلان ملحق بخصوص خطاب ترسية المشروع المعلن سابقاً من جهة حكومية.
- **20 يناير 2025** - تعلن شركة الأبحاث الرقمية (DRC) عن الحصول على تسهيلات ائتمانية من بنك الإنماء.
- **26 فبراير 2025** - تعلن شركة الأبحاث الرقمية (DRC) عن توقيع عقد مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
- **13 مارس 2025** - تعلن شركة الأبحاث الرقمية عن نتائجها المالية السنوية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
- **13 مارس 2025** - تعلن شركة الأبحاث الرقمية (DRC) عن تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت.
- **20 مايو 2025** - تعلن شركة الأبحاث الرقمية (DRC) عن تمديد وزيادة عقد قائم مع جهة حكومية.
- **27 مايو 2025** - يدعو مجلس إدارة شركة الأبحاث الرقمية (DRC) المساهمين إلى حضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية (الاجتماع الأول) عبر وسائل التقنية الحديثة.
- **17 يونيو 2025** - إعلان تذكيري بشأن بدء التصويت الإلكتروني على بنود اجتماع الجمعية العامة غير العادية (الاجتماع الأول).

1.3 الحوكمة والرقابة

23 يونيو 2025 - أعلنت شركة الأبحاث الرقمية (DRC) نتائج اجتماع الجمعية العامة غير العادية (الاجتماع الأول).

25 أغسطس 2025 - أعلنت شركة الأبحاث الرقمية عن نتائجها المالية الأولية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2025 (سنة أشهر).

25 أغسطس 2025 - أعلنت شركة الأبحاث الرقمية (DRC) إطلاق استراتيجيتها المؤسسية.

31 أغسطس 2025 - أعلنت شركة الأبحاث الرقمية (DRC) استلام خطاب ترسية لاتفاقية إطارية من هيئة السياحة السعودية.

02 أكتوبر 2025 - أعلنت شركة الأبحاث الرقمية (DRC) استلام إشعار ترسية مشروع من المركز الوطني للتعليم الإلكتروني.

05 أكتوبر 2025 - أعلنت شركة الأبحاث الرقمية (DRC) توقيع اتفاقية إطار مع هيئة السياحة السعودية.

24 نوفمبر 2025 - دعا مجلس إدارة شركة الأبحاث الرقمية (DRC) المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية (الاجتماع الأول) عبر وسائل التقنية الحديثة.

26 نوفمبر 2025 - أعلنت شركة الأبحاث الرقمية (DRC) ترسية عقد مع شركة Applus Arabia.

08 ديسمبر 2025 - أعلنت شركة الأبحاث الرقمية (DRC) توقيع عقد مع شركة Applus Arabia.

11 ديسمبر 2025 - إعلان تذكيري بشأن بدء التصويت الإلكتروني على بنود اجتماع الجمعية العامة غير العادية (الاجتماع الأول).

21 ديسمبر 2025 - أعلنت شركة الأبحاث الرقمية (DRC) نتائج اجتماع الجمعية العامة غير العادية (الاجتماع الأول).

21 ديسمبر 2025 - أعلنت شركة الأبحاث الرقمية (DRC) استقالة رئيس مجلس الإدارة ونائب الرئيس وعضوين من مجلس الإدارة.

22 ديسمبر 2025 - أعلنت شركة الأبحاث الرقمية (DRC) تعيين رئيس مجلس الإدارة ونائب الرئيس وتعيين ممثلي الشركة.

9.1.3 مجلس الإدارة

التشكيل

اعتباراً من 31 ديسمبر 2025، تألف مجلس الإدارة من خمسة أعضاء. وقد تمت الموافقة على تخفيض حجم المجلس من تسعة أعضاء إلى خمسة أعضاء خلال السنة المالية 2025 من قبل الجمعية العامة، وتم تنفيذه لتعزيز عملية اتخاذ القرار بفعالية وكفاءة، وتحسين المشاركة بين أعضاء المجلس، وخفض تكاليف الحوكمة الإجمالية.

يتألف المجلس من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين ومستقلين وفقاً للوائح حوكمة الشركات.

أعضاء مجلس الإدارة (كما في نهاية العام):

- **الأستاذ فهد عبدالله سليمان السعوي**
رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
- **الأستاذ زياد إبراهيم عبدالعزيز التويجري**
نائب رئيس مجلس الإدارة (مستقل)
- **الأستاذ وليد خالد أحمد السليمان**
عضو مجلس الإدارة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي (تنفيذي)
- **الأستاذ خالد بتال سيف البتال**
عضو مجلس الإدارة (مستقل)
- **الأستاذ خالد وليد عبد اللطيف السويديان**
عضو مجلس الإدارة (مستقل)

تصنيف الاستقلالية

وفقاً للوائح حوكمة الشركات، يضم مجلس الإدارة أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين وتنفيذيين.

كما في نهاية العام:

الأعضاء المستقلون

الأستاذ زياد إبراهيم عبدالعزيز التويجري
الأستاذ خالد بتال سيف البتال
الأستاذ خالد وليد عبداللطيف السويديان

عضو غير تنفيذي

الأستاذ فهد عبدالله سليمان السعوي

عضو تنفيذي

الأستاذ وليد خالد أحمد السليمان

يدعم هذا التشكيل الرقابة الموضوعية ويتوافق مع المتطلبات التنظيمية المتعلقة باستقلالية مجلس الإدارة.

2.3 مجلس الإدارة



الأستاذ فهد عبدالله سليمان السعوي
رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)

الوظائف الحالية

- الرئيس التنفيذي للبيانات في شركة "لين" لخدمات الأعمال - شركة تابعة لصندوق الاستثمارات العامة (القطاع الصحي)، الرياض.

الوظائف والخبرات السابقة

- مدير البيانات والتحليلات في شركة "لين" لخدمات الأعمال - شركة تابعة لصندوق الاستثمارات العامة (القطاع الصحي)، الرياض.
- رئيس فريق علوم البيانات في شركة "تكامل" - شركة تابعة لصندوق الاستثمارات العامة (شركة حكومية تعمل في قطاع العمل)، الرياض.
- رئيس قسم البيانات في المركز الوطني للقياس (قياس) (جهة حكومية تعمل في قطاع التعليم والتقييم)، الرياض.
- إحصائي أول ونمذجة في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (GOSI).
- محلل إحصائي في جامعة الملك سعود، الرياض.

المؤهلات

- درجة الماجستير في الإحصاء من جامعة RMIT، ملبورن، أستراليا.
- درجة البكالوريوس في الأساليب الكمية من جامعة الملك سعود، الرياض.
- برنامج الإدارة العامة - كلية هارفارد للأعمال (2023).



الأستاذ زياد إبراهيم عبدالعزيز التويجري
نائب رئيس مجلس الإدارة (مستقل)

الوظائف الحالية

- الرئيس التنفيذي لشركة "The Professionals".
- مؤسس موقع "HRcom".

الوظائف والخبرات السابقة

- عضو لجنة الإستراتيجية في صندوق آل تويجري.
- الرئيس التنفيذي في شركة "نيارة".
- رئيس العمليات في شركة "شيرز".
- مؤسس والرئيس التنفيذي لـ "Allure Hub".
- مدير الموارد البشرية في الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت).
- مدير مشاريع الموارد البشرية في شركة الإلكترونيات المتقدمة.
- أدوار قيادية في الموارد البشرية في شركة المراعي.

المؤهلات

- بكالوريوس آداب في الأدب الإنجليزي من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- شهادة المستوى 3 في ممارسة الأفراد من معهد CIPD.
- دبلوم المستوى 5 في إدارة الموارد البشرية من معهد CIPD.
- دبلوم في تدريب ممارسي أدوات التحول الثقافي من مركز "Barrett Values Centre".
- شهادة في إدارة الأغذية والمشروبات من جامعة بوكوني (Università Bocconi).

2.3 مجلس الإدارة



الأستاذ وليد خالد أحمد السليمان
عضو مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

الوظائف الحالية

- مؤسس والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة الأبحاث الرقمية (DRC) (شركة مساهمة مدرجة تعمل في مجال أبحاث السوق وتحليل البيانات).

الوظائف والخبرات السابقة

- المدير العام الإقليمي لشركة "TNS Kantar Market Research" (شركة مساهمة بريطانية عامة تعمل في مجال أبحاث السوق).
- مستشار اقتصادي وبخني في وزارة التجارة (جهة حكومية سعودية).
- مدير مشروع لشركة الخليج لتطوير مشروع SBM في شركة الاتصالات السعودية (شركة مساهمة عامة تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).
- محلل تطوير أعمال في شركة STC.

المؤهلات

- درجة البكالوريوس في التسويق من جامعة Sheffield Hallam، المملكة المتحدة.

الوظائف الحالية

- الرئيس التنفيذي للاتحاد السعودي للسيارات والدراجات النارية (SAMF).
- عضو اللجنة التنفيذية - SAMF.
- عضو مجلس إدارة شركة مجموعة الرائد للتجارة (الأغذية والمشروبات).
- عضو مجلس إدارة شركة رياضة المحركات السعودية (SMC) - دعم تطوير رياضة المحركات بما يتماشى مع رؤية 2030.

الوظائف والخبرات السابقة

- المدير المالي ورئيس الخدمات المشتركة في الشركة السعودية لتبادل المعلومات إلكترونياً (تبادل).
- مدير الشؤون المالية في صندوق التنمية العقارية (تحت إشراف معهد الملك عبد الله للدراسات والبحوث).
- عضو لجنة المراجعة في الشركة العربية للتعليم والتدريب القابضة.

المؤهلات

- درجة الماجستير في الإدارة من جامعة ويسكونسن-لاكروس، الولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- زمالة CAT-ACCA، جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين، اسكتلندا.
- زمالة CIFA، معهد المحاسبين الدوليين المعتمدين، الولايات المتحدة الأمريكية.

2.3 مجلس الإدارة



الأستاذ خالد بتال سيف البتال
عضو (مستقل)

الوظائف الحالية

- الرئيس التنفيذي لرأس المال البشري والدعم المؤسسي في الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية - سمة (SIMAH).

الوظائف والخبرات السابقة

- نائب الرئيس التنفيذي للموارد البشرية في شركة اتحاد اتصالات - موبايلي (شركة مساهمة تعمل في مجال الاتصالات).
- الرئيس التنفيذي للموارد البشرية في شركة المكاتب التنفيذية (شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في مجال كافة الصالات والمكاتب التنفيذية في جميع مطارات المملكة العربية السعودية).
- مدير عام الموارد البشرية في الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت).
- مدير إدارة المواهب في شركة الوطنية لخدمات الأعمال (شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في مجال خدمات الأعمال).
- محلل أول للموارد البشرية والرواتب في جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية.
- مشرف موارد بشرية في شركة الوطنية لخدمات الأعمال (شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في مجال خدمات الأعمال).
- محاسب في شركة العيوني للاستثمار والمقاولات (شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في مجال الاستثمار والمقاولات).

المؤهلات

- درجة البكالوريوس في الإدارة المالية من جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية.

3.3 لجنة المراجعة



الأستاذ محمد بن يوسف حلمي
عضو

الوظائف الحالية

- مستشار أول - التقارير المالية والرقابة في شركة stc.

الوظائف والخبرات السابقة

- المدير المالي في الشركة المتقدمة للتقنية والأمن السيبراني - sirar by stc (شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في مجال الأمن السيبراني).
- عضو لجنة المراجعة في شركة متكاملة للتأمين (شركة أليانز السعودي الفرنسي سابقاً).
- مدير إدارة السياسات والإجراءات في شركة الاتصالات السعودية (شركة مساهمة عامة تعمل في مجال الاتصالات).
- مدير الحسابات العامة في شركة التعاونية للتأمين (شركة مساهمة عامة تعمل في مجال التأمين).
- عضو لجنة المراجعة في الهيئة السعودية للمقاولين (SCA).

المؤهلات

- درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية.
- درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة جونسون وويلز، الولايات المتحدة الأمريكية.
- زميل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA).



الأستاذ خالد وليد عبد اللطيف السويدان
رئيس لجنة المراجعة

الوظائف الحالية

- الرئيس التنفيذي للاتحاد السعودي للسيارات والدراجات النارية (SAMF).
- عضو اللجنة التنفيذية - SAMF.
- عضو مجلس إدارة شركة مجموعة الرائد للتجارة (الأغذية والمشروبات).
- عضو مجلس إدارة شركة رياضة المحركات السعودية (SMC) - دعم تطوير رياضة المحركات بما يتماشى مع رؤية 2030.

الوظائف والخبرات السابقة

- المدير المالي ورئيس الخدمات المشتركة في الشركة السعودية لتبادل المعلومات إلكترونياً (تبادل).
- مدير الشؤون المالية في صندوق التنمية العقارية (تحت إشراف معهد الملك عبد الله للدراسات والبحوث).
- عضو لجنة المراجعة في الشركة العربية للتعليم والتدريب القابضة.

المؤهلات

- درجة الماجستير في الإدارة من جامعة ويسكونسن-لاكروس، الولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- زمالة CAT-ACCA، جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين، اسكتلندا.
- زمالة CIFA، معهد المحاسبين الدوليين المعتمدين، الولايات المتحدة الأمريكية.

3.3 لجنة المراجعة



الأستاذ عبدالرحمن بن محمد البديوي
عضو

الوظائف الحالية

- مدير المراجعة الداخلية وأمين سر لجنة المراجعة في الشركة السعودية لإعادة التأمين (شركة مساهمة عامة تعمل في مجال إعادة التأمين).
- عضوية الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA).

الوظائف والخبرات السابقة

- مدير المراجعة الداخلية في الشركة السعودية لصناعة الورق (شركة مساهمة عامة تعمل في مجال الصناعة).
- شريك مؤسس، EMIC - شركة إدارة مطالبات (TPA) (شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في مجال التأمين).
- مدير المراجعة الداخلية في شركة الاتحاد للتأمين التعاوني (شركة مساهمة عامة تعمل في مجال التأمين). operating (in the field of insurance)

المؤهلات

- درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
- المحاسبة الإدارية من معهد التعلم العالمي (Global Learning Institute)، ريتشموند، كندا.
- اختبار شهادة أساسيات التأمين (IFCE) من الأكاديمية المالية في الرياض - 2022.



الأستاذ عبدالله محمد
أمين لجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت

الوظائف الحالية

- مراجع داخلي في شركة الأبحاث الرقمية (DRC).

الوظائف والخبرات السابقة

- خبرة في المراجعة الداخلية، والرقابة المالية، وإدارة المخاطر عبر منظمات إقليمية.

المؤهلات

- درجة البكالوريوس في محاسبة التكاليف والإدارة من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- مراجع داخلي معتمد (CIA).
- محترف إدارة مشاريع (PMP).
- محترف إدارة المخاطر (RMP).

4.3 لجنة الترشيحات والمكافآت



الأستاذ زياد إبراهيم عبدالعزيز التويجري
عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

الوظائف الحالية

- الرئيس التنفيذي لشركة "The Professionals".
- مؤسس موقع "HRcom".

الوظائف والخبرات السابقة

- عضو لجنة الإستراتيجية في صندوق آل تويجري.
- الرئيس التنفيذي في شركة "نيارة".
- رئيس العمليات في شركة "شيرز".
- مؤسس والرئيس التنفيذي لـ "Allure Hub".
- مدير الموارد البشرية في الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت).
- مدير مشاريع الموارد البشرية في شركة الإلكترونيات المتقدمة.
- أدوار قيادية في الموارد البشرية في شركة المراعي.

المؤهلات

- بكالوريوس آداب في الأدب الإنجليزي من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- شهادة المستوى 3 في ممارسة الأفراد من معهد CIPD.
- دبلوم المستوى 5 في إدارة الموارد البشرية من معهد CIPD.
- دبلوم في تدريب ممارسي أدوات التحول الثقافي من مركز "Barrett Values Centre".
- شهادة في إدارة الأغذية والمشروبات من جامعة بوكوني (Università Bocconi).



الأستاذ خالد بتال سيف البتال
عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

الوظائف الحالية

- الرئيس التنفيذي لرأس المال البشري والدعم المؤسسي في الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية - سمة (SIMAH).

الوظائف والخبرات السابقة

- نائب الرئيس التنفيذي للموارد البشرية في شركة اتحاد اتصالات - موبايلي (شركة مساهمة تعمل في مجال الاتصالات).
- الرئيس التنفيذي للموارد البشرية في شركة المكاتب التنفيذية (شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في مجال كافة الصالات والمكاتب التنفيذية في جميع مطارات المملكة العربية السعودية).
- مدير عام الموارد البشرية في الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت).
- مدير إدارة المواهب في شركة الوطنية لخدمات الأعمال (شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في مجال خدمات الأعمال).
- محلل أول للموارد البشرية والرواتب في جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية.
- مشرف موارد بشرية في شركة الوطنية لخدمات الأعمال (شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في مجال خدمات الأعمال).
- محاسب في شركة العيوني للاستثمار والمقاولات (شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في مجال الاستثمار والمقاولات).

المؤهلات

- درجة البكالوريوس في الإدارة المالية من جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية.

4.3 لجنة الترشيحات والمكافآت



الدكتور يوسف إبراهيم النملة
عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

الوظائف الحالية

- أمين سر مجلس الإدارة واللجنة الإستراتيجية للوزير في المكتب الإستراتيجي بوزارة الصحة السعودية.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت في شركة الأبحاث الرقمية (DRC).
- عضو لجان الترشيحات والمكافآت في شركة مصفاة جدة للذهب، وشركة الأندلس العقارية، وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف).

الوظائف والخبرات السابقة

- القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للموارد البشرية في شركة الخدمات المشتركة بوزارة الصحة.
- مؤسس قسم رأس المال البشري في شركة الخدمات المشتركة بوزارة الصحة.
- أستاذ مساعد في برامج ماجستير إدارة الأعمال بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- أستاذ مساعد في برامج ماجستير إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود.
- أستاذ مساعد في برامج ماجستير إدارة الأعمال بجامعة الأمير سلطان.
- مستشار إداري لمنظمات القطاع العام والخاص.

المؤهلات

- دكتوراه في إدارة الموارد البشرية.
- درجة الماجستير في إدارة الموارد البشرية.

5.3 الإدارة التنفيذية



منصور القحطاني
الرئيس التنفيذي للمعاملات والمؤسس المشارك

الوظائف الحالية

- رئيس العمليات في شركة الأبحاث الرقمية (DRC) (شركة مساهمة مدرجة تعمل في مجال أبحاث السوق وتحليل البيانات).

الوظائف والخبرات السابقة

- مدير مشاريع في شركة "TNS Kantar Arabia" (شركة مساهمة بريطانية عامة تعمل في مجال أبحاث السوق).

المؤهلات

- شهادة الثانوية العامة، المملكة العربية السعودية.



الأستاذ وليد خالد أحمد السليمان
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

الوظائف الحالية

- مؤسس والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة الأبحاث الرقمية (DRC) (شركة مساهمة مدرجة تعمل في مجال أبحاث السوق وتحليل البيانات).

الوظائف والخبرات السابقة

- المدير العام الإقليمي لشركة "TNS Kantar Market Research" (شركة مساهمة بريطانية عامة تعمل في مجال أبحاث السوق).
- مستشار اقتصادي وبخني في وزارة التجارة (جهة حكومية سعودية).
- مدير مشروع لشركة الخليج لتطوير مشروع SBM في شركة الاتصالات السعودية (شركة مساهمة عامة تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).
- محلل تطوير أعمال في شركة STC.

المؤهلات

- درجة البكالوريوس في التسويق من جامعة Sheffield Hallam، المملكة المتحدة.

5.3 الإدارة التنفيذية



الأستاذ محمد عدنان رشيد
المدير المالي

الوظائف الحالية

- المدير المالي التنفيذي في شركة الأبحاث الرقمية (DRC).

الوظائف والخبرات السابقة

- مدير التقارير المالية للمجموعة في شركة "بان" (شركة مساهمة مدرجة تعمل في مجال السلع الرأسمالية).
- مدير مالي في شركة "تشاينا هاربر للهندسة العربية المحدودة" (شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في مجال المقاولات).
- مراجع حسابات أول في شركة "ديلويت" (شركة مهنية تعمل في مجال التدقيق والتأكد والاستشارات).

المؤهلات

- اختبار تأهيل السوق المالية (CME-1)، الأكاديمية المالية، المملكة العربية السعودية.
- محاسب إداري معتمد (ACMA) من معهد المحاسبين الإداريين القانونيين، المملكة المتحدة.
- محاسب عام معتمد (CPA) من معهد المحاسبين العميين المعتمدين، باكستان.
- محاسب إداري معتمد (CMA) من معهد المحاسبين الإداريين، الولايات المتحدة الأمريكية.



الأستاذ معتز عباد عبدالله السلمي
الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال

الوظائف الحالية

- رئيس إدارة تطوير الأعمال في شركة الأبحاث الرقمية (DRC).

الوظائف والخبرات السابقة

- مدير إدارة قسم الجودة والمراجعة لتجربة المستفيد في المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء).
- أدوار استشارية وتوجيهية مع منظمات دولية بما في ذلك البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
- مساهم في المبادرات الوطنية في مجالات تجربة العميل، وذكاء الأعمال، والأداء المؤسسي.
- قيادة تطوير المنهجيات، والتقييمات، وورش العمل التنفيذية لدعم اتخاذ القرار الإستراتيجي والتحسين التنظيمي.

المؤهلات

- ماجستير إدارة أعمال في التسويق الدولي من جامعة سانت جوزيف، الولايات المتحدة الأمريكية.
- برامج تنفيذية ومهنية في صنع القرار الإستراتيجي، والقيادة المستدامة، وإدارة مؤشرات الأداء الرئيسي (KPI)، وأبحاث السوق، والتحليلات وتوليد الرؤى، والتفكير التصميمي، وتجربة العميل.

5.3 الإدارة التنفيذية



الأستاذ امتياز أكبر
الرئيس التنفيذي للأبحاث

الوظائف الحالية

- رئيس إدارة الأبحاث في شركة الأبحاث الرقمية (DRC).

الوظائف والخبرات السابقة

- مدير، قائد رؤى المستهلك في شركة "نيلسن" السعودية - نيلسن (NIQ) هي شركة أبحاث عالمية رائدة مدرجة في بورصة نيويورك (NYSE).
- مدير مشارك لرؤى المستهلك - السلع الاستهلاكية سريعة التداول (FMCG) والأعمال الدولية في شركة نيلسن بسنغافورة.
- مدير أبحاث في "YouGov" في الإمارات العربية المتحدة - "YouGov plc" هي شركة أبحاث سوق وتحليل بيانات دولية قائمة على الإنترنت ومقرها المملكة المتحدة ومدرجة في سوق الاستثمار البديل (AIM LSE).
- باحث أول في شركة "IPSOS" في الكويت - إيبسوس هي شركة أبحاث سوق واستشارات متعددة الجنسيات مقرها الرئيسي في فرنسا.

المؤهلات

- ماجستير في علم النفس من جامعة كراتشي، باكستان.
- بكالوريوس علوم (مرتبة الشرف) في علم النفس من جامعة كراتشي، باكستان.

الوظائف الحالية

- رئيس إدارة البيانات في شركة الأبحاث الرقمية (DRC).

الوظائف والخبرات السابقة

- مدير الاستراتيجية بشركة المشرق للصناعات الدوائية (شركة ذات مسؤولية محدودة).
- مستشار مالي بصندوق التنمية العقارية (جهة حكومية تعنى بالتنمية الإسكانية).

المؤهلات

- ماجستير في إدارة الأعمال، كلية لندن للأعمال (LBS)، المملكة المتحدة.
- بكالوريوس في هندسة الاتصالات، المعهد الوطني للبريد والمواصلات، المملكة المغربية.

6.3 لجان مجلس الإدارة

1.6.3 لجنة المراجعة - الاختصاصات والصلاحيات والمسؤوليات

تم تشكيل لجنة المراجعة وفقاً للوائح حوكمة الشركات وتعمل بموجب لائحة معتمدة من الجمعية العامة.

تشمل اختصاصات اللجنة وصلاحياتها ومسؤولياتها ما يلي:

التقارير المالية

- تحليل القوائم المالية الدورية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة، وتقديم رأيها وتوصياتها لضمان سلامتها ونزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
- تقديم رأيها الفني - بناءً على طلب مجلس الإدارة - حول ما إذا كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتحتوي على معلومات تمكن المساهمين والمستثمرين من تقييم المركز المالي والأداء ونموذج الأعمال والاستراتيجية للشركة.
- تحليل أي مسائل مهمة أو غير اعتيادية واردة في القوائم المالية.
- التحقيق بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو أي شخص يؤدي مهامه أو مسؤول الالتزام في الشركة أو مراجع الحسابات الخارجي.
- فحص التقديرات المحاسبية المتعلقة بالمسائل الجوهرية الواردة في القوائم المالية.
- مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة وتقديم الرأي والتوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

المراجعة الداخلية

- فحص ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة.
- تحليل تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية بشأن الملاحظات الواردة في تلك التقارير.
- مراقبة والإشراف على أداء وأنشطة المراجع الداخلي وإدارة المراجعة الداخلية لضمان توفر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء المهام والمسؤوليات الموكلة إليها.
- تقديم توصية إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين مدير وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية أو المراجع الداخلي واقتراح مكافآته.

المراجعة الخارجية

- تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن ترشيح مراجع الحسابات الخارجي وعزله وتحديد أتعابه وتقييم أدائه بعد التحقق من استقلالته ومراجعة نطاق عمله وشروط التعاقد معه.
- التحقق من استقلالية مراجع الحسابات الخارجي وموضوعيته وعدالته وفعالية أعماله، مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة.
- مراجعة خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي وأنشطته والتأكد من عدم تقديمه أعمالاً فنية أو إدارية أو استشارية خارج نطاق عمله، وإبداء الرأي حيال ذلك.
- الرد على استفسارات مراجع الحسابات الخارجي للشركة.
- مراجعة تقارير مراجع الحسابات الخارجي وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

ضمان الامتثال

- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتأكد من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها.
- التأكد من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات الصلة.
- مراجعة العقود والمعاملات المقترحة مع الأطراف ذات العلاقة وتقديم توصياتها إلى مجلس الإدارة بشأنها.
- رفع التقارير إلى مجلس الإدارة بشأن أي مسائل تتطلب اتخاذ إجراء، وتقديم التوصيات حول الخطوات الواجب اتخاذها.

الصلاحيات

- أداء مهامها، يحق للجنة المراجعة الاطلاع على سجلات ووثائق الشركة.
- طلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.
- طلب دعوة الجمعية العامة للاجتماع إذا أعاق مجلس الإدارة أداء أعمالها أو إذا تعرضت الشركة لخسائر أو أضرار جسيمة.
- عرض نتائج المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية في الشركة ورأي لجنة المراجعة بشأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية.

2.6.3 أعضاء لجنة المراجعة (السنة المالية 2025)

- السيد خالد وليد عبداللطيف السويديان - رئيس اللجنة
- السيد محمد بن يوسف حلمي - عضو
- السيد عبدالرحمن بن محمد البديوي - عضو

وتدعم اللجنة سكرتيرها السيد عبدالله محمد، الذي يشغل أيضاً منصب المراجع الداخلي ويحمل شهادات مهنية منها CIA وPMP.

3.6.3 لجنة الترشيحات والمكافآت - التأسيس والصلاحيات والمسؤوليات

تم إنشاء لجنة الترشيحات والمكافآت بناءً على موافقة الجمعية العامة خلال السنة المالية 2025.

تعمل اللجنة بموجب لائحة معتمدة، وتشمل مسؤولياتها ما يلي:

- التوصية بترشيحات مجلس الإدارة واللجان
- مراجعة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة
- تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
- تطوير والتوصية بأطر المكافآت
- ضمان توافق الحوافز مع مصالح المساهمين طويلة الأجل
- الإشراف على تنفيذ سياسة الترشيحات والمكافآت
- ترفع اللجنة تقاريرها إلى مجلس الإدارة وتعمل ضمن إطار لوائح حوكمة الشركات

4.6.3 أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت (السنة المالية 2025)

- السيد خالد بتال سيف البتال - عضو
- الدكتور يوسف إبراهيم النمله - عضو
- السيد زياد إبراهيم عبدالعزيز التويجري - عضو

ترد اجتماعات اللجنة وسجلات الحضور ضمن جداول الحوكمة في هذا التقرير. disclosed in the governance tables within this report.

7.3 اجتماعات مجلس الإدارة

1.7.3 اجتماعات الجمعية العامة والحضور

عُقد اجتماعان للجمعية العامة للمساهمين خلال السنة المالية 2025م، وفيما يلي بيان تواريخ هذه الاجتماعات وأسماء أعضاء مجلس الإدارة الذين حضروا هذه الاجتماعات:

الاسم	المنصب	الجمعية غير العادية الأولى 2025G/06/22	الجمعية غير العادية الثانية 2025G/12/18	الإجمالي
أحمد محمد أحمد القريشي	رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	2
محمد أحمد عبدالله القريشي	نائب رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	2
وليد خالد أحمد السليمان	عضو، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	✓	✓	2
منصور عايض حسن القحطاني	عضو	✓	✓	2
عبدالعزیز سعود متعب السبهان	عضو	✓	✓	2
زياد إبراهيم عبدالعزيز التويجري	عضو	✓	✓	2
فهد عبدالله سليمان السعوي	عضو	✓	✓	2
خالد بتال سيف البتال	عضو	✓	✓	2
خالد وليد عبداللطيف السويديان	عضو	✓	✓	1



2.7.3 اجتماعات مجلس الإدارة والحضور

عُقدت اجتماعات مجلس الإدارة التالية خلال السنة المالية 2025م، وفيما يلي بيان تواريخ هذه الاجتماعات وأسماء أعضاء مجلس الإدارة الذين حضروا هذه الاجتماعات:

الاسم	المنصب	الاجتماع الأول 2025G/03/13	الاجتماع الثاني 2025G/05/22	الاجتماع الثالث 2025G/08/24	الاجتماع الرابع 2025G/10/9	الاجتماع الخامس 2024G/12/21	الاجتماع السادس 2024G/12/31	الإجمالي
[1] أحمد محمد أحمد القريشي	رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	4
[2] محمد أحمد عبدالله القريشي	نائب رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	4
وليد خالد أحمد السليمان	عضو، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6
[3] منصور عايض حسن القحطاني	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	4
[4] عبدالعزیز سعود متعب السبهان	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	4
[5] زياد إبراهيم عبدالعزيز التويجري	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6
[6] فهد عبدالله سليمان السعوي	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6
خالد بتال سيف البتال	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6
خالد وليد عبداللطيف السويديان	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6

[1] استقال أحمد محمد أحمد القريشي طوعياً من مجلس الإدارة اعتباراً من 2025/12/18م.

[2] استقال محمد أحمد عبدالله القريشي طوعياً من مجلس الإدارة اعتباراً من 2025/12/18م.

[3] استقال منصور عايض حسن القحطاني طوعياً من مجلس الإدارة اعتباراً من 2025/12/18م.

[4] استقال عبدالعزیز سعود متعب السبهان طوعياً من مجلس الإدارة اعتباراً من 2025/12/18م.

[5] تم تعيين فهد عبدالله سليمان السعوي (عضو غير تنفيذي) رئيساً لمجلس الإدارة اعتباراً من 2025/12/21م.

[6] تم تعيين زياد إبراهيم عبدالعزيز التويجري (عضو مستقل) نائباً لرئيس مجلس الإدارة اعتباراً من 2025/12/21م.

7.3 اجتماعات مجلس الإدارة

3.7.3 اجتماعات لجنة المراجعة وسجل الحضور

الاسم	المنصب	الاجتماع الأول 2025/03/02	الاجتماع الثاني 2025/04/23	الاجتماع الثالث 2025/05/13	الاجتماع الرابع 2025/08/13	الاجتماع الخامس 2025/11/23	الاجتماع السادس 2025/12/07	Total
خالد السويدان	رئيس اللجنة	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	6
محمد حلمي	عضو	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	6
عبدالرحمن البديوي	عضو	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	6

4.7.3 اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت

الاسم	المنصب	الاجتماع الأول 2025/04/16	الاجتماع الثاني 2025/05/08	الاجتماع الثالث 2025/09/24	الاجتماع الرابع 2025/10/29	الاجتماع الخامس 2025/12/11	الاجتماع السادس 2025/12/16	Total
خالد البتال	رئيس اللجنة	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	6
يوسف النملة	عضو	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	6
زياد التويجري	عضو	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	6

8.3 سياسة المكافآت

1.8.3 نظرة عامة على السياسة

خلال السنة المالية 2025، اعتمدت الشركة سياسة رسمية للترشيحات والمكافآت تحكم تعويضات أعضاء مجلس الإدارة، ولجان المجلس، وكبار التنفيذيين. تمت الموافقة على السياسة من قبل مجلس الإدارة ثم من قبل الجمعية العامة خلال السنة المالية 2025.

أهداف السياسة تشمل:

- تعزيز أفضل الممارسات في حوكمة الشركات ودعم الاستدامة على المدى الطويل.
- ضمان الشفافية والعدالة والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.
- وضع معايير واضحة للترشيح وآليات تقييم قائمة على الأداء.
- موازنة هيكل المكافآت مع إستراتيجية الشركة وأهدافها وخلق القيمة على المدى الطويل.
- جذب وتحفيز والاحتفاظ بأعضاء مجلس الإدارة والقيادات التنفيذية المؤهلين.
- يوائم هذا الإطار مع لوائح حوكمة الشركات والقوانين والمتطلبات التنظيمية الأخرى المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

2.8.3 التنازل عن المكافآت والحقوق

خلال السنة المالية 2025، تنازل أعضاء مجلس الإدارة غير المستقلين عن مكافآتهم السنوية من أجل دعم الشركة.

لم يتنازل أي من كبار التنفيذيين عن أي مكافأة أو استحقاق تعويضي.

لم تكن هناك أي ترتيبات أو اتفاقيات تنازل بموجبها أي مساهم في الشركة عن أي حقوق في الأرباح.

الأهداف والحوكمة

توائم السياسة بين المكافآت وإستراتيجية الشركة طويلة المدى، وتعزز المساءلة عن الأداء، وتدعم الاحتفاظ بالقيادات، وتضمن العدالة والتنافسية والامتثال التنظيمي. وتتولى لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية الإشراف، حيث توصي بهيكل المكافآت، وتراقب التنفيذ، وتراجع آليات تقييم الأداء. وتخضع مقترحات المكافآت لموافقة مجلس الإدارة، وعند الحاجة، لموافقة الجمعية العامة.

3.8.3 هيكل المكافآت

مجلس الإدارة واللجان

تتكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان من مكافأة سنوية ثابتة وبدلات حضور الاجتماعات، مع تعويضات إضافية لأعضاء المجلس مقابل المشاركة في اللجان حيثما ينطبق ذلك. ويجوز لمجلس الإدارة صرف مكافآت إضافية لأعضاء المجلس أو لأحدهم تقديراً لجهود استثنائية أو أداء مالي استثنائي.

يجب أن يتناسب هيكل المكافآت مع نشاط الشركة والمهارات والخبرة المطلوبة لإدارتها، ويجب أن يكون متنسقاً مع إستراتيجية الشركة وأهدافها، وأن يهدف إلى جذب الكفاءات العالية وتعزيز قدرة الشركة على تحقيق أهدافها.

تم تعزيز حوكمة المكافآت من خلال الموافقة على السياسة الرسمية، والحوافز المرتبطة بالأداء، والإفصاح التنظيمي الكامل.



كبار التنفيذيين

يوافق مجلس الإدارة على مكافآت كبار التنفيذيين (الرئيس التنفيذي والمديرين التنفيذيين) بناءً على توصية لجنة الترشيحات والمكافآت.

يجب أن يكون هيكل المكافآت متناسباً مع نشاط الشركة والمهارات والخبرة المطلوبة لإدارتها، ضمن إطار عادل وتنافسي ومستدام يدعم تحقيق إستراتيجية الشركة قصيرة وطويلة المدى، مع مراعاة ما يلي:

- الارتباط بالأداء الفردي وأداء الشركة وخلق قيمة مستدامة للمساهمين.
- العدالة والتنافسية في سوق العمل المحلي والإقليمي، مع إجراء مراجعات دورية لمواءمة السوق.
- إدارة المخاطر من خلال ضوابط واضحة للمكافآت المتغيرة ومنع الحوافز للإفراط في اتخاذ المخاطر.
- أن تهدف المكافآت إلى جذب أفضل المواهب وتعزيز قدرة الشركة على تحقيق أهدافها.

الحوكمة والإفصاح

يتم تحديد مكافآت مجلس الإدارة ولجانه وكبار التنفيذيين وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء اللجان، وكبار التنفيذيين سنوياً في تقرير مجلس الإدارة، وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

مراجعة السياسة

يراقب مجلس الإدارة تنفيذ سياسة المكافآت، ويتحقق من فعاليتها، ويعدلها حسب الحاجة. وتخضع هذه السياسة أيضاً لمراجعة دورية من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت لغرض تطويرها وتحديثها وفقاً للأنظمة واللوائح ذات الصلة، وبما يراه مجلس الإدارة مناسباً.

الانحراف عن السياسة

لا يوجد أي انحراف بين المكافآت الممنوحة وسياسة المكافآت المعمول بها.

8.3 سياسة المكافآت

4.8.3 مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات الاجتماعات خلال السنة المالية 2025

ملاحظة-1: بسبب النتائج المالية 2025، تنازل أربعة من أعضاء مجلس الإدارة غير المستقلين عن مكافآتهم السنوية.

م	اسم العضو	المكافآت الثابتة (سنوي)						المكافآت المتغيرة (سنوي)							
		مبلغ محدد (مكافأة)	بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة	إجمالي بدل حضور اجتماعات اللجان	مزايا عينية	مكافآت مقابل الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية	مكافآت رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو السكرتير إذا كان عضواً	الإجمالي	نسبة من الأرباح	مكافآت دورية	خطط الحوافز قصيرة الأجل	خطط الحوافز طويلة الأجل	أسهم ممنوحة (أدخل القيمة)	الإجمالي	End-of-service award
الأعضاء المستقلون															
1	خالد بتال سيف البتال	45,192	18,000	15,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	78,192
2	خالد وليد عبد اللطيف السويديان	45,192	18,000	14,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	77,192
3	زياد إبراهيم عبد العزيز التويجري	45,192	18,000	15,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	78,192
أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين															
4	فهد عبدالله سليمان السعوي	ملاحظة-1	18,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	18,000
5	أحمد محمد أحمد القرشي	-	12,000	144,658	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	156,658
6	محمد أحمد عبد الله القرشي	72,329	12,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	84,329
7	عبد العزيز سعود متعب السبعان	ملاحظة-1	12,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	12,000
الأعضاء التنفيذيون															
8	وليد خالد أحمد السليمان	ملاحظة-1	18,000	120,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	138,000
9	منصور عائض حسن القحطاني	ملاحظة-1	12,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	12,000

ملاحظة-2: كانت هذه المبالغ مستحقة الدفع بحلول نهاية عام 2025.

8.3 سياسة المكافآت

5.8.3 مكافآت لجنة المراجعة خلال السنة المالية 2025

اسم العضو	المكافآت الثابتة	بدل حضور اجتماعات المجلس	الإجمالي
خالد وليد عبد اللطيف السويديان	37,644	18,000	55,644
محمد بن يوسف حلمي	35,096	-	35,096
عبد الرحمن بن محمد البديوي	35,096	-	35,096

ملاحظة: كانت هذه المبالغ مستحقة الدفع بحلول نهاية عام 2025.

6.8.3 مكافآت لجنة الترشيحات والمكافآت خلال السنة المالية 2025

اسم العضو	المكافآت الثابتة	بدل حضور اجتماعات المجلس	الإجمالي
خالد بتال سيف البتال	31,562	18,000	49,562
زياد إبراهيم عبد العزيز التويجري	29,014	18,000	47,014
د. يوسف إبراهيم النملة	29,014	-	29,014

ملاحظة: كانت هذه المبالغ مستحقة الدفع بحلول نهاية عام 2025.

7.8.3 إجمالي مكافآت كبار التنفيذيين الخمسة بما في ذلك الرئيس التنفيذي والمدير المالي خلال السنة المالية 2025

الإجمالي العام	إجمالي المكافآت لكونهم أعضاء مجلس إدارة	مكافأة نهاية الخدمة	المكافآت المتغيرة (سنوي)					المكافآت الثابتة (سنوي)			
			الإجمالي	الأسهم الممنوحة (قيمة)	خطط الحوافز طويلة الأجل	خطط الحوافز قصيرة الأجل	الأرباح	المكافآت الدورية	الإجمالي	المزايا العينية	البدلات
6,472,132	Note-2	286,932	-	-	-	-	-	6,185,200	-	340,000	5,845,200

ملاحظة-1: من أجل حماية مصالح الشركة ومساهمتها وموظفيها، وتجنب أي خطر من المنافسة في سوق رأس المال البشري التي قد تنجم عن الإفصاح بالتفصيل حسب المسميات الوظيفية والمناصب، تم الإفصاح عن تفاصيل مكافآت كبار التنفيذيين على أساس جماعي وفقاً لمتطلبات المادة 90 (4-ب) من لوائح حوكمة الشركات. وبناءً على ذلك، لا يتم عرض تفاصيل المكافآت وفقاً لـ "الملحق (1) لمكافآت كبار التنفيذيين" من لوائح حوكمة الشركات.

ملاحظة-2: من أجل دعم الشركة، تنازل الرئيس التنفيذي عن مكافآته السنوية بصفته عضواً في مجلس الإدارة، وذلك بناءً على النتائج المالية لعام 2025.

9.3 معاملات الأطراف ذات العلاقة

1.9.3 ملخص الإفصاح

تحتفظ الشركة بإجراءات لتحديد ومراجعة والإفصاح عن معاملات الأطراف ذات العلاقة وفقاً للأنظمة ومعايير الحوكمة المعمول بها. تتم مراجعة جميع معاملات الأطراف ذات العلاقة لضمان العدالة والشفافية والتوافق مع مصالح المساهمين.

2.9.3 الأعمال المنافسة ومعاملات الأطراف ذات العلاقة

خلال السنة المالية 2025، لم يشارك أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة ولجانه أو أي عضو من الإدارة التنفيذية في أي أعمال تنافس أعمال الشركة.

تضم الأطراف ذات العلاقة كبار المساهمين، وأعضاء مجلس الإدارة، والموظفين القياديين في الشركة وأقاربهم. ويتم الموافقة على أسعار وشروط معاملات الأطراف ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة الشركة، وهي تقع ضمن سياق أعمال الشركة الاعتيادية.

لم تكن هناك معاملات جوهرية مع أطراف ذات علاقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، باستثناء تعويضات أعضاء مجلس الإدارة والموظفين القياديين التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية المراجعة للسنة وفي هذا التقرير.

10.3 المراجعة الداخلية

1.10.3 الهيكل

تعمل وظيفة المراجعة الداخلية بشكل مستقل وترفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة. الوظيفة مسؤولة عن تقييم كفاية وفعالية الضوابط الداخلية، وعمليات إدارة المخاطر، وأنظمة الحوكمة.

2.10.3 نطاق المراجعة

خلال السنة المالية 2025، راجعت وظيفة المراجعة الداخلية العمليات التشغيلية والمالية وعمليات الامتثال الرئيسية، بما في ذلك:

- الضوابط المالية.
- إدارة المخاطر والحوكمة.
- ضوابط تكنولوجيا المعلومات والبيانات بشكل عام.

تم تنفيذ أنشطة المراجعة وفقاً لخطط المراجعة المعتمدة والمعايير التنظيمية.

3.10.3 نتائج المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة ورأي لجنة المراجعة حول كفاية نظام الرقابة الداخلية للشركة.

تحرص لجنة المراجعة على إيجاد نظام رقابة داخلية مناسب وفعال يتضمن سياسات وإجراءات معدة تحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية، ويتم فحص ومراجعة نظام الرقابة الداخلية المتكامل سنوياً من قبل لجنة المراجعة. كما تبذل الشركة جهوداً متكاملة لتحسين بيئة الرقابة من خلال التطوير والمراجعة المستمرة للسياسات والإجراءات للحد من أي تجاوزات ولتجنب وتصحيح أي قصور في نظام الرقابة الداخلية.

ركزت لجنة المراجعة على القضايا ذات المخاطر العالية من خلال اعتماد خطة مراجعة قائمة على المخاطر، ومتابعة كفاية وفعالية إجراءات الرقابة بالإضافة إلى أعمال أخرى، والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والخارجية التي أجريت خلال السنة المالية 2025 ميلادي لضمان الفعالية المعقولة للضوابط الداخلية وإجراءات الرقابة.

4.10.3 رأي لجنة المراجعة

لم تحدد اللجنة أي أخطاء جوهرية أو مخالفات جسيمة تتطلب لفت الانتباه إليها. وبناءً على ذلك، تعتقد لجنة المراجعة أن أنظمة الرقابة الداخلية والرقابة المالية وإدارة المخاطر في الشركة كافية بشكل عام وفعالة بشكل معقول. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن أي نظام رقابة داخلية، بغض النظر عن فعاليته، لا يمكنه تقديم تأكيد مطلق، بل يوفر تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بسلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلية. وبالرغم من ذلك، توصي اللجنة بمواصلة الجهود لتطوير وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والرقابة المالية وإدارة المخاطر في الشركة وخططها المستقبلية من خلال تنفيذ توصيات المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، وكذلك الإجراءات التصحيحية المتفق عليها.

5.10.3 تعارض توصيات لجنة المراجعة مع قرارات مجلس الإدارة

لم يكن هناك أي تعارض بين توصيات لجنة المراجعة وقرارات مجلس الإدارة في أي من مسائل اللجنة، ليس فقط فيما يتعلق بتعيين المراجع الخارجي

12.3 العقوبات والجزاءات

1.12.3 الإفصاح عن العقوبات

خلال السنة المالية 2025، لم تتعرض الشركة لأي عقوبات أو جزاءات تفرضها السلطات التنظيمية.

2.12.3 الإجراءات التنظيمية

لم يتم الإبلاغ عن أي إجراءات تنظيمية تؤثر بشكل جوهري على عمليات الشركة خلال السنة المالية.

11.3 الامتثال

1.11.3 متطلبات لوائح حوكمة الشركات غير الممتثلة وأسباب ذلك

تلتزم الشركة بجميع القوانين واللوائح المعمول بها والتي تحكم الشركات المدرجة في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك لوائح حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية ومتطلبات الإدراج المطبقة على السوق الموازية (نمو).

المادة	موضوع المادة	أسباب عدم الامتثال
المادة 37	تدريب أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين	مادة استرشادية، ولكن بدأت الشركة بتحديد الاحتياج التدريبي للإدارة التنفيذية ومدراء الإدارات وجاري بناء خطة تدريبية مناسبة عبر لجنة الترشيحات والمكافآت.
المادة 39	الآليات اللازمة للتقييم السنوي لأداء المجلس وأعضائه ولجانه والإدارة التنفيذية باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية	مادة استرشادية، ولكن بدأت الشركة ببناء مؤشرات أداء رئيسية للإدارات التنفيذية مبنية على مؤشرات أداء الشركة المعتمدة من مجلس الإدارة، وجاري مراجعتها واعتمادها لتفعيلها على الإدارات.
المادة 67 و 68	تشكيل لجنة إدارة المخاطر واختصاصاتها	مادة استرشادية، ومع ذلك، يتم تنفيذ وظيفة إدارة المخاطر بشكل مشترك من قبل عضو معين من الإدارة التنفيذية ولجنة المراجعة.
المادة 92	تشكيل لجنة حوكمة الشركات	مادة استرشادية، ومع ذلك، يقوم مجلس الإدارة بتنفيذ مهام الحوكمة من قبل متخصص معين من الإدارة التنفيذية.

الأداء المالي

04

90	رسالة المدير المالي	1.4
92	تقرير المراجع المستقل	2.4
92	نظرة عامة على الأداء المالي	3.4
94	إجمالي الأصول، الالتزامات وحقوق الملكية	4.4
95	النتائج المالية	5.4
96	مديونية الشركة	6.4
97	بيان أدوات الدين والأوراق المالية	7.4
97	المدفوعات النظامية	8.4
97	أسهم الخزينة	9.4
97	الإقرارات	10.4

1.4 رسالة المدير المالي

عكست نتائج عام 2025 مرحلةً من التحول وإعادة هيكلة المحفظة، حيث شكّل النجاح في تنويع الأعمال والانضباط المالي الركيزة الأساسية لتحقيق انتعاش ممنهج للشركة.



عكست السنة المالية 2025 عاماً من تعزيز ركائز الشركة من خلال توسيع مزيج عملاتها، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز القدرات عبر مجالات الأبحاث وتحليل البيانات والخدمات الاستشارية وتطوير الحلول والمنتجات الرقمية.

انخفضت الإيرادات بنسبة 25% مقارنة بالسنة المالية 2024، ومن منظور القطاعات، انخفضت الإيرادات بنسبة 25% مقارنةً بالسنة المالية 2024. ومن منظور القطاعات، تراجعت إيرادات القطاع الحكومي بنسبة 31%، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تباطؤ تنفيذ المشاريع خلال السنة المالية 2025. ومن ناحية أخرى، أظهر القطاع الخاص نمواً، حيث تضاعفت الإيرادات أكثر من مرتين مقارنة بالعام السابق. وقد ساهمت مشاركات القطاع الخاص، التي تتميز بدورات مشاريع أقصر وتنفيذ أسرع، بشكل إيجابي في أداء السنة المالية 2025. كما يعكس هذا التحول إستراتيجية الشركة المستمرة لتنويع مصادر إيراداتها وتقليل الاعتماد على مشاريع القطاع الحكومي، وبالتالي تقليل مخاطر التركيز.

بلغت الإيرادات المحققة من المشاريع القائمة 28.0 مليون ريال في السنة المالية 2025، مقارنة بـ 48.1 مليون ريال في السنة المالية 2024. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى الانتهاء من عدة عقود كبرى مرحلة من سنوات سابقة، فضلاً عن الطبيعة القائمة على التقدم في تحقيق الإيرادات للمشاريع الجديدة والجارية وفقاً للمتطلبات التعاقدية.

وفي الوقت نفسه، استمرت الشركة في تأمين تعاقدات جديدة؛ حيث ارتفعت الإيرادات من المشاريع الجديدة إلى 19.3 مليون ريال في السنة المالية 2025، مقارنة بـ 15.0 مليون ريال في السنة المالية 2024، مما عوض جزئياً الانخفاض الناتج عن المشاريع المكتملة.

انخفضت تكلفة الإيرادات بنسبة 11% مقابل انخفاض بنسبة 25% في الإيرادات، وهو ما كان أقل من نسبة انخفاض الإيرادات، ونتج ذلك عن انخفاض التكاليف المباشرة جنباً إلى جنب مع الإيرادات بينما ظل الجزء الثابت من التكلفة (التكاليف المتعلقة بالموظفين) عند نفس المستوى. ونتيجة لذلك، كان الانخفاض في تكلفة الإيرادات غير متناسب مع انخفاض الإيرادات، مما أدى إلى انخفاض في إجمالي الربح وهامش إجمالي الربح من 33% في السنة المالية 2024 إلى 21% في السنة المالية 2025. وعلى جانب المصاريف التشغيلية، انخفضت مصاريف البيع والتسويق بنسبة 41%، مما يعكس انخفاض نشاط الحملات مقارنة بالسابق.

زادت المصاريف العمومية والإدارية بشكل طفيف بنسبة 2%. وبناءً على ذلك، سجلت الشركة صافي خسارة قدرها 5.3 مليون ريال، مقارنة بصافي ربح قدره 5.9 مليون ريال في السنة المالية 2024. وبالرغم من التراجع في الأداء التشغيلي، ساعدت عدة عوامل مالية في الحد من الخسارة الإجمالية؛ حيث زادت الإيرادات الأخرى بنسبة 107%، ويرجع ذلك أساساً إلى الأرباح المحققة من وادئ المرابحة الإسلامية لأجل، كما انخفضت تكلفة التمويل على القروض الإسلامية بنسبة 73%، مما يعكس انخفاض مستوى أرصدة القروض خلال السنة المالية 2025، وكلاهما نتج عن إدارة أفضل للسيولة خلال عام 2025، بينما انخفضت أيضاً مصروفات الزكاة.

من منظور السيولة وإدارة رأس المال، حافظت الشركة على انضباط مالي حذر خلال العام. تمّت إدارة احتياجات رأس المال العامل بكفاءة لدعم المتطلبات التشغيلية، كما تم خفض مستويات الديون وانخفضت تكاليف التمويل، وتم توظيف الفوائض النقدية في ودائع مضاربة إسلامية قصيرة الأجل تولّد عوائد تعزز ربحية الشركة. وكجزء من الأصول غير المتداولة، قامت الشركة برسمة تكاليف تطوير الحلول والمنتجات الرقمية بما يتماشى مع استراتيجيتها للتنويع.

وبالنظر إلى المستقبل، تواصل الإدارة التركيز على تعزيز قاعدة إيرادات الشركة من خلال التوسع المستمر في القطاع الخاص، وتعزيز وضوح فرص المشاريع المستقبلية، والحفاظ على إدارة منضبطة للتكاليف، والمضي قدماً في مبادرات التحول الرقمي وتطوير المنتجات، بما يدعم النمو والاستدامة على المدى الطويل.

محمد عدنان رشيد
المدير المالي التنفيذي

الأداء المالي

2.4 تقرير المراجع المستقل

وفقاً لرأي المراجع الخارجي للشركة، فإن القوائم المالية تظهر بوضوح، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2025، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ("SOCPA").

3.4 نظرة عامة على الأداء المالي

تقدم الأقسام التالية تحليلاً مفصلاً لتكوين الإيرادات، والأداء التشغيلي، والمركز المالي، وإدارة السيولة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

28.0 مليون

إيرادات المشاريع القائمة

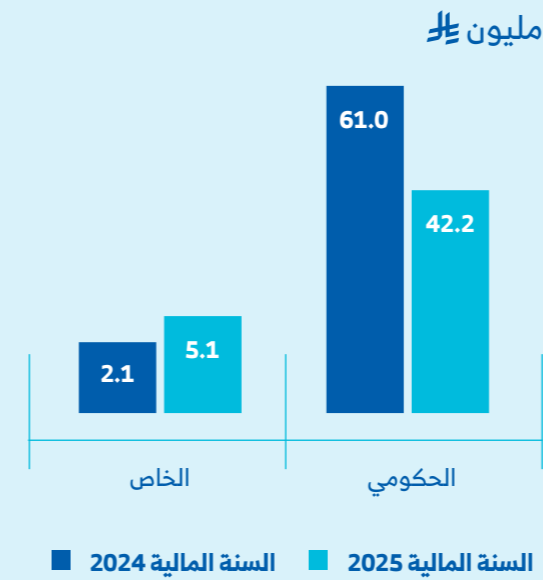
19.3 مليون

إيرادات المشاريع الجديدة

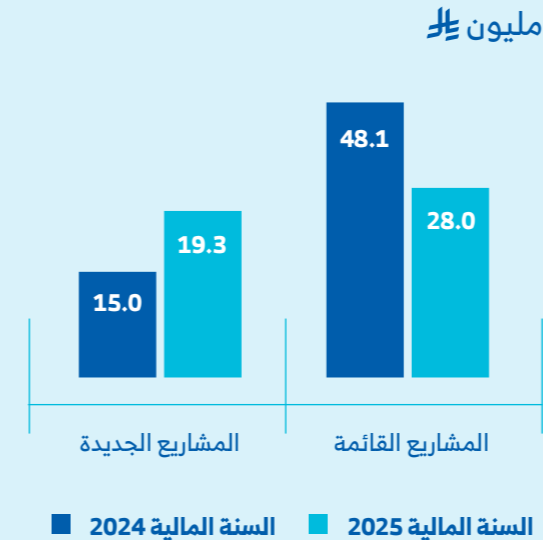
الإيرادات وربحية الإجمالي

انخفضت إيرادات السنة المالية 2025 بنسبة 25% مقارنة بالسنة المالية 2024، ويعكس هذا الانخفاض ما يلي:

الإيرادات حسب القطاع



المساهمة في الإيرادات (المشاريع القائمة مقابل الجديدة)



- تغير في الإيرادات المعترف بها من المشاريع القائمة والجديدة ومزيج الإيرادات بين القطاعين الحكومي والخاص.
- بلغت الإيرادات المعترف بها من المشاريع القائمة 28.0 مليون ريال خلال السنة المالية 2025 مقارنة بـ 48.1 مليون ريال في السنة المالية 2024، ويرجع ذلك أساساً إلى اكتمال العقود الحكومية الكبرى المرحلة من السنوات السابقة، بالإضافة إلى التقدم في أداء المشاريع الجديدة والقائمة بناءً على المتطلبات التعاقدية.
- ارتفعت الإيرادات من المشاريع الجديدة إلى 19.3 مليون ريال مقارنة بـ 15.0 مليون ريال في السنة المالية 2024، مما ساهم جزئياً في تعويض الانخفاض الناتج عن المشاريع المكتملة.
- انخفضت الإيرادات من القطاع الحكومي بنسبة 31% في السنة المالية 2025، ويرجع ذلك أساساً إلى تباطؤ أنشطة المشاريع في القطاعات الحكومية.
- ارتفعت الإيرادات المعترف بها من القطاع الخاص لتصل إلى أكثر من ضعف إيرادات العام الماضي، حيث ساهمت مشاريع القطاع الخاص، بدورات تنفيذ أقصر، بشكل إيجابي في إيرادات عام 2025 ودعمت استراتيجية الشركة لتنويع مصادر إيراداتها.
- انخفضت تكلفة الإيرادات بنسبة 11% مقارنة بانخفاض بنسبة 25% في الإيرادات، حيث انخفضت التكاليف المباشرة مع انخفاض النشاط بينما ظلت التكاليف الثابتة المتعلقة بالموظفين مستقرة. أدى هذا الانخفاض إلى تقليص إجمالي الربح وخفض هامش الربح الإجمالي إلى 21% بدلاً من 33%.

الإيراد (مليون ريال)	الإيرادات حسب المصدر الجغرافي
46,994,623	عملاء داخل المملكة العربية السعودية
295,550	عملاء خارج المملكة العربية السعودية
47,290,173	إجمالي الإيرادات

المصاريف التشغيلية، والربحية التشغيلية والصافية

سجلت الشركة خسارة تشغيلية قدرها 4.2 مليون ريال في السنة المالية 2025 مقارنة بربح تشغيلي قدره 7.9 مليون ريال في السنة المالية 2024. ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع ربحية الإجمالي كما هو موضح أعلاه.

انخفضت مصاريف البيع والتسويق بنسبة 41% (0.5 مليون ريال)، مما يعكس انخفاض نشاط الحملات مقارنة بالعام السابق.

ارتفعت المصاريف العامة والإدارية بنسبة 2% بعد رسمة أثر تكاليف تطوير المنتجات البالغة 0.9 مليون ريال. وكان الارتفاع مدفوعاً بشكل أساسي إلى التوسع في الكوادر البشرية وإجراء تعديلات في الرواتب. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الموظفين، بمن فيهم كبار التنفيذيين والمديرين الذين انضموا في منتصف الربع الأول من عام 2024، كان لهم تأثير مالي جزئي فقط في عام 2024 ولكن كان لهم تأثير مالي كامل خلال السنة المالية 2025.

ارتفع مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بمقدار 0.9 مليون ريال لتغطية مخاطر التحصيل المشكوك فيه لدمم مدينة تجارية متأخرة السداد.

بلغ صافي الخسارة للسنة المالية 2025 ما قيمته 5.3 مليون ريال مقارنة بصافي ربح قدره 5.9 مليون ريال في السنة المالية 2024. ونتج صافي الخسارة عن انخفاض الربحية التشغيلية كما هو موضح أعلاه.

ساهمت زيادة في الإيرادات الأخرى بنسبة 107%، إلى جانب انخفاض تكاليف التمويل على القروض الإسلامية بنسبة 73% ومصروف الزكاة، في تقليل صافي الخسارة.

زادت الإيرادات الأخرى بشكل أساسي بسبب الأرباح المحققة من ودائع المضاربة الإسلامية لأجل. وانخفضت تكاليف التمويل مما يعكس انخفاض مستويات أرصدة القروض خلال السنة المالية 2025.

الأداء المالي

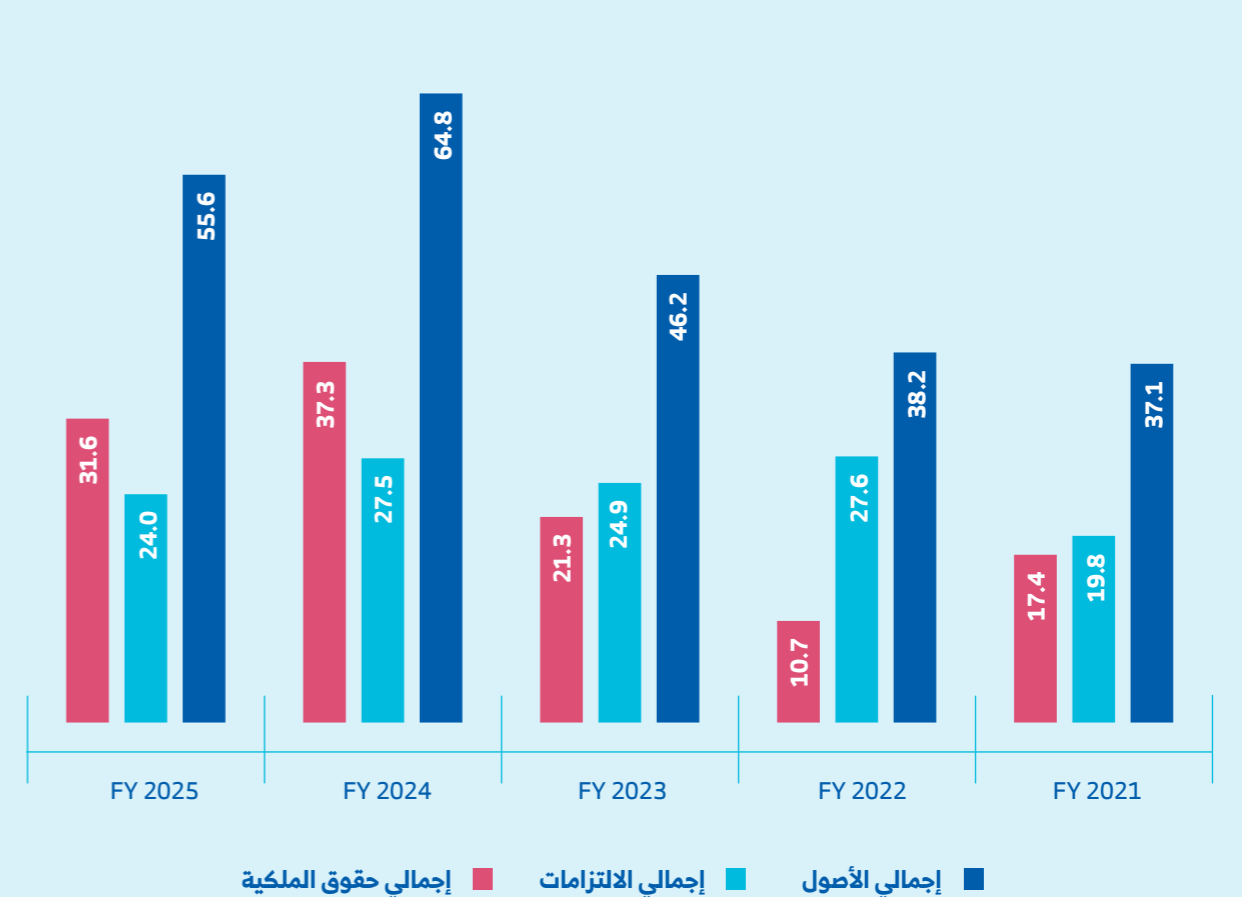
5.4 النتائج المالية على مدى السنوات الخمس الماضية والاختلافات الجوهرية في نتائج التشغيل عن نتائج العام السابق

السنة المالية (FY)	2025	2024	2023	2022	2021	2025 مقابل 2024
الإيرادات	47,290,173	63,054,027	54,291,812	26,688,576	32,485,138	-25%
تكلفة الإيرادات	(37,560,672)	(41,981,899)	(34,467,931)	(22,008,131)	(20,177,826)	-11%
إجمالي الربح	9,729,501	21,072,128	19,823,881	4,680,445	12,307,312	-54%
مصاريف البيع والتسويق	(697,872)	(1,190,618)	(272,447)	(1,010,467)	(1,304,146)	-41%
المصاريف العمومية والإدارية	(12,219,583)	(11,947,058)	(7,607,695)	(9,932,460)	(9,435,247)	2%
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)	(876,372)	8,019	-	-	-	-11029%
خسارة القيمة العادلة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL)	(129,802)	-	-	-	-	-100%
ربح من استبعاد أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL)	23,890	-	-	-	-	100%
الربح (الخسارة) التشغيلية	(4,170,238)	7,942,471	11,943,739	(6,262,482)	1,567,919	-153%
تكلفة التمويل	(1,239,548)	(1,495,816)	(1,274,696)	(1,018,627)	-	-17%
إيرادات أخرى	982,080	473,632	459,995	547,850	22,649	107%
صافي الربح (الخسارة) قبل الزكاة	(4,427,706)	6,920,287	11,129,038	(6,733,259)	1,590,568	-164%
مصرف الزكاة	(833,088)	(990,816)	(596,738)	(345,847)	(165,669)	-16%
صافي الربح (الخسارة) للسنة	(5,260,794)	5,929,471	10,532,300	(7,079,106)	1,424,899	-189%

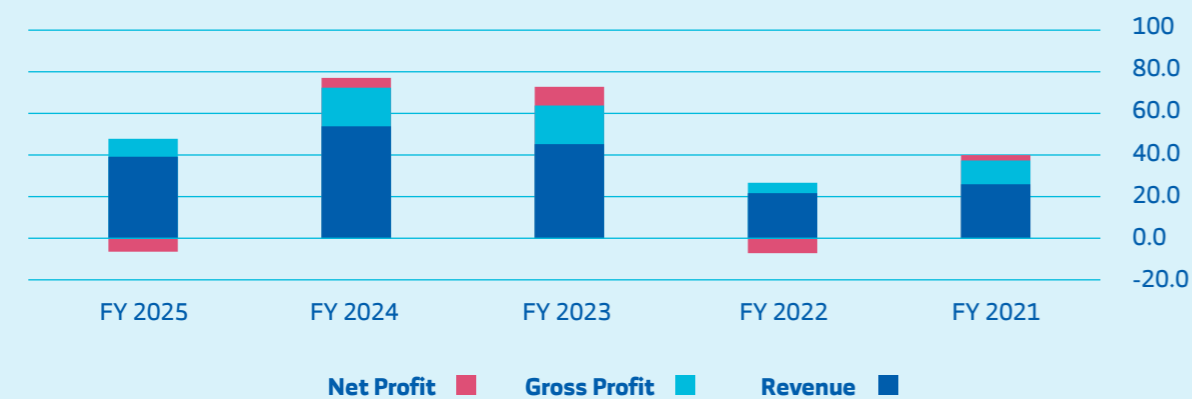
4.4 إجمالي الأصول، إجمالي الالتزامات وإجمالي حقوق الملكية على مدى السنوات الخمس الماضية

السنة المالية (FY)	2025	2024	2023	2022	2021
إجمالي الأصول	55,561,902	64,797,189	46,240,475	38,249,229	37,128,787
إجمالي الالتزامات	23,989,227	27,455,888	24,916,411	27,597,291	19,757,099
إجمالي حقوق الملكية	31,572,675	37,341,301	21,324,064	10,651,938	17,371,688

إجمالي الأصول، إجمالي الالتزامات وإجمالي حقوق الملكية على مدى السنوات الخمس الماضية



Financial results over last five years and material differences in operating results from previous year's results



الأداء المالي

بيان المركز المالي

الأصول غير المتداولة

ارتفعت الأصول غير المتداولة بنسبة 17%، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى رسمة تكاليف تطوير المنتجات المنعكسة في بند "أعمال رأسمالية قيد التنفيذ" (CWIP).

ارتفعت الأصول غير الملموسة نتيجة لتحسينات نظام المحاسبة ونقل التطبيقات المطورة داخلياً والمكتملة من بند الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

انخفضت الممتلكات والمعدات وأصول حق الاستخدام بسبب الاستهلاك والإطفاء.

الأصول المتداولة

انخفضت الأصول المتداولة بنسبة 20% (بمقدار 11.0 مليون ريال)، مدفوعة بشكل أساسي بـ:

- انخفاض النقد والنقد المعادل (19%).
- انخفاض ذمم مدينة (34%).
- انخفاض أصول العقود (21%).
- انخفاض المصاريف المدفوعة مقدماً والأصول الأخرى (12%).

شمل النقد والنقد المعادل 5.9 مليون ريال في أرصدة بنكية و16.1 مليون ريال مستثمرة في ودايع مرابحة إسلامية لأجل مرتبطة بسعر "سايبور" (SIBOR).

انخفضت الذمم المدينة تماشياً مع انخفاض الإيرادات. كما انخفضت أصول العقود نظراً لأن الفواتير تجاوزت الإيرادات المعترف بها خلال الفترة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 15 (IFRS).

انخفض رصيد المصاريف المدفوعة مقدماً بشكل أساسي بسبب إطفاء الرصيد خلال الفترة، وكذلك بسبب انخفاض خطابات الضمان (LGS) المرتبة على أساس هامش نقدي والتي انخفضت بنسبة 16%.

حقوق الملكية

انخفض إجمالي حقوق الملكية بنسبة 15%، ويرجع ذلك أساساً إلى صافي الخسارة للسنة المالية 2025 والتعديلات الاكتوارية المتعلقة بمنافع نهاية الخدمة للموظفين.

المطلوبات

انخفضت المطلوبات المتداولة بنسبة 23% (بمقدار 3.6 مليون ريال)، مدفوعة بشكل أساسي بانخفاض الذمم الدائنة، والمصاريف المستحقة، والمطلوبات الأخرى التي نتجت عن انخفاض المستحقات المتعلقة بالموظفين، وتكاليف الاستشاريين المستحقة، والذمم الدائنة.

وقد انخفضت جميع هذه البنود بسبب سداد هذه المبالغ التي كانت قائمة في نهاية عام 2024، وانخفاض الأرصدة القائمة كما في نهاية عام 2025 بسبب تراجع مستوى الأعمال (الإيرادات والعمليات) للشركة.

زادت المطلوبات غير المتداولة بشكل طفيف، ويرجع ذلك أساساً إلى سداد التزامات الإيجار. وزادت التزامات منافع الموظفين المحددة بسبب الاعتراف بمصروفات التقييم الاكتواري.

السيولة وإدارة رأس المال

حافظت الشركة على إدارة منضبطة للسيولة طوال السنة المالية 2025.

تم تخفيض مستويات الدين، وتراجعت تكاليف التمويل، وتمت إدارة الموارد النقدية بشكل مثالي لدعم المتطلبات التشغيلية وربحية الشركة. تم استثمار الفائض النقدي في وديعة مرابحة إسلامية لأجل بمدة استحقاق شهر واحد مع خيار التجديد. وتحقق وديعة المرابحة الإسلامية أرباحاً تخضع لسعر السايبور (SIBOR) السائد.

6.4 مديونية الشركة

كما في 31 ديسمبر 2025، تتمثل مديونية الشركة بشكل أساسي في تسهيلات تمويل بنكية.

تم ترتيب القرض القائم كما في نهاية عام 2025 من بنك البلاد بموجب تسهيلات إسلامية. القرض تم الحصول عليه بموجب تمويل مشروع، ويتم سداده عند استلام التحصيلات من العميل.

لدى الشركة التزامات محتملة ناشئة عن خطابات ضمان قائمة بمبلغ 1.12 مليون ريال كما في 31 ديسمبر 2025.

المبلغ (ٳ)	الوصف
1,597,707	الرصيد في بداية العام
-	القروض التي تم الحصول عليها
114,766	الفائدة المستحقة
-375,782	القروض والفوائد المسددة
1,336,691	الرصيد في نهاية العام

7.4 بيان أدوات الدين والأوراق المالية

لم تصدر الشركة أي أدوات دين، أو صكوك، أو أدوات قابلة للتحويل، أو أوراق مالية مماثلة خلال السنة المالية 2025.

8.4 المدفوعات النظامية

الزكاة وضريبة القيمة المضافة ("VAT")

خلال السنة المالية 2025، سددت الشركة زكاة بمبلغ 991,894 ريال تتعلق بالإقرار الزكوي لعام 2024. وبلغت الزكاة المستحقة في نهاية السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 833,088 ريال، وهي تتعلق بتلبية متطلبات مصروف الزكاة لعام 2025.

بلغت ضريبة القيمة المضافة المسددة خلال السنة المالية 2025 مبلغ 7.0 مليون ريال، وبلغت ضريبة القيمة المضافة المستحقة في نهاية السنة 0.7 مليون ريال والتي تم سداها لاحقاً لنهاية السنة وفقاً لمتطلبات القوانين والأنظمة المعمول بها. خلال العام، بلغت ضريبة الاستقطاع المسددة 302,115 ريال والمستحقة 8,531 ريال.

الرسوم واشتراكات التأمينات الاجتماعية (GOSI)

بلغت الرسوم المستحقة في نهاية العام، 31 ديسمبر 2025، صفرًا.

أما بالنسبة ل اشتراكات التأمينات الاجتماعية (GOSI) المدفوعة خلال عام 2025، فقد بلغت 2,487,624 ريال سعودي. وبلغ المبلغ المستحق في نهاية السنة، 31 ديسمبر 2025، 207,664 ريال سعودي، والذي تم سداه أيضاً بعد نهاية السنة المالية.

9.4 أسهم الخزينة

كما في نهاية العام 31 ديسمبر 2025، كانت الشركة تحتفظ بأسهم خزينة تبلغ 136,353 سهماً بسعر 10 ريالات لكل منها، ووافقت الجمعية العامة على استخدامات أسهم الخزينة كما يلي:

- الوفاء بحق حاملي أدوات الدين القابلة للتحويل لتحويلها إلى أسهم وفقاً لشروط وأحكام تلك الأدوات.
- عمليات مبادلة الأسهم للاستحواذ على أسهم أو حصص شركة أو شراء أصل.
- تخصيصها لموظفي الشركة كجزء من خطة أسهم الموظفين.
- أي غرض آخر تعتمده الجهات ذات العلاقة.

10.4 الإقرارات

يؤكد مجلس الإدارة ما يلي:

- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المعمول بها وتعتبر بشكل عادل وصحيح عن المركز المالي للشركة ونتائج العمليات.
- تحافظ الشركة على أنظمة رقابة داخلية كافية.
- لا توجد شكوك جوهرية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- التزمت الشركة بجميع الأنظمة واللوائح المعمول بها والتي تحكم الشركات المدرجة في المملكة العربية السعودية.



DRC[®]





**التقرير السنوي للجنة المراجعة عن السنة
المالية المنتهية في 31 ديسمبر لعام
2025م**

تقرير لجنة المراجعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م المقدم للجمعية العامة

مقدمة:

نبذة عن تشكيل لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة، تتألف لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء كما يلي:

- | | |
|--------------|--------------------------------------|
| رئيساً للجنة | - الأستاذ/ خالد بن وليد السويديان |
| عضواً | - الأستاذ/ محمد يوسف حلمي |
| عضواً | - الأستاذ/ عبدالرحمن بن محمد البديوي |

يحكم عمل لجنة المراجعة في شركة الأبحاث الرقمية اللوائح والأنظمة الصادرة من وزارة التجارة وهيئة السوق المالية ولائحة تنظيم عمل اللجنة المعتمدة من الجمعية العامة والتي حددت مهامها واختصاصاتها وصلاحياتها ومسؤولياتها.

فيما يلي تقرير بأبرز ما قامت به اللجنة خلال العام 2025م :

أولاً: التقارير المالية:

- أ- دراسة التقارير المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء رأيها والتوصية في شأنها؛ لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
- ب- التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.
- ت- رفع ما تتوصل إليه من مقترحات وتوصيات الى مجلس الإدارة للنظر في إعتمادها.
- ث- مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية والتأكد من انها متوافقة مع المعايير المحاسبية المعتمدة في المملكة.
- ج- مراجعة أي مسائل قانونية قد تؤثر على الموقف المالي للشركة.

سجل

ثانياً: المراجعة الداخلية:

- أ- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.
- ب- دراسة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة.
- ت- التحقق من كفاية تصميم الأنشطة الرقابية في الشركة، وفاعلية تصميمها بطريقة مناسبة تمكن من الحد من وقوع الغش والأخطاء وإكتشافها فور وقوعها وفاعلية تنفيذ الأنشطة الرقابية.
- ث- ضمان تمتع المراجعة الداخلية بما يكفي من الصلاحيات والدعم وإمكانية الوصول الى العاملين بالشركة ومقراتها وسجلاتها بما يضمن أداءها لمهام عملها دون قيد أو شرط.
- ج- لا توجد توصيات للجنة المراجعة يوجد تعارض بينها وبين قرارات مجلس الإدارة، أو رفض المجلس الأخذ بها.

ثالثاً: مراجع الحسابات:

- أ- التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي الحسابات وعزلهم وتحديد أتعابهم وتقييم ادأؤهم، بعد التحقق من استقلاليتهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم.
- ب- مراجعة خطة مراجع حسابات الشركة وأعماله، والتحقق من عدم تقديمه أعمال تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مرنياها حيال ذلك.
- ت- دراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما تم ما أتخذ بشأنها.
- ث- التأكد من أن ملاحظات وتوصيات المراجع يتم استلامها ومناقشتها في الوقت المناسب.
- ج- التأكد من رد الإدارة على توصيات مراجع الحسابات.

رابعاً: ضمان الإلتزام:

- أ- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها.
- ب- التحقق من إلتزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
- ت- الاشراف على تطبيق سياسات الإلتزام والممارسات المحاسبية وتقييم فعاليتها.
- ث- التحقق من الإلتزام بأنظمة هيئة السوق المالية وضوابط الحوكمة.
- ج- متابعة القضايا القانونية الهامة المرفوعة من او ضد الشركة.



خامساً: موجز أهم ما قامت به لجنة المراجعة خلال العام 2025م

- أ- مراجعة القوائم المالية السنوية والتوصية للموافقة عليها.
- ب- مراجعة القوائم المالية الأولية النصف سنوية والتوصية للموافقة عليها.
- ت- مناقشة القوائم المالية السنوية والأولية مع مراجع الحسابات.
- ث- تحفيز اقبال الحسابات بشكل ربع سنوي (اختياري في سوق نمو) لرفع مستوى الامتثال لتنظيمات هيئة السوق المالية للسوق الرئيسي "تاسي".
- ج- مراجعة عروض مراجع الحسابات والتوصية بتعيين مراجع الحسابات للعام المنتهي 2025م.
- ح- مراجعة خطاب الإدارة الصادر من مراجع الحسابات.
- خ- مراجعة وإعتماد خطة المراجعة الداخلية.
- د- متابعة تنفيذ خطة أعمال ومتابعة تقارير المراجعة الداخلية.
- ذ- المراجعة والتأكد فيما يتعلق بإستقلالية إدارة المراجعة الداخلية.
- ر- التوصية بتعيين مراجع الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م والربع الأول والثاني من العام 2026م.

سادساً: إجتماعات لجنة المراجعة:

عقدت لجنة المراجعة خلال العام 2025م عدد (6) إجتماعات، تم خلالها مراجعة ومناقشة القوائم المالية الربعية والسنوية، وتقارير المراجعة الداخلية والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية، والجدول التالي يوضح موقف حضور أعضاء اللجنة:

#	رقم الإجتماع						تاريخ الإجتماع		
	6	5	4	3	2	1	المنصب	الإسم	م
	07 ديسمبر	23 نوفمبر	13 أغسطس	13 مايو	23 ابريل	02 مارس			
6/6	√	√	√	√	√	√	رئيس اللجنة	خالد بن وليد السويidan	1
6/6	√	√	√	√	√	√	عضو اللجنة	محمد يوسف حلمي	2
6/6	√	√	√	√	√	√	عضو اللجنة	عبدالرحمن البديوي	3
6/6	√	√	√	√	√	√	سكرتير اللجنة	عبدالله محمد	4



سابعاً: رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر:

- يدخل ضمن اختصاصات الإدارة التنفيذية ومهامها تنفيذ قواعد الحوكمة والسياسات والأنظمة الداخلية للشركة المقررة من مجلس الإدارة وإقتراح سياسات وآليات إدارة المخاطر، وتنفيذ أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والاشراف العام عليها، وتطبيق الأنظمة المالية والمحاسبية بشكل سليم، بما في ذلك الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية، وتطبيق أنظمة رقابية مناسبة لقياس وإدارة المخاطر وذلك بوضع تصور عام عن المخاطر التي قد تواجه الشركة وإنشاء بيئة ملمة بثقافة الحد من المخاطر على مستوى الشركة، وطرحها بشفافية وتنفيذ السياسات والإجراءات التي تضمن تقييد الشركة بالأنظمة واللوائح والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية، بالإضافة إلى تنفيذ نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتحقق من فعالية تلك النظم وكفائتها، والحرص على الالتزام بمستوى المخاطر المعتمد من مجلس الإدارة.

- استناداً على تقارير المراجعة الداخلية وتقارير المراجع الخارجي لم يتبين للجنة المراجعة وجود أخطاء جوهرية أو مخالفات جسيمة تتطلب لفت الانتباه إليها، وبناءً عليه ترى لجنة المراجعة أن نظم الرقابة الداخلية والمالية وأدارة المخاطر تتسم بالكفاية والفعالية المعقولة بوجه عام، علماً بأن أي نظام رقابة داخلية مهما كانت فاعليته لا يمكن أن يقدم تأكيدات مطلقة ولكنه يقدم تأكيدات معقولة عن مدى سلامة وفاعلية نظام الرقابة الداخلي ومع ذلك توصي اللجنة باستكمال أعمال تطوير وتحسين نظام الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة وخطتها المستقبلية من خلال تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي والإجراءات التصحيحية المتفق عليها.

جاء

السويدي

رئيس لجنة المراجعة

خالد بن وليد السويديان



**توصية لجنة المراجعة على تعيين مراجع
حسابات الشركة**

توصية لجنة المراجعة على إختيار مراجع حسابات الشركة و ذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية السنوية للعام المالي 2026 والنصف الأول من العام 2027 وتحديد أتعابهم

اعضاء لجنة المراجعة :

السيد/ خالد بن وليد السويديان	رئيس اللجنة
السيد/ محمد يوسف حلمي	عضو
السيد/ عبدالرحمن بن محمد البديوي	عضو

سكرتير لجنة المراجعة

السيد/ عبدالله بن محمد عبدالحميد

حيث قررت لجنة المراجعة التالي:

إختارت لجنة المراجعة شركة اللحيد واليحي محاسبون قانونيون - LYCA كمراجع حسابات لشركة الأبحاث الرقمية - دي آر سي لفحص ومراجعة القوائم المالية السنوية للعام المالي 2026م والنصف الأول من العام 2027م، والتوصية بذلك لمجلس الإدارة لتوصيته إلى الجمعية العامة للموافقة عليها.

أسباب الاختيار هي كالتالي:

- 1) خبرة موظفي شركة مراجع الحسابات وكفاءتهم المهنية.
- 2) تقديمهم لأفضل عرض مالي.

#	المراجع الخارجي	المبلغ
1	شركة اللحيد واليحي محاسبون قانونيون - LYCA	205,000

تمت التوصية المشار إليها خلال اجتماع اللجنة المنعقد يوم الثلاثاء الموافق 05 مايو 2026م

خالد بن وليد السويديان

رئيس لجنة المراجعة





التعديل على نظام الأساس





المملكة العربية السعودية
وزارة التجارة
(267)

الرقم
التاريخ
المرفقات
1447 / 11 / 08 هـ
2

سلمهم الله

السادة / شركة الابحاث الرقمية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

بناءً على طلبكم في الفرع الرقمي الوارد لنا برقم (MCDB228774) وتاريخ 1447/11/08 هـ بشأن طلب ادراج مقترح تعديل بعض مواد النظام الاساسي للشركة وفقاً للمرفق بهذا الخطاب بجدول أعمال الجمعية العامة غير العادية للشركة لعرضه على مساهمي الشركة بالجمعية وأخذ الموافقة عليها وفقاً لقرار مجلس الإدارة وبعد الاطلاع والدراسة نود الإفادة بعدم ممانعة الوزارة بعرض التعديلات المقترحة للنظام الأساس على الجمعية العامة غير العادية حال انعقادها، على أن يتم لاحقاً تزويد الوزارة بنسخة من وثائق وقرارات الجمعية لإكمال اللازم نظاماً وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من نظام الشركات.

البلوي

وتقبلوا أطيب تحياتي وتقديري،

مدير إدارة العمليات

سلطان عبدالله العتيبي

بعد التعديل	قبل التعديل
<p>المادة السادسة : رأس المال حدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ (٢٩,٥٣١,٢٥٠) تسعة وعشرون مليوناً وخمسمائة وواحد وثلاثون ألفاً ومائتان وخمسون ريالاً سعودياً، مقسماً إلى (٢,٩٥٣,١٢٥) سهم اسمي متساوية القيمة، قيمة كل منها (١٠) عشرة ريالات سعودية، وجميعها أسهم عادية مدفوعة بالكامل، منها مبلغ (١٦,٨٧٥,٠٠٠) ستة عشر مليوناً وثمانمائة وخمسة وسبعون ألف ريال سعودي تم سداه نقداً وأودع لدى أحد البنوك المرخص لها، ومبلغ (١٢,٦٥٦,٢٥٠) اثنا عشر مليوناً وستمائة وستة وخمسون ألفاً ومائتان وخمسون ريالاً سعودياً يمثل زيادة قدرها (٧٥٪) من رأس مال الشركة، تعادل (١,٣٦٥,٦٢٥) سهماً، تمت تغطيتها عن طريق رسملة كامل رصيد علاوة الإصدار البالغ (١٢,٤٩٧,٩٦٥) ريالاً سعودياً، بالإضافة إلى جزء من رصيد الاحتياطي بمبلغ (١٥٨,٢٨٥) ريالاً سعودياً.</p>	<p>المادة السادسة : رأس المال حدد رأس مال الشركة المصدر بستة عشرة مليون وثمانمائة وخمسة وسبعون ألف ريال سعودي (١٦,٨٧٥,٠٠٠,٠) ريال سعودي مقسم الى (1687500 سهم اسمي متساوية القيمة قيمة كل منها (١٠,٠) ريال سعودي، وجميعها أسهم عادية مقابل حصص نقدية وقيمة المدفوع) منه نقدا مبلغ ستة عشرة مليون وثمانمائة وخمسة وسبعون ألف ريال سعودي (١٦٨٧٥٠٠٠,٠) ريال سعودي وقد تم ايداع المبالغ النقدية المدفوعة من رأس المال المصدر لدى أحد البنوك المرخص لها.</p>
<p>المادة السابعة : اكتتب المساهمون في كامل أسهم رأس المال المصدر البالغة (٢٩,٥٣١,٢٥٠) تسعة وعشرون مليوناً وخمسمائة وواحد وثلاثون ألفاً ومائتان وخمسون ريالاً سعودياً مدفوعة بالكامل .</p>	<p>المادة السابعة : اكتتب المساهمون في كامل أسهم رأس المال المصدر البالغة 16875000.0 ريال سعودي مدفوعة بالكامل .</p>

<p>المادة: إدارة الشركة :</p> <p>(ب) يحدد طريقة العمل في مجلس الادارة كالاتي مقر الشركة أو عن طريق وسائل التقنية الحديثة.</p> <p>ويكون مكان انعقاد الجلسات فى مقر الشركة أو عن طريق وسائل التقنية الحديثة.</p> <p>ويكون النصاب الصحيح للاجتماع بحضور ٦٠% من اعضاء مجلس الادارة</p> <p>ويكون النصاب القانوني الصحيح لاتخاذ القرارات بموافقة ٥٥% من الاعضاء</p> <p>ولا يجوز لأعضاء المجلس التوكيل بحضور الجلسات وتكون طريقة تواصل اعضاء مجلس الادارة كالاتي مقر الشركة أو عن طريق وسائل التقنية الحديثة.</p> <p>وتكون قواعد انهاء العضوية كالاتي حسب النظام.</p>	<p>المادة الرابعة عشر: إدارة الشركة</p> <p>(ب) يحدد طريقة العمل في مجلس الادارة كالاتي مقر الشركة أو عن طريق وسائل التقنية الحديثة.</p> <p>ويكون مكان انعقاد الجلسات فى مقر الشركة أو عن طريق وسائل التقنية الحديثة.</p> <p>ويكون النصاب الصحيح للاجتماع بحضور ٦٥% من اعضاء مجلس الادارة</p> <p>ويكون النصاب القانوني الصحيح لاتخاذ القرارات بموافقة ٥٥% من الاعضاء ولا يجوز لأعضاء المجلس التوكيل بحضور الجلسات وتكون طريقة تواصل اعضاء مجلس الادارة كالاتي مقر الشركة أو عن طريق وسائل التقنية الحديثة.</p> <p>وتكون قواعد انهاء العضوية كالاتي حسب النظام.</p>
<p>المادة الحادية وعشرون : اجتماع المجلس وقراراته</p> <p>١- لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحًا إلا إذا حضره نسبة ٦٠٪ من الأعضاء أصالة أو نيابة على الأقل.</p> <p>أ- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينوب عن أكثر من عضو واحد في حضور ذات الاجتماع. ٢- أن تكون الإنابة ثابتة بالكتابة وبشأن اجتماع محدد. ٣- لا يجوز للنائب التصويت على القرارات التي يحظر النظام على المنيب التصويت بشأنها.</p> <p>٢- تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين أصالة أو نيابة على الأقل، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع</p> <p>٣- يسري قرار مجلس الإدارة من تاريخ صدوره، ما لم ينص فيه على سريانه بوقت آخر أو عند تحقق شروط معينة.</p>	<p>المادة الحادية وعشرون : اجتماع المجلس وقراراته</p> <p>١- لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحًا إلا إذا حضره نسبة ٦٥ من الأعضاء أصالة أو نيابة على الأقل.</p> <p>أ- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينوب عن أكثر من عضو واحد في حضور ذات الاجتماع. ٢- أن تكون الإنابة ثابتة بالكتابة وبشأن اجتماع محدد. ٣- لا يجوز للنائب التصويت على القرارات التي يحظر النظام على المنيب التصويت بشأنها.</p> <p>٢- تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين أصالة أو نيابة على الأقل، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع</p> <p>٣ - يسري قرار مجلس الإدارة من تاريخ صدوره، ما لم ينص فيه على سريانه بوقت آخر أو عند تحقق شروط معينة.</p>

DRC®

برنامج أسهم الموظفين



برنامج أسهم الموظفين لشركة الأبحاث الرقمية	
1. أهداف البرنامج:	
1.1	الهدف العام: يطلق على هذا البرنامج اسم برنامج أسهم الموظفين لشركة الأبحاث الرقمية، ويهدف هذا البرنامج لـ: (أ) تمكين شركة الابحاث الرقمية وهي شركة مساهمة سعودية مدرجة، من استقطاب وابقاء الموظفين والمستشارين الذين سوف يساهمون في نجاح الشركة على المدى الطويل؛ (ب) توفير حوافز توحد مصلحة الموظفين والمستشارين مع مصلحة مساهمي الشركة. (ج) تعزيز النجاح لأعمال وأنشطة الشركة المختلفة. (ح) الوفاء بحقوق حملة الديون.
2. الأهلية:	
أهلية الممنوحين :	
2.1	الأفراد المؤهلين للحصول على هذه الأسهم هم موظفي ومستشاري الشركة.
2.2	الوفاء بحقوق حملة ديون.
2.3	الاستثمار.
2.4	ما ينص عليه نظام الشركة ، أو أي نظام ، أو أي قرار لمجلس الادارة ، أو قرار يصدر من الجمعية العامة للمساهمين.
3. المنح المتاحة:	
المنح المتاحة: هي أي حق يُمنح بموجب هذا البرنامج بما في ذلك مكافآت الأسهم العادية للموظفين والمستشارين، ومكافآت الأسهم المقيدة للموظفين والمستشارين، ومكافآت خيارات الأسهم للموظفين، وحقوق ارتفاع قيمة الأسهم.	
4. التعريفات:	
المصطلحات المستخدمة في هذا البرنامج، أو اتفاقية المنح تعني التعريفات الواردة أدناه:	
4.1	الشركة أو الشركات التابعة: أي شركة أو كيان آخر تسيطر عليه، أو مسيطر عليها من قبل شركة الأبحاث الرقمية أو الشركات التابعة لها، أو تحت السيطرة العامة للشركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
4.2	DRC: شركة الأبحاث الرقمية.
4.3	النظام المطبق: أنظمة وقوانين المملكة العربية السعودية كنظام العمل ونظام الشركات ونظام الشركة وكافة الأنظمة واللوائح الأخرى ذات العلاقة.

4.4	المنحة: هي أي حق يُمنح بموجب هذا البرنامج بما في ذلك مكافآت الأسهم العادية للموظفين، ومكافآت الأسهم المقيدة للموظفين، ومكافآت خيارات الأسهم للموظفين، وحقوق ارتفاع قيمة الأسهم، أو الوفاء بحقوق حملة الديون، أو الاستثمار.
4.5	اتفاقية المنح: تعني أي اتفاقية مكتوبة أو عقد أو شهادة أو وثيقة توضح شروط وأحكام منح الأسهم الفردية بموجب هذا البرنامج وذلك بناء على تقدير الشركة وحدها، ويمكن نقلها أو تحويلها إلكترونياً إلى أي ممنوح، وتكون كل اتفاقية خاضعة لأحكام وشروط هذا البرنامج، أو أي شروط يتم وضعها من قبل الشركة مستقبلاً.
4.6	الأسباب غير المشروعة: ما لم تنص اتفاقية المنح المطبقة على خلاف ذلك، يكون السبب غير مشروعاً بتحقيق إحدى الحالات التالية: (أ) عدم أداء الممنوح لواجباته المنصوص عليها في الأنظمة المطبقة، واتفاقية المنح، أو عقد العمل. (ب) انتهاك أو خرق الممنوح لأي اتفاق مع الشركة، أو انتهاكه أو الخرق الجوهري لأي من سياسات الشركة المكتوبة. (ت) ارتكاب الممنوح أو إقراره بالذنب أو عدم دفعه في جنابة أو جريمة مخرقة بالشرف والأمانة والأخلاق، أو ارتكابه أي فعل آخر ينطوي على مخالفات متعمدة أو انتهاكه لمواثيق الشركة. (ث) استخدام الممنوح للمواد المخدرة أو الممنوعة بشكل غير نظامي مما يضعف قدرة الممنوح على أداء واجباته بشكل جوهري; (ج) تقصير الممنوح أو سوء سلوكه المتعمد فيما يتعلق بشؤون الشركة. (ح) إنهاء عقد العمل أو الخدمة المستمرة بالاتفاق بين الشركة والممنوح، أو أي أسباب أخرى للإلغاء تنص عليها الأنظمة المطبقة مثلاً (نظام الشركة ونظام العمل ونظام الشركات وغيرها، أو ترد في عقد العمل أو أي اتفاقيات مرتبطة بهذا البرنامج، أو اتفاقية المنح).
4.7	المجلس: مجلس إدارة الشركة الذي يتم تشكيله في أي وقت وفقاً لأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، أو أي نظام تابع.

4.8	تغير نسبة السيطرة في ملكية رأس مال الشركة؛ وذلك يعني:
4.8.1	الاستحواذ (سواء عن طريق الشراء أو الاندماج أو الجمع أو أي عمليات مماثلة أخرى) من قبل أي شخص بحيث يتمتع بملكية تزيد عن 50 % من نسبة الأوراق المالية التي تمنح حقوق التصويت في الشركة ومع ذلك ولأغراض هذا البرنامج فأن عمليات الاستحواذ التالية لا تشكل تغييراً في نسبة السيطرة: (أ) أي استحواذ من قبل الشركة أو أي شركة تابعة لها. (ب) أي استحواذ من قبل أي برنامج عوائد للموظفين الذي ترعاه أو تحتفظ به الشركة أو أي شركة فرعية. (ت) فيما يتعلق بالمنحة التي يحتفظ بها ممنوح معين، فأى استحواذ من قبل هذا الممنوح أو أي مجموعة من الأشخاص متضمنة للممنوح، (أو أي كيان يسيطر عليه الممنوح أو مجموعة من الأشخاص متضمنة للممنوح) ; أو (ث) الاستحواذ على أوراق مالية بناء على عرض مقدم للجمهور العام من خلال بيان تسجيل مودع لدى هيئة السوق المالية.
4.8.2	بيع أو نقل أو أي تصرف آخر في كل أو أغلب أصول الشركة إلى أي شخص آخر لا يكون شركة تابعة لها.
4.9	السهم العادي: هو سهم الشركة الذي يمنح حامله حق التصويت.
4.10	الشركة: تعني شركة الأبحاث الرقمية، أو أي خلف لها.
4.11	المستشار: هو أي فرد يعمل لدى أو مع الشركة أو أي شركة تابعة لها لتقديم الاستشارات أو الخدمات الاستشارية المتعلقة بأنشطة الشركة، أو أي أنشطة تستفيد منها الشركة ويُعطى أجره لقاء هذه الخدمات.
4.12	الخدمة المستمرة: هي خدمة الممنوح، سواء كموظف أو مستشار، غير المنقطعة مع الشركة نفسها أو خلفها النظامي وتشتمل على عقد العمل أو العقد الاستشاري أو عقد استشاري، حيث يقرر المجلس أو ممثله، بناء على تقديره الخاص، ما إذا كانت الخدمة المستمرة تعتبر منقطعة في حالة أي إجازة تعتمدها الشركة، بما في ذلك الإجازة المرضية أو الإجازة العسكرية أو أي إجازة شخصية أو عائلية أخرى.

<p>4.13 الفعل الضار: يعنى به أي فقرة مما يلي:</p> <p>(أ) الافصاح غير المصرح به عن أي معلومات سرية أو مملوكة للشركة أو أي من الشركات التابعة لها؛</p> <p>(ب) أي فعل قد يتسبب في انهاء عمل الممنوح في الشركة أو أي من الشركات الفرعية أو التابعة لها لسبب غير مشروع؛</p> <p>(ت) انتهاك أو خرق أي اتفاقية عدم منافسة أو اتفاقية عدم استقطاب أو أي اتفاقية أخرى تحتوي على قيود وتعهدات مع الشركة أو أي من الشركات التابعة لها؛</p> <p>(ث) الاحتيال أو السلوك المساهم في أي تذبذبات أو مخالفات مالية على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة وفقاً لتقديره الخاص بما لا يتعارض مع الأنظمة ذات العلاقة.</p> <p>(ج) أي سلوك أو فعل آخر قرر أنه يؤدي إلى ضرر جسيم أو ضرر بمصلحة الشركة أو أي من الشركات التابعة لها على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة وفقاً لتقديره الخاص.</p>
<p>4.14 العجز عن العمل: يعني عدم قدرة الممنوح على الانخراط في أي نشاط وظيفي بسبب وجود إعاقة جسدية أو عقلية تم تقريرها طبياً ، ويتم تقرير ما إذا كان الفرد يعاني من إعاقة بموجب إجراءات معقولة يضعها مجلس الادارة بما يتوافق مع الإجراءات المعتمدة نظاماً ، ويجوز لمجلس الإدارة الاعتماد على أي تقرير بأن الممنوح عاجز عن العمل لأغراض الاستفادة من مزايا برنامج الإعاقة طويل الاجل الذي تراعيه الشركة</p> <p>4.15 توقف عن العمل بانتهاء او إنهاء العقد ، أو أي سبب آخر ، بسببه تنتهي أو تتوقف العلاقة العملية بشكل دائم.</p>
<p>4.16 تاريخ النفاذ: يعني التاريخ الذي تم فيه اعتماد البرنامج من قبل مجلس إدارة الشركة.</p>
<p>4.17 الموظف: هو شخص تم توظيفه بناء على عقد عمل لأداء واجبات تخدم الشركة أو الشركات التابعة لها للمدة المتفق عليها في عقد العمل وذلك مقابل حصوله على أجر أو مرتب أو مكافئة.</p>
<p>4.18 القيمة السوقية العادلة: يتم تحديد القيمة السوقية العادلة، اما بواسطة مقيّم معتمد مرخص له العمل في المملكة العربية السعودية يختاره مجلس الإدارة بحسن نية بعد الأخذ في الاعتبار جميع العوامل التي يستحسنها، أو حسب الاتفاق بين المانح والممنوح، أو حسب تقييم مجلس الادارة.</p>
<p>4.19 تاريخ المنح: هو التاريخ الذي يعتمد فيه مجلس إدارة الشركة قرار المنح، أو أخذ الإجراءات المناسبة، ليمنح بشكل صريح المنحة للممنوح ويحدد الشروط والأحكام الرئيسية لهذه المنحة، أو في أي تاريخ لاحق واردة في قرار المجلس لمنح هذه الأسهم.</p>
<p>4.20 الممنوح: هو الطرف المؤهل الذي تمنح له المنحة وفقاً للبرنامج من موظفي أو مستشاري الشركة الذين لديهم اتفاقية منح مع الشركة. وكذلك يطلق عليه الممنوح في اتفاقية المنح.</p>

4.21 الأسباب المشروعة:

الأسباب المشروعة: لأغراض هذا البرنامج، يُقصد بـ "السبب المشروع" وقوع أي من الحالات التالية خلال فترة عمل الممنوح دون موافقة خطية مسبقة:

4.22 الأسهم الخاضعة للبرنامج:

4.23 يحدد مجلس الإدارة المجموع الكلي للأسهم العادية المخصصة لأغراض هذا البرنامج (يُشار إليها بـ "أسهم الموظفين") بما يتوافق مع قرارات الجمعية العامة، ويكون لمجلس الإدارة الأحقية الكاملة في الاستفادة من هذه الأسهم ومنحها وفقاً للضوابط التالية:

4.24 (أ) يمتلك مجلس الإدارة الصلاحية التقديرية المنفردة والمطلقة في تحديد عدد الأسهم الممنوحة، وتوقيت منحها، وآلية توزيعها بين الممنوحين، وذلك ضمن إطار إجمالي الأسهم المعتمدة للبرنامج.

4.25 (ب) يحق لمجلس الإدارة منح أي كمية من أسهم الموظفين المتاحة في أي سنة مالية، أو الامتناع عن المنح كلياً، وفقاً لما يراه محققاً لمصلحة الشركة وأهدافها الاستراتيجية، دون التقييد بنسب أو حصص سنوية محددة.

4.26 (ج) يحق لمجلس الإدارة إعادة الاستفادة من أي أسهم مخصصة للبرنامج لم يتم منحها، أو الأسهم التي استردتها الشركة نتيجة إلغاء المنح أو إخفاق الممنوح في استيفاء شروط الاستحقاق، وإعادة منحها لمستحقين آخرين وفقاً لتقديره.

4.27 (د) يجوز لمجلس الإدارة، وفقاً لتقديره، تفويض أي من صلاحياته الواردة في هذا البرنامج إلى لجنة المكافآت والترشيحات، أو لجنة فرعية أخرى، أو الرئيس التنفيذي للشركة، ويشمل ذلك صلاحيات المنح، وتحديد المستحقين، وإدارة شؤون البرنامج اليومية.

4.28 (هـ) تكون جميع قرارات مجلس الإدارة (أو من يفوضه) المتعلقة بتفسير أو تنفيذ هذا البرنامج نهائية، وقاطعة، وملزمة لجميع الأطراف والممنوحين.

4.29 (و) يمتلك مجلس الإدارة (أو من يفوضه) الصلاحية التقديرية المطلقة في اعتبار أي من الحالات التالية "سبباً مشروعاً" لاتخاذ الإجراءات اللازمة (بما في ذلك إلغاء المنح أو استرداد الأسهم)، وذلك دون الحاجة لموافقة الممنوح الخطية: أي خرق أو انتهاك جوهري من الممنوح لأحكام الأنظمة المطبقة، أو لوائح هذا البرنامج، أو اتفاقية المنح، أو أي بنود جوهرية في عقد العمل أو أي اتفاقيات أخرى مبرمة مع الشركة؛ أو قيام الشركة بإنهاء عقد عمل الممنوح أو اتفاقية المنح الخاصة به وفقاً للحالات المنصوص عليها في الأنظمة المطبقة، أو هذا البرنامج، أو عقد العمل؛ أو أي فعل أو إهمال من قبل الممنوح يرى مجلس الإدارة أنه يلحق ضرراً بسمعة الشركة أو مركزها المالي أو مصالح مساهميها.

4.30 (ز) يكون لمجلس الإدارة (أو من يفوضه) الحق المنفرد في تقييم جسامة المخالفة وتقرير ما إذا كانت تشكل "سبباً مشروعاً" بموجب هذه المادة، وتعتبر قراراته في هذا الشأن نهائية وملزمة للممنوح.

4.31	شخص: أي فرد أو منشأة أو مجموعة.
4.32	البرنامج: برنامج أسهم الموظفين لـ (شركة الأبحاث الرقمية) بصيغته الحالية.
4.33	الفترة المقيدة: يكون لها المعنى المنصوص عليه في اتفاقية المنح ، أو في شروط عقد العمل.
4.34	السهم المقيد: هو سهم عادي خاضع لقيود معينة ومحددة (يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، متطلب أن يستمر الممنوح في عمله لمدة محددة من الزمن ، أو الاشتراط على تقديم نتائج معينة ومحددة) ليتم منحه بموجب هذا البرنامج.
4.35	اتفاقية المساهمين: تعني اتفاقية المساهمين بواسطة وبين الشركة ومساهميها النافذة من وقت لآخر.
4.36	جمعية المساهمين: الجمعية العامة العادية والغير عادية لمساهمي الشركة الذين يحق لهم التصويت.
4.37	حقوق ارتفاع قيمة الأسهم: هي منح تعويضية تُمنح للموظف أو المستشار ، ممارسة حقوق ارتفاع قيمة الأسهم، تجعل من حق الموظف استلام مبلغ مساوي للارتفاع في قيمة أسهم الشركة العادية المرتبطة بهذه الحقوق من تاريخ منح حقوق ارتفاع قيمة الأسهم إلى تاريخ ممارسة هذا الحق.
4.38	خيار السهم: هو نوع من منح الأسهم التعويضية التي توفر للموظف أو المستشار الحق لشراء أسهم الشركة بسعر محدد، يسمى سعر الشراء، لفترة معينة من الزمن.
4.39	مساهم بنسبة 10%: هو الشخص الذي يملك أسهم في الشركة أكثر من 10% من مجموع حقوق التصويت لكل فئات أسهم الشركة أو الشركات التابعة لها.
5 الإدارة:	
5.1	صلاحيات المجلس وجمعيات المساهمين. يدار بواسطة مجلس إدارة الشركة حيث يكون خاضعاً لأحكام البرنامج المقررة ولائحة عمل مجلس الإدارة والأنظمة المطبقة، بالإضافة إلى أي صلاحيات صريحة أخرى أو سلطة يمنحها البرنامج لمجلس الإدارة لتوصية جمعية المساهمين بتقديراته عند اتخاذ أي وجميع القرارات الأخرى التي يقرر المجلس بأنها ضرورية أو مستحسنة لإدارة البرنامج.

5.1.1.1 صلاحيات جمعية المساهمين:

- (أ) تأويل وتفسير أحكام البرنامج.
- (ب) إقرار أو تعديل أو الغاء القواعد المتعلقة بالبرنامج.
- (ت) تفسير، وإدارة، وتسوية أي تضارب في، وتصحيح أي عيب في أو تعويض أي نقص في البرنامج أو في أي وثيقة مرتبطة به أو في أي منحة مُنحت بواسطته.
- (ث) ممارسة سلطتها التقديرية في اتخاذ أي وجميع القرارات الأخرى التي ترى أنها ضرورية أو مستحسنة لإدارة البرنامج.
- (ج) ممارسة أي سلطة أخرى بموجب الأنظمة المطبقة.
- (ح) منح التفويض لمجلس الإدارة بإدارة البرنامج والمنح وتوقيع الاتفاقيات، واعطاء الاحقية لمجلس الإدارة بالتفويض على بعض أو جزء من الصلاحيات.

5.1.2 صلاحيات مجلس إدارة الشركة:

- (أ) تطبيق قواعد البرنامج وتفويض أي شخص لتمثيل الشركة في انجاز أي متطلبات نظامية لتحقيق أهداف البرنامج.
- (ب) تفويض سلطته لوحد أو أكثر من موظفي الشركة أو أحد أعضاء مجلس الإدارة.
- (ت) اقرار متى تمنح أسهم المنح بموجب البرنامج وتاريخ المنح المطبق؛
- (ث) اختيار الممنوحين الذين تمنح لهم المنح من وقت لآخر في حدود القيود المنصوص عليها في البرنامج ، وما فيه مصلحة للشركة.
- (ج) اقرار عدد الأسهم العادية التي يتم وضعها لكل منحة.
- (ح) وضع شروط وأحكام كل منحة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سعر الشراء ووسيلة الدفع المتاحة وأحكام الاستحقاق، بالإضافة إلى تحديد وصياغة وتوقيع اتفاقية المنحة المرتبطة بهذا المنح والتي لا تتعارض مع البرنامج.
- (خ) تعديل أي منح معلقة، بما في ذلك تغيير وقت أو طريقة المنح، أو مدة أي منحة معلقة؛
- (د) اتخاذ القرارات بشأن المنح المعلقة والتي قد تكون ضرورية عند حدوث تغيير في نسبة السيطرة في ملكية رأس مال الشركة، أو إجراء أي تعديلات للمحافظة على نسبة السيطرة في ملكية رأس مال الشركة؛
- (ذ) توصية جمعية المساهمين بأي نشر، أو تعديل، أو الغاء لقواعد ولوائح متعلقة بإدارة البرنامج.
- (ر) أي صلاحيات اضافية أخرى تُمنح بواسطة جمعية المساهمين.
- (ز) ادارة البرنامج حسب ما يراه مناسب ، وتحديد الممنوح من الموظفين، أو المستشارين، ومنحه وفقا لهذا البرنامج أو أي برنامج آخر.

<p>5.2 قرارات المجلس نهائية جميع القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة داخل نطاق صلاحياته وفقاً لأحكام البرنامج (ضمن حدود صلاحيات المجلس) تكون نهائية وملزمة للشركة والممنوحين، ويصدر مجلس الإدارة قراره وفقاً للوائح الشركة ولائحة عمل مجلس الإدارة وهذا البرنامج.</p>
<p>5.3 تفويض لجنة إدارة البرنامج: يجوز لمجلس الإدارة أن يقوم بتفويض إدارة البرنامج إلى لجنة أو لجان متعددة تحتوي على عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة، وللمجلس سلطة تفويض لجان فرعية بأي من الصلاحيات الإدارية المخول لمجلس الإدارة ممارستها. ويُعيّن أعضاء اللجنة من قبل مجلس الإدارة، ويجوز للمجلس زيادة أو تقليل عدد أعضاء اللجنة، وإضافة أعضاء إضافيين إليها، وإزالة الأعضاء منها (مع أو بدون سبب)، وتعيين أعضاء جدد بدلاً منهم، وملء الشواغر المتوفرة في اللجنة، ويكون عمل اللجنة وفقاً للقواعد المنصوص عليها من قبل المجلس، ويجوز للمجلس إعفاء اللجنة المخولة في أي وقت وإعادة صلاحية إدارة البرنامج للمجلس، وإعادة البرنامج إلى ادارتها.</p>
<p>6 الأسهم الخاضعة للبرنامج:</p>
<p>يحدد مجلس الإدارة المجموع الكلي للأسهم العادية المخصصة لأغراض هذا البرنامج (يُشار إليها بـ "أسهم الموظفين") بما يتوافق مع قرارات الجمعية العامة، ويكون لمجلس الإدارة الأحقية الكاملة في الاستفادة من هذه الأسهم ومنحها وفقاً للضوابط التالية:</p> <p>6.1 يمتلك مجلس الإدارة الصلاحية التقديرية المنفردة والمطلقة في تحديد عدد الأسهم الممنوحة، وتوقيت منحها، وآلية توزيعها بين الممنوحين، وذلك ضمن إطار إجمالي الأسهم المعتمدة للبرنامج.</p> <p>6.2 يحق لمجلس الإدارة منح أي كمية من أسهم الموظفين المتاحة في أي سنة مالية، أو الامتناع عن المنح كلياً، وفقاً لما يراه محققاً لمصلحة الشركة وأهدافها الاستراتيجية، دون التقيد بنسب أو حصص سنوية محددة.</p> <p>6.3 يحق لمجلس الإدارة إعادة الاستفادة من أي أسهم مخصصة للبرنامج لم يتم منحها، أو الأسهم التي استردتها الشركة نتيجة إلغاء المنح أو إخفاق الممنوح في استيفاء شروط الاستحقاق، وإعادة منحها لمستحقين آخرين وفقاً لتقديره.</p> <p>6.4 يجوز لمجلس الإدارة، وفقاً لتقديره، تفويض أي من صلاحياته الواردة في هذا البرنامج إلى لجنة المكافآت والترشيحات، أو لجنة فرعية أخرى، أو الرئيس التنفيذي للشركة، ويشمل ذلك صلاحيات المنح، وتحديد المستحقين، وإدارة شؤون البرنامج اليومية.</p> <p>6.5 تكون جميع قرارات مجلس الإدارة (أو من يفوضه) المتعلقة بتفسير أو تنفيذ هذا البرنامج نهائية، وقاطعة، وملزمة لجميع الأطراف والممنوحين.</p> <p>6.6 يجب أن تتكون الأسهم العادية المتاحة للتوزيع بموجب البرنامج من أسهم الخزينة.</p>

<p>6.7 أي أسهم عادية تابعة لمنحة تم الغاؤها، أو مصادرتها، أو انتهت صلاحيتها قبل ممارسة حق الشراء عليها أو تحويلها، سواء كلياً أو جزئياً، تصبح متاحة مرة أخرى للإصدار بموجب البرنامج.</p>
<p>7 أحكام الخيارات:</p>
<p>يلزم ويجب توثق كل منحة تُمنح وفقاً لهذا البرنامج بموجب اتفاقية منح، ويخضع كل خيار أسهم يُمنح بموجب البرنامج للشروط الواردة في البرنامج وكذلك أي شروط أخرى وردت في اتفاقية المنح أو أي اتفاقية أخرى على ألا تتعارض مع شروط البرنامج.</p>
<p>7.1 المنح: تمنح كل منحة وفقاً لهذا البرنامج وبشروط اتفاقية المنح عند تحقق الشروط المحددة فيها للمنح أو وفق ما يخدم مصالح الشركة حسب رؤية مجلس الإدارة.</p>
<p>7.2 إنهاء الخدمة المستمرة: ما لم يُنص على خلاف ذلك في اتفاقية المنح، تخضع عملية المنح أو ممارسة حق الشراء أو أي حقوق أخرى متصلة عند انتهاء خدمة أو عقد عمل الممنوح لأحكام إنهاء الخدمات أو عقد العمل في هذا البرنامج أو اتفاقية المنح حسب رأي مجلس الإدارة منفرداً.</p>
<p>7.3 أثر وفاة الممنوح: ما لم يُنص على خلاف ذلك في اتفاقية المنح، تخضع عملية المنح أو ممارسة حق الشراء أو أي حقوق أخرى متصلة عند وفاة الممنوح لأحكام الوفاة في هذا البرنامج أو في اتفاقية المنح.</p>
<p>7.4 الفعل الضار: ما لم يُنص على خلاف ذلك في اتفاقية المنح، تنتهي عملية منح الأسهم وتكون غير قابلة لممارسة حق الشراء في تاريخ قيام الممنوح بالفعل الضار، ويكون ذلك التاريخ هو التاريخ المعتبر لتحديد فترة الإنهاء وعدم الممارسة المنصوص عليها في هذا البند.</p>
<p>8 الامتثال لأنظمة الأوراق المالية:</p>
<p>8.1 تسجيل الأوراق المالية: تلتزم الشركة والممنوح بجميع الأنظمة واللوائح المعمول بها وجميع المتطلبات النظامية من أي كيانات تنظيمية ذات اختصاص مثل وزارة التجارة أو هيئة السوق المالية، وفي حال مخالفة أي مما سبق فلا تُمنح المنح بموجب البرنامج ولا تُصدر وتسلم أي أسهم من الأسهم العادية لممارسة حق شراء خيارات الأسهم الممنوحة بموجب البرنامج.</p>
<p>8.2 الإقرارات والتعهدات: يجوز للمجلس أن يشترط على الممنوح لمنحه أي منحة أو لممارسة حق الشراء لأي خيار أسهم بموجب هذا البرنامج تقديم أي إقرارات أو والتعهدات أخرى بناء على رأي مستشار الشركة القانوني، ويجب أن يُقيد على شهادة الأسهم كل قيد أو شرط يرد عليها ، أو ملاحقها ، أو عقد العمل في البنود الخاصة بالأسهم الممنوحة.</p>

<p>9 استعمال عوائد الأسهم: العوائد المالية من بيع الأسهم العادية بموجب المنح أو من ممارسة حق الشراء عليها تشكل أموال وعوائد خاصة بالشركة وحدها.</p>
<p>10 أحكام متنوعة:</p>
<p>10.1 تعجيل ممارسة حق الشراء والمنح. يكون لمجلس الإدارة صلاحية تعجيل ممارسة حق الشراء على الأسهم أو تعجيل منح الأسهم أو أي جزء منها وفقاً للبرنامج أو وفق ما يراه مناسباً، حتى في حال نصت أحكام اتفاقية المنحة على وقت محدد لممارسة حق الشراء أو وقت المنح.</p>
<p>10.2 حقوق المساهم: باستثناء ما هو منصوص عليه في البرنامج أو اتفاقية المنح، فلا يعتبر أي ممنوح حائزاً على الأسهم أو متمتعاً بأي من حقوق لحاملي الأسهم فيما يتعلق بالأسهم العادية الخاضعة للمنح حتى يكون هذا الممنوح قد استوفى كافة متطلبات ممارسة حق شراء أو تسوية المنحة وفقاً لشروطها، ولا يجوز إجراء أي تعديل على توزيعات الأرباح (الدورية أو غير الدورية، سواء نقداً أو عن طريق الأسهم أو أي ممتلكات أخرى) أو تعديل توزيعات الحقوق الأخرى والتي يكون تاريخ تسجيلها سابقاً لتاريخ إصدار شهادة الأسهم العادية للممنوح، باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا البرنامج.</p>
<p>10.3 عدم ضمان العلاقة العمالية: لا يجوز ولا يمكن تفسير أي بند في هذا البرنامج أو أي وثيقة منفذة أو منحة ممنوحة طبقاً له، بأنه ضمان للممنوح في استمرار خدمته المستمرة أو عقد العمل مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة وقت منح الأسهم، ولا يؤثر ولا يمنع ذلك على حق الشركة أو إحدى الشركات التابعة في إنهاء عقد عمل الموظف مع أو بدون إشعار ومع أو بدون سبب.</p>
<p>10.4 الانتقال والإجازات المعتمدة:</p> <p>أ- انتقال الموظف: لا يُعتبر انتقال الموظف بين الشركة وشركاتها التابعة، أو فيما بين الشركات التابعة ذاتها، انقطاعاً للخدمة المستمرة فيما يخص هذا البرنامج. وبناءً عليه، تظل اتفاقية المنح نافذة بكامل آثارها القانونية دون تغيير، ما لم يصدر قرار مغاير من مجلس الإدارة. أما في حالات الاستحواذ من قبل جهات خارجية، فتخضع الأحكام لمادة "تغيير السيطرة" (المادة 11) الواردة في هذا البرنامج.</p> <p>ب- الإجازات المعتمدة: لا تؤثر الإجازات المعتمدة على اتفاقية المنح.</p> <p>ت- الإجازات المرضية: تؤثر على حساب مدة اتفاقية المنح ولا تحسب من مدة الاتفاقية.</p>
<p>11 أثر تغير نسبة السيطرة في ملكية رأس مال الشركة:</p>

<p>11.1 عند حدوث "تغير في السيطرة" على ملكية رأس مال الشركة، يخضع استحقاق المنح وحق الشراء للأحكام الواردة في اتفاقية المنح. ومع ذلك، يكون لمجلس الإدارة بموجب سلطته التقديرية المطلقة (ودون أدنى التزام عليه) اتخاذ أي من الإجراءات التالية، منفردة أو مجتمعة، بما يراه محققاً لمصلحة الشركة:</p> <p>(أ) تعجيل الاستحقاق: تعجيل استحقاق المنح أو ممارسة حق الشراء كلياً أو جزئياً، أو التسبب في إزالة القيود عن أي منحة قبل موعدها المحدد.</p> <p>(ب) التسوية النقدية: إلغاء المنح غير المستحقة أو غير الممارسة مقابل دفع تعويض نقدي للممنوح يراه مجلس الإدارة عادلاً، وذلك بناءً على قيمة السهم عند حدوث تغير السيطرة.</p> <p>(ت) الاستبدال أو الإنهاء: النص على إصدار منح بديلة في الشركة المستحوذة (أو الشركة الناتجة عن الاندماج)، أو إخطار الممنوحين - قبل (30) يوماً على الأقل من تاريخ نفاذ تغير السيطرة - بضرورة ممارسة حقوقهم في شراء الأسهم المتاحة للاستحقاق؛ وفي هذه الحالة، تلغى تلقائياً أي منح لم يتم ممارسة حق الشراء عليها خلال هذه المدة وتفقد كافة قوتها القانونية وتأثيرها.</p>
<p>11.2 تنتقل التزامات الشركة بموجب البرنامج وتكون ملزمة لأي شركة أو منشأة ناتجة عن الاندماج أو الدمج والجمع أو إعادة تنظيم هيكل الشركة، أو أي شركة أو منشأة أخرى تعتبر خلفاً لها في ملكية كل أو أغلب أصول وأعمال الشركة والشركات التابعة لها.</p>
<p>12 التعديل على البرنامج واتفاقية المنح:</p>
<p>12.1 التعديل على البرنامج:</p> <p>أ- يجوز للجمعية العامة للمساهمين، بناءً على توصية من مجلس الإدارة، تعديل أحكام هذا البرنامج أو إنهاؤه في أي وقت. ولا تصبح هذه التعديلات نافذة إلا بعد المصادقة عليها من قبل مساهمي الشركة وفقاً للنصاب القانوني والإجراءات المحددة في النظام الأساس للشركة والأنظمة المطبقة. ويتولى مجلس الإدارة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات الجمعية بهذا الشأن.</p> <p>ب- صلاحية المجلس في التعديلات غير الجوهرية:</p> <p>يجوز لمجلس الإدارة إجراء أي تعديلات على البرنامج لا تتطلب نظاماً موافقة الجمعية العامة (مثل التعديلات الإدارية أو التنظيمية التي لا تمس حقوق المساهمين أو تزيد من عدد الأسهم المخصصة)، وله الحق في الرفع بأي مقترح تعديل للجمعية العامة للمصادقة عليه متى ما رأى ذلك ضرورياً أو محققاً لمصلحة الشركة.</p>
<p>12.2 مصادقة المساهمين: يجوز لمجلس الإدارة بناءً على تقديره الخاص تقديم أي تعديلات أخرى على البرنامج للتصديق عليها من قبل الجمعية العامة، سواء بتوصية من مجلس الإدارة أو من خلاله.</p>

<p>12.3 دون المساس بالحقوق: الحقوق المكتسبة بموجب اتفاقية المنح قبل التعديل على البرنامج لا يجوز أن تتأثر بهذا التعديل إلا في حال:</p> <p>(أ) أن يكون لم يتم المنح وانتقال الملكية للممنوح وفق إرادة الشركة المنفردة.</p> <p>(ب) في حال يتم المنح وانتقال الملكية للممنوح طلب الشركة الحصول على موافقة الممنوح على أثر التعديل، و يوافق الممنوح خطياً على طلب الشركة.</p>
<p>12.4 التعديل على اتفاقية المنح: يجوز لمجلس الإدارة في أي وقت تعديل أحكام اتفاقية المنح الغير الموقعة أو ملاحقها ، وتعديل اتفاقيات المنح الموقعة أو ملاحقها وفقاً لأحكام التعديل الواردة فيها ، أو الواردة في برنامج أسهم الموظفين.</p>
<p>13 أحكام عامة:</p>
<p>13.1 اتفاقية المساهمين: لمجلس الإدارة أن يشترط على الممنوح أن ينفذ اتفاقية المساهمين ويصبح طرفاً فيها للحصول على الأسهم الممنوحة أو أي استحقاق أو ممارسة حق الشراء على أي منحة بموجب هذا البرنامج، وقد تحتوي اتفاقية المساهمين قيوداً على قابلية النقل والتحويل للأسهم العادية المكتسبة بموجب هذا البرنامج. وقد تخضع هذه الأسهم لحقوق الشراء بسعر محدد وحقوق الالتزام بالبيع للشركة وبعض مستثمريها، كما وتحصل الشركة على أي حقوق لإعادة الشراء، منصوص عليها في اتفاقية المساهمين أو اتفاقية المنح أو أي اتفاقية للشركة ذات علاقة.</p>
<p>13.2 تسليم الأسهم الممنوحة: تقوم الشركة- عند استحقاق الممنوح المنحة أو الأسهم بموجب هذا البرنامج واستيفاء كافة المتطلبات النظامية الأخرى - بإصدار الأسهم المستحقة، يلتزم الممنوح بتنفيذ كافة المستندات المطلوبة وسداد أي مستحقات (إن ، مع الالتزام بأي التزامات نظامية قد تكون على الشركة ، ووفق ما يتوافق مع الانظمة أو الاجراءات النظامية ، ما لم تكن هناك عوائق نظامية أو إجرائية خارجة عن إرادة الشركة.</p>
<p>13.3 عدم تجزئة الأسهم: لا يجوز إصدار أو تسليم أسهم عادية مجزأة (كسور أسهم) بموجب هذا البرنامج. وفي حال أدى حساب عدد الأسهم المستحقة للممنوح إلى وجود كسور، يمتلك مجلس الإدارة الصلاحية التقديرية المطلقة في اتخاذ القرار المناسب بشأنها، بما في ذلك:</p> <p>(أ) جبر كسور الأسهم إلى أقرب عدد صحيح لصالح الشركة أو لصالح الممنوح وفقاً لما يراه المجلس مناسباً</p> <p>(ب) إلغاء الكسور كلياً ومصادرتها لصالح البرنامج</p> <p>(ت) دفع تعويض نقدي للممنوح يعادل القيمة السوقية العادية لتلك الكسور وقت الاستحقاق</p> <p>(ث) إصدار منح إضافية أو أوراق مالية أخرى كبديل عن تلك الكسور إذا رأى المجلس مصلحة في ذلك.</p>

<p>13.4 الاسترداد أو المصادرة: يمكن للمجلس وبصرف النظر عن أي شيء مخالف وارد في هذا البرنامج، ووفقاً لتقديره الخاص، أن ينص في اتفاقية المنح أو غيرها على أنه يجوز للمجلس إلغاء هذه المنحة إذا كان الممنوح قد شارك أو ارتكب أي فعل ضار، ويجوز لمجلس الإدارة وفقاً لتقديره الخاص، أن ينص أيضاً في اتفاقية المنح أو غيرها على ما يلي:</p> <p>بصرف النظر عن أي نص مخالف في هذا البرنامج، يمتلك مجلس الإدارة الصلاحية التقديرية المنفردة والمطلقة في إلغاء المنح، أو استرداد الأسهم، أو استرجاع الأرباح المحققة، وذلك في الحالات التالية:</p> <p>أ- إذا ثبت لمجلس الإدارة أن الممنوح ارتكب فعلاً ضاراً بمصالح الشركة، أو أفشى أسرارها، أو انتهك بنود عدم المنافسة، أو ارتكب سلوكاً يمس سمعة الشركة أو مركزها المالي. وفي هذه الحالة، يفقد الممنوح حقه في أي منح غير ممارسة، ويلتزم بإعادة أي أرباح صافية حققها من ممارسة أو بيع أسهم البرنامج خلال الفترة التي يحددها المجلس.</p> <p>ب- إذا تلقى الممنوح عدداً من الأسهم أو مبالغ نقدية تزيد عما يستحقه فعلياً نتيجة خطأ إداري، أو خطأ في الحسابات، أو بسبب إعادة بيان القوائم المالية للشركة لأي سبب كان.</p> <p>ج- يوافق الممنوح بموجب انضمامه للبرنامج على أن أي مبالغ أو أسهم خاضعة للاسترداد بموجب هذه المادة تُعد ديناً مستحق الأداء فوراً للشركة، ويحق للشركة إجراء المقاصة بين هذه المبالغ وأي مستحقات أخرى للموظف بذمة الشركة (مثل الرواتب أو مكافأة نهاية الخدمة) بالقدر الذي تجيزه الأنظمة المطبقة.</p>
<p>13.5 الأحكام الأخرى. تحتوي اتفاقيات المنح المصريح بها بموجب هذا البرنامج على أحكام أخرى لا تتعارض مع البرنامج، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، القيود المفروضة على ممارسة حق شراء المنح والتي يستحسنها مجلس الإدارة.</p>
<p>13.6 النفقات. تدفع الشركة تكاليف إدارة البرنامج.</p>
<p>13.7 العناوين الفرعية للبرنامج. العناوين في البرنامج وجدت لغرض التسهيل فقط وليس المقصود منها تحديد أو الحد من مقاصد أحكام هذا البرنامج.</p>
<p>13.8 معاملة غير موحدة: قرارات المجلس بموجب هذا البرنامج لا تتطلب أن تكون موحدة، وقد تكون انتقائية بين الأشخاص المؤهلين لتلقي المنح، ويحق للمجلس اتخاذ قرارات وتعديلات غير موحدة وانتقائية، والمشاركة في اتفاقيات منح غير موحدة وانتقائية.</p>
<p>13.9 أثر بطلان أحد أحكام البرنامج. إذا تم اعتبار أي من أحكام البرنامج أو أحكام أي اتفاقية منح باطل أو مخالف للأنظمة أو غير قابل للتنفيذ، سواء كلياً أو جزئياً، فسيعتبر هذا الحكم معدل إلى الحد الذي يسمح به النظام لإزالة المخالفة، ولا تتأثر بقية الأحكام بهذا البطلان أو التعديل.</p>

13.10 **إنهاء أو تعليق البرنامج:** يجوز لجمعية المساهمين في أي وقت إنهاء هذا البرنامج ولا يجوز منح أي منحة وفقاً للبرنامج بعد هذا الإنهاء، ولكن يمكن للمنح التي منحت مسبقاً أن تمتد إلى ما بعد الإنهاء.

13.11 **الامتثال للأنظمة:** يمثل البرنامج للأنظمة المطبقة في المملكة العربية السعودية بما في ذلك نظام الشركات السعودي، واللوائح الداخلية للشركة، إلى أقصى مدى مسموح به، ولذلك البرنامج يُفسر ويُدار وفقاً للأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

13.12 **اللغة المعتمدة:** في حال صياغة هذا البرنامج باللغتين العربية والإنجليزية وفي حال وجود تعارض بين النص العربي والنص الإنجليزي فإن النص العربي هو الأساس والمفسر لهذا البرنامج.

13.13 **النظام المطبق:** يطبق نظام المملكة العربية السعودية على جميع المسائل المتعلقة بإنشاء هذا البرنامج وصلاحيته وتفسيره، بصرف النظر عن قواعد تنازع القوانين.

- اعتماده من قبل مجلس إدارة شركة الأبحاث الرقمية في تاريخ 2026/03/29م
- الموافقة عليه من قبل الجمعية العامة لشركة الأبحاث الرقمية في تاريخ.....